



- ١ - الدستور المصرى .
- ٢ - قانون الانتخاب .
- ٣ - النظام الداخلى للبرلمان .



الدستور المصرى وقانون الانتخاب

٣٠ جمادى الأولى سنة ١٣٤٩ (٢٢ أكتوبر سنة ١٩٣٠)

المطبعة الأميرية بالقاهرة

١٩٣١

فهرست

صفحة

- ١ — الكتاب والبيان المرفوعان الى حضرة صاحب الجلالة الملك من الوزارة... ١
- ٢ — الأمر الملكي ٤٢
- ٣ — الدستور ٤٧
- ٤ — قانون الانتخاب ٧٢

مولاي

منذ شكلت هذه الوزارة لم ترل تلمس العلاج لما أصاب البلاد من غواشى الاضطراب مجيلة النظر في النظم الأساسية للدولة ، متحرية ما ينبغي توفيره من الأسباب لاستقرارها كيما تطفئ البلاد وتصرف الى العناية بما يهمها من الشؤون .

وقد هداها البحث الى أن خير علاج للحالة الحاضرة هو تعديل الدستور وقانون الانتخاب الحاليين على الوجه المبين في المشروعين اللذين تتشرف الوزارة برفعهما الى سدتكم الكريمة مشفوعين ببيان لأسباب تلك التعديلات ومراعيها .

ولم يكن أحب الى الوزارة من أن تسلك الى غرضها طريق التنقيح الذي رسمه الدستور اذ هي قوية اليقين بأن مجلسين — لا يكون رائدتهما الا ما للبلاد من المصلحة الكبرى في أن تكون الحياة النيابية فيها صالحة الأساس مرضية الأثر — لا يترددان في قبول التنقيح للأسباب الحاسمة التي تقدمها الوزارة في صراحة وإيمان ، ولكنها لا تستطيع أن تؤمل ذلك من المجلسين الحاليين .

وما بالوزارة أن ترى أعضاء المجلسين جملة أو فرادى بأنهم يتعمدون العمل لغير مصلحة البلاد ولكنها تنذب الظروف التي غشت على جو الحياة النيابية في مصر ، ولما تكد تظهر الى الوجود ، فلوتها عن قصدها ولم تبق من وجوه الحرية الاحرية محاربة استقلال الآراء .

لذلك لم يكن يمكن أن تعقد آمال بتنقيح يعرض في مثل هذا الجو ويمتنع بهذه الروح .

فلم يبق إذن إلا أن يحى الماضى بما له وما عليه وأن يصدر دستور جديد تستفتح به صفحة جديدة في تاريخ مصر ترجوها الوزارة مجيدة . وإذا كانت الضرورات تلجئ الوزارة الى انتهاز هذا السبيل فالتاريخ العام للحياة النيابية حافل بمثل هذه الظاهرة ظاهرة ابدال دستور بدستور . على أن لما تعرضه الوزارة على جلالكم من الابدال طابعا خاصا هو أنه يقع في جو من السكينة الشاملة وأنه قد تعلق به الآمال العامة في استقرار الأمر وصلاح الحال . وإذا كانت مشروع الدستور قد عني بعلاج الحالة التي استفاضت منها الشكوى فقد عني قبل ذلك بالاحتفاظ بأصول الدستور الذي صدر في سنة ١٩٢٣

وتعلم الوزارة يا مولاي أن أنظمة الحكم مجرد حساب وتقدير ، وقد أطالت النظر فيما عرضت له من شأن هذا التنقيح وهي شديدة الثقة بأنها لم تخطئ الحساب ولم تتجاوز في التقدير . على أن التنقيح مهما أحسن وضعه وأحكم تنسيقه لا يكون قوى الأثر نافذ الفعل اذا كان من المستطاع أن يعرض بدوره الى التنقيح . فلكي تؤتي التجربة الجديدة ثمارها يجب أن تكون ثابتة مستقرة وأن يؤمن استقرارها . لذلك ترى الوزارة — أسوة بما فعله طائفة من الدساتير — أن يحرم تعديل الدستور الجديد قبل عشر سنين من العمل به .

وتطمح الوزارة بما تعلمه من مهر جلالكم على مصالح هذه الأمة وحرصكم على توفير أسباب التقدم والرفاهية لها وما شهد به القريب والبعيد من ثاقب نظركم وعلى حكمتكم أن يحوز المشروعان والبيان قبولاً من جلالكم . فإذا حازت هذه الوثائق الثلاث رضا جلالكم تفضلتم بإصدار أمركم الكريم بنشر الدستور الجديد والتصديق على قانون الانتخاب .

وإن الوزارة وهي ترفع الى سدتكم العلية آيات اخلاصها لتتهل الى الله
بالدعاء بأن يجعل هذا العمل محمود النتيجة مبارك الأثر على البلاد وأن يفيء به
عليها ظلال الأمن والرفاهية وأن يحفظ للبلاد ذات جلالكم الكريمة مؤيدة
بتوفيق الله ما

٢١ أكتوبر سنة ١٩٣٠

اسماعيل صدق

محمد توفيق رفعت	علي ماهر	ابراهيم فهمي كريم
عبد الفتاح يحيى	توفيق دوس	مراد سيد احمد
حافظ حسن	محمد حلمي عيسى	

بيان

بالتعديلات التي يراد ادخالها على الدستور وقانون الانتخاب

وضع الدستور المصرى بين سنتى ١٩٢٢ و ١٩٢٣ مقطع الصلة بالماضى فانه على وجه العموم وفيما علنا ما احتفظ به من الانتخاب بدرجتين ليس بينه وبين نظام الجمعية التشريعية أو ما سبقه من نظام مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية سبب أو نسب .

وضع على مثال الدستور البلجيكي مستعبرا هنا وهناك من غيره من الدساتير الحديثة أحكاما مختلفة فكان من ذلك كله مجموعة يصح بحق أن تعتبر صورة سوية لما بلنته الديموقراطية في أوروبا في العصر الحاضر .

ويعلم المطلع على تاريخ الدساتير الأوروبية أن هذه الصورة الأخيرة لم يبلغها طرفة واحدة أى بلد من البلاد التي نشأ وترعرع فيها النظام النيابي وأن الدساتير وضعت في كل بلد وفق أحوالها المعاصرة لها وأن التطورات الاقتصادية والاجتماعية بعد أن تبلغ مداها يكون لها أثرها في تعديل تلك الدساتير تعديلا يبيح تارة بطريق قلب الدستور وتغييره وطورا بالطرق التي رسمها الدستور نفسه .

ومن يستقرئ أخبار وضع الدساتير لن تفوته ملاحظة أن كثيرا من واضعى الدساتير الحديثة يعتمدون الى الانتفاع بخبرة الغير في الأمور الدستورية دون مراعاة ما بين بلد و بلد من الفوارق في الخلق والطباع والنظم الاجتماعية ويطنون خطأ أن آخر الأوضاع خيرا اطلاقا كما أن أحدث المخترعات أكملها أو أن ما نجح في بلد لا بد ناجح في غيره من البلاد ويرون أن النقل عن الغير أقل كلفة وأهون نصبا إذ كان البحث والاستقراء فيما يناسب ويلابس حال كل بلد أمرا صعب المسلك طويل الشقة .

كذلك لن يفوت المستقرئ لما جرى على الدساتير من التعديل والتغيير ملاحظة أن كثيرا من ذلك التعديل والتغيير يرجع الى قلق الأوضاع والأحكام المنقولة بمكانها الحديد والى تفاعل أورد فعل بين تلك الأوضاع والأحكام وبين البيئة التي نقلت اليها لم يكن يتوقع أو لم يكن قد جعل له حساب كاف . وليس من يشك في أن الأحوال الاجتماعية والاقتصادية العامة في مصر خصوصا من حيث التعليم ونوع الثروة العامة وتوزيعها لا تشبه في كثير أحوال البلاد التي نقل عنها الدستور المصري . أو من يجهل أن الدستور وضع في وقت بلغ فيه الخلاف بين المشتغلين بالمسائل العامة والمشايخين لهم حد الفتنة .

كان من الواجب اذن لاحكام ملازمة الدستور أن يفاير بين دساتير البلاد التي عابحت النظام النيابي دهرًا طويلا وبين ما يوضع لنا بقدر ما يقتضيه اختلاف الشبه بين أحوالنا وأحوالها . كما كان من الواجب أن يحمل الدستور بحيث لا تعلق به آثار الفتنة التي ولد في جوفها .

ليس يستينا بل يعنى التاريخ وحده أن نعرف ما اذا كانت هذه الغاية الأخيرة مما كان يستطيع أن يحققها الذين عهد اليهم بمهمة وضع الدستور أو أنها كانت على أى حال بعيدة المرام عليهم اذ ذاك بحيث لم تكن مندوحة عن الاعتماد على الزمن وحده لاصلاح الفاسد وتقويم المعوج .

انما الذى يعنينا أن نقررره منذ الآن في يقين المقائد ووضوح البدييات هو أن الدستور لم يحقق ما عقد به من الآمال من أنه خير ما تمتعت وتمتع به البلاد من صور الحكم وأكفلها باقصر النظام والسلام وتوجيه الأمور العامة الى خير الغايات على يد الصالحين لذلك القادرين عليه .

والذى يعنينا أيضا هو أن نحقق أسباب ذلك وأن نبين آخر الأمر وجوه الطب لما تشكو منه البلاد .

لاخلاف في أن قوام الدستور عدا الجزء المتعلق بالحقوق العامة أمران : أولها طريقة تشكيل البرلمان (مجلسا أو مجلسين) وتمثيل الأمة فيه بختلف طوائفها ومصالحها . وثانيهما علاقة ما بين السلطين التنفيذية والتشريعية .

أما ما يتعلق بالأمر الأول فقد نظم الدستور البرلمان على أن يكون مؤلفا من مجلسين : أحدهما وهو مجلس النواب منتخب على أساس الاقتراع العام وعلى قاعدة أن يمثل كل ستين ألفا من الأهالي بنائب . والثاني وهو مجلس الشيوخ — نجما أعضائه يعينهم الملك وثلاثة أعضائهم ينتخبون على أساس الاقتراع العام وعلى قاعدة أن يمثل كل مائة وثمانين ألفا بشيخ . ولم يوضع بالدستور نص خاص بصفة الانتخاب أيا كان مباشرا أو غير مباشر . غير أن لجنة الدستور التي وضعت مشروع الدستور ومشروع قانون الانتخاب معا أسست عملها على أن يكون الانتخاب لمجلس النواب ذا درجتين وما شكت لحظة في أن سيظل ذلك من بنية النظام النيابي الناشئ . وقد تسرب اعتقادها إلى تحرير الدستور فوضعت المادة ٨٩ تشترط عند حل مجلس النواب أن يدعى المنديون لإجراء انتخابات جديدة وهو تعبير اصطلاح عليه لتعريف فائحي الدرجة الثانية .

ويرتبط بما تقدم أن الدستور جعل كل مجلس غنصا بالفصل في صحة نيابة أعضائه . على أنه أباح أن يعهد القانون بهذا الاختصاص الى سلطة أخرى .

وأما ما يتعلق بالأمر الثاني فقد جعل الوزراء مسئولين بالتضامن لدى مجلس النواب عن السياسة العامة للدولة ومنفردين كل منهم عن أعمال وزارته . كما جعل لللك حق حل مجلس النواب . ونظمت بالمادتين ٣٥ و ٣٦ طريقة حل الخلاف على القوانين التي يختلف في أمرها البرلمان والملك . وبالمادة ٤١ طريقة التشريع في فترات ما بين أدوار الانعقاد .

فلننظر ما آل إليه أمر الدستور في هذين الشأين في السنوات السبع الماضية :

جرت الانتخابات الأولى في ظل الخلاف الذي سبقت الإشارة إليه وفي ظروف سياسية خاصة واستعملت في سبيل النجاح فيها طرق لم تألفها البلاد من قبل ودعايات بعيدة عن أن تكون مقبولة في شرعة الانتخابات وأخرج

كثير من أحكام قانون الانتخاب عن غرضه وعن وضعه الأصلي كما جرى في أحكام تزكية المرشحين واستغل تاريخ النهضة لمصلحة فريق أحسن ذلك النوع من الاستغلال بغايت نديجة الانتخابات سواء في مجلس الشيوخ أو النواب موافقة شهوات ذلك الفريق في الظفر بالغلبة . وقد تم الظفر بحيث لم يترك مكانا لمعارضة قيمة وفات الظافرين أنهم خالفوا بذلك مصالحهم الحقيقية كما خالفوا لب النظام البرلماني وجوهره . وأسست من ذلك اليوم في مصر أوتوقراطية جديدة في صورة برلمانية .

وأرادت تلك الأوتوقراطية طبعاً أن تستديم لنفسها سلطاناً أوتيته بفضل تلك الطوارئ المعارضة . فكان أول ما اتجه إليه نظرها تحويل الانتخاب ذي الدرجتين الى انتخاب مباشر ، موهمة أن الانتخاب المباشر هو خير نظام أخرج للناس .

وفي الحق أنه لا يمكن أن يوصف نظام من أنظمة الحكم بأنه خير الأنظمة . فليس في طبيعة أى نظام أن يكون صالحاً لكل زمان ومكان ما دامت الأمم بل الأمة الواحدة على توالى المصوهرى على ما نعرف من الاختلاف طباعاً وطادات وأسباب حياة ، حتى لقد قال بحق أحد الحكماء ”جرت سنة الاجتماع وطباع الشعوب بأن الأنظمة مهما تبغ من الكمال ليست في الواقع الا حساباً وتقديراً مرماه ونتيجته تفضيل أخف الضررين“ .

والانتخاب المباشر وان شاع العمل به ليس في نظر محبذيه أنفسهم أكثر من صورة من صور الحكم أفضى اليها تطور الأحوال الاجتماعية في أوربا وجعل منها ضرورة حاضرة من ضرورات النظام النيابي فيها ومع ذلك فأهل الرأي في أمره على خلاف . وكثير ممن كتبوا في أزمة الأنظمة البرلمانية يؤثرون عليه نظام الانتخاب ذي الدرجتين ويقولون انه ”كل مرشح يعطيك ماء أشد ققاء وصفاء دون أن يغير ينبوعه“ .

والملم بتاريخ الأنظمة النيابية لا يفوته ادراك ارتباط الانتخاب العام المباشر بالتطور الصناعي وانتشار التعليم . فقد كان أبداً شعار أوساط العمال والمطمح الثابت لأحزابهم الناشئة . وما زالوا طوال الستين العديدة يلحون في المطالبة

به والدفاع عنه . وكلما اشتد ساعد الصناعة واحتشدت الجماعات الكبيرة متراصة في جوار المراكز الصناعية شعرت تلك الجماعات بمكانتها وأيقنت أن مسيلها الى اظهار قوتها وانجاح مقاصدها هو أن يزيد ممثلوها في المجالس النيابية . وكان الطريق لذلك طبعا نشر الدعوة الى الانتخاب العام المباشر مطلقا في بعض البلاد من نظام الدرجتين ومطلقا في الأخرى من قيد النصاب المالى يشترط في النائب . نجحت تلك الدعوة في عصور مختلفة بحسب مرحلة التطور الصناعى وانتشار التعليم في البلاد المختلفة وبطئها . ولكنها مالمثلت حتى خلقت مشا كل جديدة لا يزالون يطبون لها بمختلف الطرق المعقدة كالتثليل النسبي وتمثيل المصالح وحتى استفاضت الشكوى من أزمة الأنظمة البرلمانية تهم تارة بالقسم والثروة وطورا بالظفان على الساطة التنفيذية . وتتهم دائما بانحطاط مستوى أعضاء المجالس النيابية بسبب تحول السياسة الى صناعة يندس فيها من كانت بضاعتهم من الأخلاق والكفاءة مزجاة . ومن لا يشغون بها الا طريقا للجرى وراء المنافع ، الى تهم كثيرة أخرى لا يحهلها المطلع على ما كتب أخيرا في هذا الصدد وهو كثير أو على التحقيقات التي قام بها المؤثر البرلماني الدولي للوقوف على أسباب أزمة الأنظمة البرلمانية كما لا يحهلها المشاهد للتغيرات التي تمت في كثير من البلاد ثورة بتلك الأنظمة ونحروجا عليها .

هذا شأن الانتخاب المباشر في أوروبا نظرا وعملا . فقيم كان التعجيل بنقله الى مصر والتنويه بفضائله وتقديسه حتى ما يعدله شيء ؟

لم يكن التفكير في تغيير نظام الانتخاب رغبة في مداركة تطور حدث في البلاد جعل ما كان صالحا في زمن غير صالح لزمن آخر . فقد وقع هذا التغيير في أول دور انعقاد لأقل فصل تشريعي بعد اصدار الدستور دون أن يقع بين ١٩٢٣ و ١٩٢٤ من الاحداث والتطورات ما يستوغ أى تغيير . وفي حين لا تغير قوانين الانتخاب عادة إلا قبل انتهاء الفصل التشريعي والقرب من موعد اجراء الانتخابات الجديدة . وتم هذا التغيير بنير مناقشة جدية وبطريق التشريع العادى بالرغم من أنه وقد جعل الانتخاب فوالدرجتين من بنية الدستور كان لا يجوز على أى حال تغيير النظام القديم بغير طريقة تعديل الدستور .

أفكار التفكير في التغيير اذن نتيجة الاعتقاد بأن الانتخاب المباشر حير الأنظمة وأصلحها للبلاد؟ لم يكن يعرف حتى سنة ١٩٢٤ غير نظام الانتخاب بـرجتين ولم يتألمصر حتى ذلك التاريخ شيء من الأسباب التي جعلت الانتخاب المباشر في أوروبا ضرورة من ضرورات تطور النظام النيابي . فمصر ليست بلادا صناعية والأمية التي ظلت البلاد تشكو انتشارها طوال الستين والتي كانت تقيم بها الحجة على وجوب استقلالها بشؤونها — ان كانت ثمت حاجة الى حجة في هذا السبيل — كانت لا تزال تنشر ظلالها الثقيلة على الناس ولم يتصاعد خارج البرلمان صوت واحد من فرد أو جماعة بالمطالبة بالانتخاب المباشر . اذن لم يكن الانتخاب المباشر يقصد به الى سد حاجة عامة أو الى حسن ملائمة للأحوال القائمة .

كان التغيير اذن حاجة في نفوس القائمين بالأمر . ظنوا بالانتخاب المباشر أن يكون سبيل النجاح وأمان المستقبل . فهو لا يكلف أكثر من الاعتماد على اسم الوفد الذي كان تأليفه قرين نهضة البلاد للطالبة بالاستقلال ، وعلى ذكرى جهوده في الدفاع عن قضية البلاد . ومن كان اعتماده على مثل ذلك وكان يتجه الى الجماهير لم يخش أن يحاسب على ما آل اليه أمر الوفد أو أن يطالب بما يبرر أقواله من الأعمال .

لم يطل حكم تلك الأوتوقراطية حتى حلت بالبلاد كارثة انسلت هي على أثرها من الحكم وظلت دهرًا قابضة صامتة . قضت الظروف بحل مجلس النواب وإجراء الانتخاب على درجتين . ومع أن النتيجة التي أتت بها الانتخابات كانت — بالرغم من عودة أعوان الأوتوقراطية الى طرائقهم الأولى — مؤذنة بتقلص دولتها فان خوف الخائفين ورجاء الطامعين جعلوا ينذران بالانتكاس . وقد دلت البوادر الأولى على حصول الانتكاس فعلا فحل المجلس للمرة الثانية .

على أنه في صبر سنة ١٩٢٦ ولظروف سياسية خاصة طبق نظام الانتخاب المباشر ولكنه لم يطبق بحالة طبيعية فان الائتلاف بين الأحزاب حال دون أن يكون الانتخاب معمعة تستعمل فيها وسائل التضال المختلفة .

وتواضعت الأحزاب على توزيع كراسى النيابة بينها على الوجه الذى شاءته ظروف ذلك الوقت . وبالرغم من أن فريق الأوتوقراطية كانت له غالبية كراسى مجلس النواب والوزارة فإن توجيه السياسة العامة ألقى الى غيرهم . ثم دال الحكم بعد ذلك الى زعماء ذلك الفريق فلم يلبثوا فيه طويلا حتى تبين أن ليس لبقائهم فيه من سبيل .

رؤى فى هذه المرة أن تكون محاولة جديدة لاقرار الأمور على ستة مستقيمة لحل المجلسان وأوقف الدستور . كما رؤى أن تعطى هذه المحاولة ما تقتضيه من زمن مهما يطل . غير أن ظروفًا سياسية قضت بعد وصول مفاوضات صيف سنة ١٩٢٩ الى ما وصلت اليه من مشروع معاهدة - بإتسار الأمور وإعادة البرلمان فوراً .

لم يكن ثمة نظام لاجراء الانتخابات غير نظام الانتخاب المباشر . وشاءت الظروف الداخلية أن يستقل فريق الأوتوقراطية بدخول الانتخابات . وأمر الانتخاب بملأنا لا حول له ولا قوة كل هم أن يكون مطيعا وكل همته أن يصوغ الثقة عقودا يقلد بها جيد وزارة تتحكم فيه أفرادا ومجموعا .

وحرصت الوزارة على استبقاء أسباب الحكم تارة بطريق التعسف وأخذ الناس بالشدّة كما جرى فى انتخابات مجلس الشيوخ وطورا بطريق المضاربات السياسية ولكنها غادرت الحكم بعد أن ثبت فشلها .

لا نرانا مسرفين اذا أكدنا أن فريق الأوتوقراطية جرب مرات ثلاثا فى الحكم فكان فيها كلها عاجزا وأوشك فى كل مرة أن يلحق بالبلاد وبمحسن سمعتها ضررا بليغا . ذلك أنه لم يسلك فى الحكم السبيل المستقيم فقد شغل باستدامة أسباب النفوذ والسلطان لنفسه وبتوفير وجوه المنافع لأنصاره والثأر من خصومه عما يقتضيه الحكم من توفر على النظر فى حاجات البلاد وضروب الإصلاح وتضحية للعاجل فى سبيل اسعاد البلاد ورقمها .

وهل فى الحق أننا نميش فى نظام نياى وجوهر ذلك النظام علنية تضارب فى ظلها الآراء وتمحصر وتتغالب أساليب الحكم فتتهذب ونحن أولاء قد اقلب الحكم عندنا أسراراً كهنتوتية حتى فى أمس المسائل بكيان البلاد ومستقبلها .

عز على حضرة صاحب الجلالة الملك وهو من شهد التاريخ لأسرته
الكريمة بعملها الموفق في انقاذ البلاد من القوضى ومن عرفت له البلاد مآثره
الكريمة في نشر العلم ومطامحه السامية في اعلاء ذكر مصر ورفع منزلتها بين
الدول — عز على جلالته أن يرى البلاد يضيع الحجز مصالحها وتقطع الحزبية
أوصالها وأن يتركها واقفة حيث هي ومشاكل الحكم فيها شتى لا تزال تنتظر
من يتولاها بمقدرة وحزم ونزاهة في حين تتسابق الأمم الى معالجة مشاكلها
وتتفنن في طرائق حلها . فعهد الى هذه الوزارة أن تلتمس وجوه العلاج لما
تشكو منه البلاد وأن تنصح بما تراه خليقا بالأخذ بيدها كفيلا بأن تتجاز
المرحلة الأولى من حياتها المستقلة على خير وجه وأحسن حال .

وليس من شك بعد الذي تقدم في أن داء البلاد الدوى ومرضاها الويل
هو طغيان فئة قليلة اتخذت من الرعب الذي تنشره بين الناضحين والنواب
جميعا سببا ممدودا للحكم والتحكم ، فان هي أقصيت عن الحكم حاولت استئثاره
عطف الجماهير بدعوى اضطهادها لدفاعها تارة عن استقلال البلاد ثم عن
الدستور تارة أخرى . فهي بين تمررها واستخذائها تلوى البلاد أبدا عن سبيل
الخير وتشغلها عن أن تنصرف الى حل مشاكلها وترقية شؤونها .

فإذا يوجد في الدستور مما يعين على استفعال هذا الداء وماذا الذي خلا
منه مما يعين على مكلفته ليتمكن تعديله أو اضافته دون المساس بأصوله الثابتة .

فيه — أولا — أن عدد أعضاء مجلس النواب أكثر مما تقتضيه ضرورات
الحكم الصالح وحالة البلاد الحاضرة . وقد جعل التمثيل بنسبة نائب الى ستين
ألفا من الأهالي فكان عدد النواب ٢١٤ قبل سنة ١٩٢٧ ، فلما ظهرت
نتيجة الاحصاء الذي جرى في ذلك العام أصبح ذلك العدد ٢٣٥ ، ولن يزال
ذلك العدد يزداد بتلك النسبة على اطراد كل عشر سنوات . وقد كان عدد
أعضاء مجلس شورى القوانين ٣٠ وعدد أعضاء الجمعية التشريعية ٨٣ فما
شكا أحد من الأخيرة قلة أعضائها . والمعروف في علوم الاجتماع والمشاهد
في المجالس الكبيرة العدد أنه كلما ازداد العدد كانت المناقشات أقل
جدوى واستقلال الرأي ونضوجه أضعف سببا . وقد حددت لجنة

الدستور هذا العدد احتذاء لمثال بعض الدول الأوروبية . على أن الاستئثار من عدد النواب في تلك الدول يلحظ فيه رقي التربية السياسية فيها وتعدد المصالح واختلافها لكي تجدد الآراء المتباينة والمصالح المختلفة أبدا ممثلا ينطق بلسانها .

وقد ألقى فريق الأوتوقراطية في هذا العدد الكبير أداة مستحبة لاستهواء الأنصار أو إرضائهم وطريقا معبدا لاستدامة نفوذه وسلطانه بما نشأ بينه وبين هؤلاء الأنصار من الاتفاق والتواضع — هم يؤيدونه بالاستسلام له في المجلس وهو يميزهم على ذلك تمضيلا ومنافع أخرى تجعلهم أكثر حرصا على الاحتفاظ به وتقانيا في الدفاع عنه . بل لم يكفه هذا العدد الكبير فزاد من عدد أعضاء مجالس المديريات زيادة لا تقضى بها ضرورة ولا تبررها مصلحة جعلت من أعضاء هذه المجالس ضعفى عدد أعضاء مجلس النواب .

وليس من شك في أنه مع غلبة الشبه في نواحي الحياة المصرية وقلة وجوه الاختلاف ودرجة التربية السياسية يكفى عدد أقل من ذلك العدد بكثير لقضاء كل حاجات التمثيل في مجلس النواب . بل ان هذا العدد الأقل الذى سيستخب عن دوائر أوسع يكون بطبيعة الحال أرفع مستوى وأكثر جدارة من متوسط النواب الحاليين .

والامثل في هذا الشأن أن يكون العدد ثابتا بحيث لا تعرض له الزيادة كلما زاد عدد الأهالى بحسب ما يثبتته إحصاء كل عشرين سنة . إذ زيادة عدد الأعضاء على وجه الاضطراب فيها ما فيها من أسباب الارتباك في العمل وليست مع ذلك ضرورة لا بد منها اذا روعي بقدر الامكان في توزيع عدد الأعضاء على دوائر الانتخاب تساويها في عدد السكان . وبما أن ازدياد عدد السكان يحصل على وجه العموم بنسبة واحدة في كل دائرة التمثيل يظل بذلك عادلا لا يطرأ التساوى فيه . على أن المألوف أيضا في أغلب البلاد الدستورية (١) أن للنواب عددا ثابتا يوزع على أقسامها الإدارية لا يتغير بتغير عدد السكان بل لقد يعرف عن بعضها تجاوزت ظاهرين الدوائر المختلفة من حيث ذلك العدد .

(١) دساتير إنجلترا وفرنسا والولايات المتحدة وألمانيا الخ... وقوانينها الانتخابية .

وهذا التفاوت الذى كثيرا ما يكون نتيجة العمران اللازم عن رقى الصناعة واتساع نطاقها هو وحده الذى يدعو بين فترات طويلة لاعادة النظر فى التوزيع .

وترى الوزارة أن عدد أعضاء مجلس النواب الذى تقضى به الاعتبارات المتقدم ذكرها يجب ألا يزيد على ١٥٠ وأن يتولى الدستور توزيع هذا العدد على المديرىات والمحافظات تاركا تحديد الدوائر الانتخابية الى قانون .

يتصل بهذا الأمر البحث فى طريقة انتخاب هؤلاء النواب . وقد تقدم القول فيما استحدث فى قانون الانتخاب الذى وضعته لجنة الدستور من التغيير الذى جعل به الانتخاب ذو الدرجتين انتخابا مباشرا . وفى الأسباب التى لا يشك فى أنها دعت الى ذلك التغيير .

وليس بالذى يعتد به فى هذا الشأن ما يريده ذوو المصلحة فى الانتخاب المباشر من الدعوى بأنه حق طبيعى . فاهل رأى على أن الانتخاب وظيفة لاحق يتمتع به الكافة على السواء وأنه لذلك يجب أن تكون لدى الناخب الكفاءة اللازمة لما يناط به من حسن الاختيار .

وما محتاج الى دليل على أن هيئة الناخبين فى مصر تموزها أسباب التربية السياسية التى تمكن الناخب من الحكم فى قضايا السياسة ومشا كل الحكم ليؤثر من يراه أدنى الى قلبه وفهمه .

لا نزم أن طبقات الناخبين فى أوربا جميعا بلغت من التربية السياسية ما يؤهلها حق التأهيل لاستعمال ما منحتهم من الحقوق ، ولكن ما بلغت من ذلك يجعلنا على أى حال نرى أنه لا تزال أمامنا مرحلة لا بد من قطعها قبل أن نطمح فى محاکاتهم فى هذا الشأن .

وليس من يجهل أن مصر بلد زراعية وفيها هذا المجاميع التى تسكن المحافظات وعواصم المديرىات والمراكز والى لا تبلغ ربع عدد السكان فإن أساس الحياة العامة والخلية الأولى فى عمليات الانتخاب هى القرية ومعظم القرى يتراوح سكانها بين حوالى الألف وأربعة الآلاف . وعلى القرية وطبائع سكانها بينى الحكم ويجرى القياس .

ولو أن أهل القرية سئلوا أن يختاروا جماعة من بينهم يثقون بدمتهم فكانوا خليقين بأن يحسنوا الاختيار لأن ما يقتضيه ذلك من معرفة الخلق أو المقدرة موفور الأسباب في هذا المجتمع الضيق . لكنهم لو سئلوا أن يتجاوزوا أفق القرية لاختيار رجل يتحدث عنهم وعن أمثالهم من يكون مجموعهم دائرة انتخابية (أو نحو مائة ألف نفس) لأعوزتهم المعرفة المباشرة بلا شك فلم يبق إلا أن يعتمدوا على العلم بشيء مما يتجادل فيه المرشحون وعلى الإلمام بطرف من ماضي أحزابهم ومن مبادئها وزعاتها .

فهل يستطيع ذلك متوسط الناخبين في مصر ؟

مثل هذا يكون مستطاعا لو أنه يتصل بأسباب حياة الناخب اليومية . أولو أنه شيء يتجمل ولا حاجة فيه إلى أعداد وتربية ، واذ لم يكن كذلك لم يكن عمل الناخب فيه إلا نتيجة تقليد واستدراج أو تضليل واستهواء كما جرى في الانتخابات الأولى أو ضعف وكراه كما جرى في انتخابات الشيوخ الأخيرة . وليس شيء من هذا بالذي يؤمن أن ينشأ عليه نظام الحكم في البلاد .

على أنه إذا لم يكن من حسن التصرف أن يترك للناخب اختيار النائب مباشرة فإن جعل الانتخاب درجتين خليق بأن يقربنا من أسباب التمييز السليم بين المرشحين .

فإن الانتخاب الأول من شأنه أن ينتج أفضل أهل القرية وأكثرهم غشيانا للذن ومعرفة بالرجال وبالتالي أقربهم إلى العلم بالشؤون العامة خصوصا إذا اشترطت فيمن يقع عليه الانتخاب ضوابط وشروط مخصوصة كتنصاف مالى يدل على استقلال أو مساهمة جدية في شؤون الحياة أو كشرط تعليم .

ولا شك في أن الاختيار يكون أشد تصفية كلما كان أكثر تدرجا ولكن الحاجة إلى الوقوف عند حد والرغبة في نشر أسباب التربية السياسية وتيسير العلم بالشؤون العامة على الجماهير والأخذ بالتقاليد التي اقترنت بتأسيس النظم

النيابية ولازمتها زمنا طويلا كل أولئك يدعو الى الاجتراء بدرجتين مع مراعاة تعميم الدرجة الأولى وتخصيص الدرجة الثانية بالضوابط التي تقدم ذكرها .

وربما اعتبرت هذه الشروط في عمومها أقسى مما كانت لجنة الدستور تتطلبه ولكن تجارب السبع السنين الماضية أقامت الدليل على أن لجنة الدستور كانت مصرفة في حسن الظن والتفاضل . كذلك دلت التجارب على وجوب النص في الدستور بصورة صريحة لا لبس فيها ولا إبهام على الأصول الكلية لنظام الانتخاب أى على نظام الدرجتين وعلى أن تكون الانتخابات الأولى على أساس الاقتراع العام وأن يشترط في ناخبي الدرجة الثانية شرط نصاب مالى أو تعليم حتى لا يعيث بتلك الأصول في سبيل الأهواء والشهوات الخاصة .

وترى الوزارة أن مسألة ازدواج المجلس النيابي أمر مفروغ منه وأنه يجب أن يظل مبدأ كلياً من مبادئ الدستور المصرى وهو لحدائمه عهد النظام النيابي في مصر أزم عندنا منه عند غيرنا ممن ربحتم لديهم قدمه وثبتت أصوله . كذلك ترى للأسباب التي تقدم ذكرها في صدد الكلام عن عدد أعضاء مجلس النواب أن يكون مجلس الشيوخ مؤلفاً من عدد ثابت لا يتجاوز المائة .

وقد كان ولا يزال أخص ما يعاب على الأنظمة النيابية أنها جعلت السياسة صناعة يحترفها ويحذقها عدد غير قليل من الرجال الذين ليسوا من الطراز الأول . وإذا كان ذلك مما لا يستطيع تجنبه للحاجة الى أمثالهم في تكوين صفوف الأحزاب فانه مما يقوم الأداة السياسية للبلاد أن يكون الى جانب هؤلاء أشخاص يستطيعون بمكائهم الاجتماعية أو بسابق خدماتهم أن يكونوا مستقلين عن الأحزاب كل الاستقلال أو بمعضه كما يستطيعون بما اجتمع لهم من علم أو تجربة في الصناعات والأعمال التي زاووها أن يدخلوا في الحياة السياسية آراء ناضجة ومشاعر وزعمات خلت من الشريرة الحزبية .

ولكن كثيرا من هؤلاء يابون أن يوطنوا أنفسهم على خوض معامع الانتخاب ايثارا للراحة أو خشية ما لامناص منه فيها من المنازعات والمفاضلات وتهوين الكرامات. لذلك تفتح لهم في كثير من البلاد أبواب مجلس الشيوخ. وسواء أكان الدخول فيه بطريق التعيين أم بطريق الانتخاب فإنه لا بعاد مزاحمة طوائف محترفي السياسة الذين تقدم ذكرهم يشترط فيمن يدخله شروط خاصة من الوظائف أو الأعمال أو الصناعات أو الثروة .

تراعى هذه الاعتبارات عادة في تكوين مجلس الشيوخ على اختلاف في طريقة التشكيل — تعيينا أو انتخابا — بحسب أحوال كل بلد. فن البلاد ومن أرقاها من يجعل المجلس معينا كله ^(١) ومنها من يجعل لكل من التعيين والانتخاب نصيبا يتفاوت كثرة وقلة . كما أن منها من يجعل المجلس مشخبا كله . وبين هذا وذاك من يجعل محلا للوراثة أو للعضوية بحكم القانون .

وقد نظم مجلس الشيوخ في مصر على هذه القاعدة فجعل معينا بعضه منتخباً وبعضه الآخر وحصر التعيين أو الانتخاب في طبقات معينة . غير أن الانتخاب أثر بالعدد الأكبر فقد جعل له ثلاثة أحماس الأعضاء وترك لتعيين الملك خمسة .

والواقع في أمر الاعتبارات التي بنى عليها تشكيل مجلس الشيوخ وأريد بسببها المغايرة بينه وبين تشكيل مجلس النواب أن نصيب مصر منها أكثر من نصيب غيرها من البلاد. فإن النزاع المستحضر الذي اقترن بالانتخابات منذ شرعت سبقتها الجديدة وما طفق يستتبعه من تعريض الكرامات للهوان ومن الحاق صونف الأذى بمن تحدته نفسه بالتقدم للانتخابات جعل كثيرا يحجم عن دخولها . ومثل هذا الاجسام طبيعي خصوصا بسبب حداثة العهد بالنظام النيابي . وهو يسوغ أن يكون مجلس الشيوخ عندنا معينا كله . غير أن الوزارة تكفي بزيادة نسبة المعينين بأن يكونوا هم ثلاثة أحماس الأعضاء ولن يترتب طبعاً على هذه الزيادة غض من قوة مجلس الشيوخ أو زنته أو نقص من معنى التمثيل المنطوي هو عليه .

(١) إيطاليا واليابان .

ولا يسع الوزارة وهي تقترح زيادة عدد الأعضاء المعيّنين إلا أن تعرض لأمر التعيين كيف يكون .

ذهب بعضهم الى أن القاعدة التي وضعها المادة ٤٨ من أن الملك يتولى سلطته بواسطة وزرائه تنطبق على تعيين الشيوخ . ويكون الحكم بناء على ذلك أن الملك يعين الشيوخ بناء على طلب الوزارة القائمة ولا يعين إلا من شاءت هي تعيينه .

غير أن هذا التأويل من شأنه أن يجعل التعيين في مجلس الشيوخ أمرا حزيا ويصبح مجلس الشيوخ وقد اختارته الحكومة القائمة من بين أنصارها أداة عاطلة ولن تزال كذلك حتى تتغير الحكومة . ولا شك في أن تأويل النظام البرلماني على مثل هذا الوجه تجاوز الحد المعقول فإن تعيين الشيوخ إذا كان من التوقيعات في شؤون الدولة فإنه في ذاته عمل يتعلق بخناق عضو أساسي في جسم الهيئة التي تتولى شؤون الدولة ويرتبط بحياة الأحزاب قاطبة وبالحياة السياسية العامة وله بهذه المثابة أهمية خاصة وامتياز واضح على سائر التوقيعات . ولا يتصور أن يكون شخص الملك — مستقلا عن وزرائه — بعيدا عن المساهمة فيه سواء في الاقتراح أو فيا يتخذ من القرارات بل إن هذا الخلق والتأليف لا يمكن أن يكون الا ثمرة اشتراك الملك والوزارة . وكما أنه حيث يدخل في تشكيل مجلس الشيوخ أعضاء وراثيون أو أعضاء بحكم القانون كما هو الحال في بعض الدساتير يكون لهؤلاء الأعضاء حق الجلوس ولو لم ترغب فيهم الوزارة ، كذلك تأليف مجلس الشيوخ كله أو بعضه بطريق التعيين يجب أن يكون بحيث يجعل مكانا للمنازين من غير أنصار الوزارة ممن يراهم الملك ، في نظرته المجردة عن الهوى وفي تمثيله لمعاني الحكم الدائمة الثابتة ، لائقين للنياحة عن الأمة ، مما يترتب عليه أن تكون الكلمة الأخيرة في هذا التعيين للملك .

ومن مزايا ما تقدم أنه يحمل الوزارة على أن لا ترشح من أنصارها الا من تستطيع أن تحتج له بالامتياز واللياقة الكاملة للنياحة عن الأمة . وفي اشتراط

توقيع الوزارة على أسماء المعينين جميعا ضمانا لأن يتم هذا الاشتراك بين الملك والوزارة في تفاهم مفيد متبع .

بهذه الطريقة من الخلق والتأليف — وبها وحدها — يمكن أن يستوى مجلس الشيوخ خلقا سويا ويمكنه أن يؤدي مهمته على أحسن الوجوه ، بما تحققه من احكام التوازن بين أجزاء الهيئة التشريعية وتجويد التمثيل لمختلف الطبقات ، مما هو متفق مع روح النظام البرلماني .

وإذا كان في العمل على هذه الطريقة تفويت لبعض النفوذ العاجل على أية حكومة قائمة فانها لاشك مصيبة به مزايا آجلة يوم تكون هي بدورها في صف المعارضة .

أما الأعضاء المنتخبون فترى الوزارة أن تسلك في أمرهم ما سلكته في انتخاب أعضاء مجلس النواب . فانتخابهم ذو درجتين وعلى يد طوائف الناخبين الذين يختارون النواب أنفسهم ، ويكتفي في المغايرة بين الانتخابين بالقيود الخاصة بصفات من ينتخبون لمجلس الشيوخ وباتساع الدائرة التي ينتخب عنها الشيخ بالقياس الى دائرة النائب فانها تبلغ حوالى أربعة أضعاف الأخيرة .

وثبت شأن لا يتصل مباشرة بتشكيل أى المجلسين ولكن له أثرا مهما في ذلك التشكيل . ذلك هو حق كل مجلس في الفصل في صحة نيابة أعضائه . وهذا المبدأ شائع في كثير من الدساتير . ولكن دساتير أخرى ومن الطراز الأول بعضها قديم والبعض الآخر حديث ^(١) تجعل ذلك الفصل من عمل المحاكم العامة أو من عمل محاكم خاصة . كذلك كان الحال في الجمعية التشريعية وما سبقها من المجالس . وقد كانت لجنة الدستور شديدة التردد والحذر في الأخذ بهذا المبدأ ولكنها رأيت آخر الأمر أن يعطى حفظه من التجربة فاذا ثبت بالخبرة أنه لا يوافق هذه البلاد عدل عنه الى غيره بقانون عادى دون

(١) انجلترا وكندا والولايات المتحدة والبرتغال والمجر وتشيكوسلوفاكيا الخ

حاجة الى تعديل في الدستور . لذلك قررت أنه يجوز أن يعهد القانون بهذا الاختصاص الى سلطة أخرى (تقصد بذلك المحاكم) .

وقد جاء تنفيذ هذا المبدأ بما يؤس تمام اليأس من الفائدة في بقاءه . فقد جعل الاختصاص أداة حزبية في المجلسين يقبل الطعن أو يرفض للسبب الواحد بحسب ما اذا كان المطعون فيه خصما أو نصيرا . كما جعل تجارة لمصلحة بعض الأعضاء يستعملون نفوذهم لحل المجلس على رفض الطعن أو يتولون الدفاع عن المطعون فيه . وقبل أن يصل الأمر الى دور الطعون كان فريق الأوتوقراطية يلوح بهذا الاختصاص ليحمل المخالفين على الترويل على ارادته ياسا من الاستفادة من النجاح في الانتخابات بل وليلحم من نجاح من مخائمه على الانضمام اليه خشية أن تهدر آماله وتضيع جهوده بقبول الطعن في انتخابه . والحق أن تلك الظاهرة من الحياة النيابية في مصر دلت على أن ذلك الفريق أبعد ما يكون عن الأخذ بما يجب لتلك الحياة من طابع وأخلاق وصادات وتقاليد .

لم يبق اذن الا الأخذ بأسباب الحذر التي اتخذتها لجنة الدستور من العودة بهذا الاختصاص الى المحاكم على أن لا يكون ذلك بقانون يجوز أن ينسخ بقانون آخر بل يجعله قاعدة من صلب الدستور لا يمس الا على الوجه الذي تمش به أحكام الدستور . ويستدعى ذلك أن يحال الى المحاكم أيضا كل ما يتعلق بسقوط الأعضاء حتى لا يكون بقاء العضو أو سقوطه بالرغم من توفر شروط السقوط أو مع عدم توفرها رهنا بالأغراض الحزبية .

والآن وقد بينت الوزارة رأيها في تشكيل البرلمان ووجوه تكوينه بقي أن يعرف على أي أساس يجب أن تكون علاقته بالسلطة التنفيذية .

رسم الدستور الحالي حدود هذه العلاقة وهي الحدود الماثورة فيما يسمى بوجه خاص بالنظام البرلماني . وتتلخص في أن الوزراء مسئولون بالتضامن عن السياسة العامة للدولة ومنفرد كل منهم عن أعمال وزارته (٦١) . وأنه اذا قرر مجلس النواب مدم الثقة بالوزارة وجب عليها أن تستقيل . فاذا كان القرار خاصا بأحد الوزراء وجب عليه اعتزال الوزارة (٦٥) . وفي أن لللك حل

مجلس النواب (٣٨) . حقوق لكل من الهيئتين يراد بها إحكام المعادلة والتوازن بينهما حتى لا يطغى أحدهما على الآخر . على أن مرد الأمر في النهاية الى الأمة يحكم اليها اذا شجر الخلاف بينهما .

ليس النظام البرلماني الصورة الوحيدة للحياة الدستورية النيابية فتمت صور أخرى ترمى الى الغاية نفسها من توازن السلطات ولكن النظام البرلماني أكثر الصور شيوعا وأسهلها تقلا وملاسة للأحوال المختلفة وأبسطها تطبيقا . وقد اعتمد الدستور المصري طريقا لتحديد العلاقة بين السلطين ولا ترى الوزارة وجهها للتحويل عنه أو الى المساس به بما يغير مكانه . فان الوزارة مهدا يكن شعورها بالعيوب الفاشية في النظام النيابي مما لا يستطيع تجنبه واعتقادها بأنه سيمضى زمن ليس بالقصير قبل أن يقرر ذلك النظام بمصر ويمتريج بالطباع امتزاجا يجعله ثابت الأساس وطيد الأركان — مهما يكن من ذلك كله — تؤمن أشد الايمان بأنه خير ما يلائم أحوال مصر من الأنظمة المعروفة في الظروف الحاضرة .

وبناء على ذلك ترى الوزارة أنه يجب أن يظل هذا النظام قائما بركنيه : المسئولية الوزارية وحل مجلس النواب . أما المسئولية الوزارية فأخص مظاهرها حالة الاقتراع بعدم الثقة بالوزارة وهي الحالة التي تجب فيها استقالتها وفيما عداها يكون بقاء الوزارة أو خروجها مرهونا بالمناسبات وتقديرها هي للحوادث . وأما حل مجلس النواب فهو كما قرره الدستور حق مطلق للملك يستعمله تارة بناء على طلب الوزارة سواء قدم ذلك الطلب على أثر اقتراع بعدم الثقة أو كان لاشان له بذلك الظرف الخاص وطورا اذا بدا للملك أن مجلس النواب والوزارة المشتقة منه لم يعودا يحكيان الارادة العامة في البلاد .

على أن الدستور الحالي ترك أمر الغالية التي تقرر عدم الثقة بالوزارة الى القامدة العامة فأصبح من الممكن بالتطبيق للادتين ٩٩ و ١٠٠ أن يكنى لاسقاط الوزارة — نظرا على الأقل — ربع عدد الأعضاء زائدا واحدا . ذلك انه بحسب المادة ٩٩ يكفي لصحة الاجتماع حضور أغلبية الأعضاء وانه بحسب

المادة ١٠٠ تصدر القرارات بالأغلبية المطلقة للحاضرين . على أنه لما كان الملحوظ في أمر الاقتراع بالثقة أنه يندر أن يتخلف أحد عن الجلسات التي يجرى فيها ذلك الاقتراع كان المفهوم أن اسقاط الوزارة انما يكون بالأغلبية المطلقة لجميع أعضاء المجلس . ولا شك في أن مثل هذا الأمر المهم أمر الثقة بالوزارة يحسن أن يكون حكمه مطردا وألا يكون من الممكن اسقاط الوزارة مرة من المرات بربع عدد الأعضاء في حين أن المقدر لما يقع في أغلب الأحوال انها لا تسقط الا بالأغلبية المطلقة لجميع الأعضاء . ثم ان من القضايا المسلمة انه تراعى في التشريع غالبية الأحوال واشترط الأغلبية المطلقة لعدد الأعضاء في الاقتراع بعدم الثقة لا يعدو — وإن ظهر انه حكم خاص — أن يكون تطبيقا للحكم العام الذي وضعته المادتان المتقدم ذكرهما في الحالة الخاصة التي هي حالة الاقتراع بعدم الثقة ما دام يندر فيها تخلف الأعضاء .

على أن الملاحظ من جهة أخرى أن عدم ثبات الوزارات كان ولا يزال من الأدواء الدوية للنظام النيابي وقد جاهد أهل الرأي في علاجه كما عثيت الدساتير الحديثة بذلك ومن أهل الرأي من يشترط أن لا يكون الوزير عضوا بالمجالس النيابية ليحول دون طمع الطامعين العابثين بأمر الثقة . ومنهم من يشترط ألا يجوز إعادة انتخاب أعضاء المجالس النيابية ليمنع بذلك أن تصبح السياسة حرفة أو صناعة وليكف من مطامع عثرتها . أما الدساتير الحديثة فقد اتجهت في علاج هذه الحالة طريقة تحديد الأغلبية بالنسبة الى عدد أعضاء المجلس . ومنها ما يجعلها أغلبية ممتازة — ثلاثة أئماس عدد الأعضاء (١) . ومنها ما يكتفى بالأغلبية المطلقة لعدد الأعضاء — أى نصف الأعضاء زائدا واحدا (٢) .

وترى الوزارة الأخذ بالطريقة الأخيرة خصوصا وأنها تتفق في نتيجهتها مع ما يمكن أن يجرى عمليا في غالبية الأحوال في مصر حتى مع تطبيق المادتين

٩٩ و ١٠٠

(١) هكذا في ليتوانيا .

(٢) هكذا في بروسيا وبافاريا وساكس والنمسا واليونان الخ .

وقد أراد الدستور أن يحوط الاقتراع بعدم الثقة ببعض الاجراءات المقيدة فأباح للوزراء أن يطلبوا من مجلس النواب تأجيل المناقشة في الاقتراع على عدم الثقة بهم لمدة ثمانية أيام (مادة ١٠١) .

وترى الوزارة من المفيد أن تقتبس من بعض الدساتير الحديثة ^(١) قيودا اجرائية أخرى يراد بها منع الاسراف في هذا النوع من الاقتراع الذي لا يحل أحد خطره في الشؤون العامة .

وتتلخص هذه القيود في وجوب أن يطلب الاقتراع بعدم الثقة عدد مخصوص من الأعضاء مقدما بالكتابة وأن يمضى زمن ولو قصيرا بين انتهاء المناقشة في موضوع الاقتراع وبين الاقتراع نفسه وذلك لكي يكون الاضطراب الذي تحدثه مثل تلك المناقشة عادة قد هدأ واستقر . وهذه القيود تشترط مراعاتها جميعا سواء ذكر العضو صراحة أنه يريد طلب الاقتراع على عدم الثقة أو اكتفى بأن يطلب من المجلس قرارا ينطوي ضمنا على معنى عدم الثقة . ولولا هذه الحيلة لحاز التخلص من أحكام تلك القيود بتجنب ألفاظ مخصوصة واستعمال أخرى تؤدي من قرب أو من بعد الى معنى عدم الثقة .

ولا ترى الوزارة مبررا للاشارة الى أن قانونا سيصدر بتحديد أحوال المسؤولية الجنائية فان تطور الأنظمة البرلمانية أحل المسؤولية السياسية محل المسؤولية الجنائية ولم يعد لهذه ذكر أو تطبيق في هذا العصر . وآية ذلك أن البلاد التي أشارت اليها كمثل ما أشار الدستور المصري لم تضع على العموم مشروطات القوانين الخاصة بها . وإذا قدر بالرغم مما تقدم ان هيئة تشريعية رأت أن تنص على جرائم خاصة بالوزراء فينبغي ألا تكون العقوبة غير سياسية وألا تتعدى الحرمان من الحقوق الوطنية حرمانا مؤقتا أو نهائيا . وذلك للامانة بين العقوبة والجرم الذي هو بطبيعته عمل سياسي والمقصود هنا بالحقوق الوطنية حق الانتخاب وتولى الوظائف العامة والتصل بالرتب والنياشين .

وبما بين المجلسين من الفروق في الاختصاصات ان مجلس الشيوخ ليس له اقتراح القوانين الخاصة بانشاء الضرائب أو زيادتها . غير أن هذا القيد

(١) بروسيا وإيطاليا واليونان وتشيكوسلوفاكيا .

الخاص يجلس الشيوخ تجده في دساتير أخرى قيذا منسجبا على المجلسين معا. والمأثور عن الحياة الدستورية في أوروبا أن تداخل المجالس النيابية في اقتراح القوانين المالية ضرائب أو اعتمادات ان زيادة أو نقصا لم يكن محمود العاقبة بل قد نشأت عنه مساوئ اضطرت كثيرا من اللوائح الداخلية الى إحاطة حق أعضاء المجالس بقيود شديدة سواء فيما يتعلق بحق الاقتراح أو بحق التعديل (١). والعمل مع ذلك في إنجلترا نفسها — أم الدساتير — على أن اقتراح القوانين المالية لذلك . لذلك كله ونظرا لدقة المسائل المالية عندنا وارتباطها الى حين باعتبارات دولية مثل الدين العمومي ولما جرى عندنا في الفترة النيابية القصيرة من البحث بطلب الاعتمادات ترى الوزارة أن تطلق القيد فتجعله شاملا لكل القوانين المالية لا انشاء الضرائب أو زيادتها فقط وأن يسوى بين المجلسين في الحكم فلا يكون لأيهما اقتراح شيء من ذلك . والرأى آخر الأمر لما فيما يقترحه السلطة التنفيذية . وهي من جانبها لا يسعها أن تتوانى عن اقتراح أى قانون تقضى به الضرورة أو تبرره المصلحة .

ويتصل بتحديد ما بين السلطين من العلاقات ما تراه الوزارة من وجوب تغيير حكم المادتين ٣٥ و ٣٦ فقد أملهما تيار الديموقراطية الجارف بمسد الحرب ومثال دستور الولايات المتحدة الذى بنى على مبادئ ليس بينها وبين النظام البرلمانى نسب . وهذا الحكم قائم على المبالغة في تقييد حقوق السلطة التنفيذية بما لا فائدة فيه ولا مصلحة منه . ففترة الشهر قصيرة ، وتفسير عدم رد القانون بأنه تصديق اسراف في الاستنتاج وبناء القوانين ، والأولى أن يكون الحكم العكس ، وجواز عودة البرلمان الى مناقشة القانون المردود في دور الاعتقاد نفسه تفويت لكثير من حكمة الاعتراف للسلطة التنفيذية بحق الرد . وترى الوزارة لذلك تعديل المادتين بما يتفق مع هذه الاعتبارات مستوحاة بالنظام المتبع في جمهورية فنلندا .

والمفهوم طبعاً أن مدة الشهرين المنصوص عليها في المادة ٣٥ تبدأ من ابلاغ المشروع لللك .

(١) ينظر على وجه الخصوص تعديل لائحة مجلس نواب فرنسا في سنة ١٩٠٠ وسنة ١٩٢١

كذلك يتصل بعلاقة ما بين السلطين ماقترته المادة ٤١ من الدستور من الاجازة للسلطة التنفيذية بأن تصدر في حالات الضرورة مراسيم يكون لها حكم القانون على أن تعرض على البرلمان . وترى الوزارة أنه مما يؤخذ على هذا الحكم أنه اشترط دعوة البرلمان الى اجتماع غير عادى لعرض تلك المراسيم عليه . فان هذا القيد فى الواقع غل شديد يضيق فى الغالب كل منزلة للحق الذى قرر للسلطة التنفيذية . ومما يلفت النظر ان الدساتير التى قررت مثل ذلك الحق لم تلحقه بهذا القيد ادراكا لما بينهما من التنافر^(١) . وما بالوزارة أن تأخذ على هذا الحكم ما تأخذ لآنها تريد أن تخلص من رقابة البرلمان فان مرد الأمر فى نهايته الى البرلمان واستعمال مثل ذلك الحق مناطه ثقة الوزارة بأن البرلمان سوف يميز عملها ويشكرها بمبادرتها وحسن تقديرها للضرورات . ولكن اشتراط دعوة البرلمان الى اجتماع غير عادى — وقد يقع ذلك فى وقت غير مناسب — لا يخلو من الحرج الشديد وقد يحمل الوزارة شعورها بهذا الحرج على ألا تصدر المرسوم وان تكن تقضى به الضرورة . لذلك كله ترى الوزارة الاكتفاء بوجوب عرض المراسيم على البرلمان فى أول شهر من اجتماعه التالى . وأخيرا فان فترة الحل تشبه فترة ما بين أدوار الانقصاد من حيث عدم قيام البرلمان . وفى كليهما قد تقع الضرورة الملجئة للتشريع . فلا وجه للمخالفة بينهما فى الحكم ويجب أن تستطيع السلطة التنفيذية فى الواحدة ما تستطيعه فى الأخرى . وقد جرت بعض الدساتير التى تعترف للسلطة التنفيذية بحق التشريع فى فترة ما بين أدوار الانقصاد على التسوية بين الفترتين فى الحكم^(٢) . وأهل الراى على أنه وقد سلم للسلطة التنفيذية بحق الحل يجب أن تمكن من استعماله بالأ تكون مسلوقة فى غضونه حق سد الذرائع ومداركة الضرورات . لذلك ترى الوزارة أن يكون حكم المادة ٤١ شاملا للحالتين .

والمادة ٤١ خاصة بكل ما هو تشريع . والاعتمادات الاضافية تفتح بقوانين فليس ما يحول دون دخولها فى عموم حكم المادة (٤١) . غير أن الاعتمادات ليست فى الواقع قوانين الا من الوجهة الشكلية . لذلك ونظرا لأهميتها ولأن بعض الدساتير المتقدم ذكرها^(٣) تخصصها بالذكر عند الكلام عن حق السلطة

(١) بروسيا وساكس وبلغاريا والاندرك واليونان وليتوانيا وليتوانيا وبولونيا الخ .

(٢) ليتوانيا وبولونيا الخ .

(٣) بروسيا وساكس وبلغاريا الخ .

التنفيذية فيما بين أديوار الانعقاد أو في فترة الحل ترى الوزارة أن تخرجها من عموم المادة ٤١ ليكون لها حكم خاص بها في الباب الخاص بالمالية . على أن ذلك التخصيص لا تراد به المغايرة بين التشريع والتدابير المالية في الحكم فالحق واحد في الحالين ووجوب العرض على البرلمان مشترك بينهما وفي كليهما لا يكون رفض البرلمان للرسوم أو الاعتماد نافذ الحكم الا بالنسبة للمستقبل .

وبما يدخل في هذا الباب ان الدستور جعل دور الانعقاد يتبدى في يوم السبت الثالث من نوفمبر على الأكثر ويدوم مدة ستة شهور على الأقل وترك للملك مجرد استيفاء هذا الشرط أن يعلن فض الدور . ومن خبر أحوال الادارة المصرية وعرف موقع فترة الاجازات من السنة لا شك يدرك أن العمل على هذا الوجه من شأنه أن يعطل الحكومة في غير فائدة للبرلمان . ففي منتصف نوفمبر لا تكون الحكومة قد فرغت من إعداد الأعمال التي تريد عرضها على البرلمان لأول انعقاده وعلى الخصوص من تحضير الميزانية . ومن شأن واجب الوزراء في حضور جلسات البرلمان أن يحول دون نفعهم لذلك الإعداد والتحضير . لذلك ترى الوزارة أن يكون بدء دور الانعقاد العادى هو السبت الثالث من ديسمبر .

كذلك ترى الوزارة أن دور انعقاد يدوم ستة أشهر يربو على حاجة البلاد وأعمالها خصوصا اذا قورن بطول أديوار الانعقاد في البلاد الأخرى (١) . لهذا ترى أن دورا يدوم خمسة أشهر فيه الكفاية كل الكفاية . وهو اذا بدئ في السبت الثالث من شهر ديسمبر ينتهى في النصف الأخير من شهر مايو . وهذا الميعاد الأخير يوافق حاجة الأعضاء الى الفراغ الى شؤونهم كما يوافق حاجة رجال الحكومة الى التفرغ لتنفيذ الميزانية .

ويتضمن الدستور حكما يقضى ألا يفض دور الانعقاد قبل الفراغ من تحرير الميزانية (مادة ١٤٠) بعد أن قضى بوجوب تقديم الميزانية قبل بدء السنة المالية بثلاثة أشهر) منذ سنة ١٩٢٧ اعتبر شهر مايو مبدأ للسنة

(١) هو في فرنسا ورومانيا وبلغاريا خمسة أشهر . وفي البرتغال والسويد أربعة أشهر . وفي ليتوانيا واليابان واليونان ثلاثة أشهر . وهو أربعون يوما في بلجيكا وعشرون في هولندا .

المالية). والذي لحظه الدستور هو أن ثلاثة أشهر تكفى لقرار الميزانية .
وهي في الواقع كذلك .

وقد احتاط الدستور للحالة التي لا يكون صدر فيها القانون بالميزانية قبل
ابتداء السنة المالية فدل في المادة ١٤٢ على الطريق الذي يتبع وهو العمل
بالميزانية القديمة مع امكان العمل بما أقره المجلسان من أبواب الميزانية .
فبعد هذا كله لا ترى حاجة لما قضت به المادة ١٤٠ اذا رأت السلطة
التنفيذية فض دور الانعقاد بعد أن يكون قد استوفى أجله كاملا . وهي اذا
قضت دور الانعقاد قبل تقرير الميزانية فانما تفعل ذلك على مسؤوليتها .
وليس من المصلحة في شيء أن يعين الدستور على اطالة النظر في الميزانية حتى
بعد بدء السنة المالية بل ان بعض الدساتير — ونذكر على وجه الخصوص
دستور بولونيا — توجب ايجابا أن يفرغ من نظر الميزانية وأن تقرر قبل
ميعاد معين . فان لم تقرر حتى ذلك الميعاد أصدرت الحكومة قانون الميزانية
بحسب المشروع الذي وضعته هي . ولا ترى الوزارة أن تصل الى مثل
ذلك الحد من جواز تخطي ارادة نواب الأمة . وتكتفى في هذا الشأن
بمخف المادة ١٤٠ ، فاذا فض دور الانعقاد بعد نهايته ولم تكن الميزانية
قد قررت لزم الحكومة نتيجة عملها من أنها لا تستطيع أن تزيد على الميزانية
القديمة .

ولم يكن يسع الوزارة وهي ترى وجوب تنقيح الدستور في أمور كلية ألا
تجد محلا لتنقيحه في أمور ثانوية تبينها فيما يلي :

تقدم القول ، عند الكلام عن المسؤولية الوزارية ، فيما تحدثه المصادقات
عند تفاوت عدد الحاضرين من الأثر السيئ في تكوين الأغلبية في تلك الصورة
مع أهميتها الظاهرة وبتن وجه اشتراط نصاب أغلبية ثابت . وفي الدستور
أمثلة الأغليات الخاصة في المواد ٤٧ و ٥٣ و ٥٤ و ٦٦ و ١٥٧ وهي أغليات
متغيرة النسبة كان الدستور احتذى في ظاهرها مثال الدستور البلجيكي . وبما
أن الدساتير الحديثة تنسب الأغليات الخاصة طادة الى مجموع عدد
الأعضاء فقد رؤى متابعة خططها مع استبقاء نصاب الأغلبية القديم .
والواقع أنه لا تشترط أغلبية خاصة إلا عند ما يكون الموضوع من

الأهمية بحيث لا تكفى فيه الأغلبية العادية . ومن قلة التكرر بحيث يتوقع أنه سيستمرعى من الأعضاء اهتماما خاصا وعدم تخلف . فمن الوفاء إذن لجنة هذه الأغلبية الخاصة وحكمها ، العمل على تحقيق تلك الأغلبية في أعلى صورها أى صورة اجتماع الأعضاء كلهم . وذلك باشتراط نسبتها اطرادا الى هذا المجموع . وقد يكون من أوضح الصور على التناكر بين الغاية والوسيلة في النظام الحاضر صورة تنقيح الدستور (مادة ١٥٧) فإنه "لأجل تنقيح الدستور يصدر كل من المجلسين بالأغلبية المطلقة لأعضائه جميعا قرارا بضرورته وتحديد موضوعه . فإذا صدق الملك على هذا القرار يصدر المجلسان بالاتفاق مع الملك قرارهما بشأن المسائل التي هي محل للتنقيح . ولا تصح المناقشة في كل من المجلسين الا اذا حضر ثلث أعضائه ويشترط لصحة القرارات أن تصدر بأغلبية ثلثي الآراء ، ومع أنه لا شك في أن المقصود أن تكون الأغلبية الثانية أكبر من الأولى فقد يمكن في الواقع أن تكون أقل اذا لم يحضر الا ثلث الأعضاء ولم يوافق على التنقيح الا ثلث الحاضرين . وبذلك يتم التنقيح بأغلبية أربعة أثمان الأصوات .

ومن هذه الأمور أن لجنة الدستور تناقشت طويلا فيما اذا كان يجب أولا يجب النص على حق أعضاء البرلمان في طلب دور انعقاد غير عادي واستشهد في هذا الشأن بالدستور الفرنسي . فلما جاء دور التحرير لم يشترط في هذا الطلب الا الأغلبية المطلقة لأعضاء أى المجلسين مع أن الدستور الفرنسي يشترط الأغلبية المطلقة لأعضاء كل من المجلسين . ولا تبين من المناقشة التي دارت في هذا الصدد علة هذا الاختلاف مما قد يدل على أنه حصل سهوا . والواقع أنه لا وجه له . ولذلك يجب أن يصحح الحكم المصري (مادة ٤٠) ليشبه الحكم الفرنسي كما يحسن أن يشار الى قيام الضرورة بالنسبة لطلب الأعضاء أيضا لا يسهل على السلطة التنفيذية أن ترفض الاجتماع غير العادي بحجة عدم الضرورة اذا طلبته الأغلبية المطلقة لكل من المجلسين ولكن ليستشعر كل عضو يوقع على الطلب أنه ليس حقا مطلقا بل هو مشروط بالضرورة الماسة .

كذلك يرى ان ما اشترطته المادة ٨٩ من أن الأمر الصادر بحل مجلس النواب يجب أن يشتمل على دعوة المننويين لاجراء انتخابات جديدة الخ... ليس له وجه راجح الفاتحة . فان الغاية من هذا الحكم هو تأكيد ضرورة اتصال الحياة النيابية . ولما كانت الضرورات تقدر بقدرها ، فلا شك في أنه يكفى في تأكيد هذا الاتصال ايجاب أن تجرى الانتخابات في مدة يحدد أقصاها بحيث لا تكون فترة طويلة — ولكن ثلاثة أشهر مثلا بدلا من شهرين — دون أن يشترط أن يشتمل الأمر الصادر بالحل على دعوة المننويين . فقد يرى مرة أن يكون العمل على هذه الطريقة في حين يرى في مرات أخرى التريص زمنا قبل الحكم على الوقت الذي يجب أن تجرى فيه الانتخابات . وما دامت الانتخابات جارية حتما وعلى أى حال في مدة عرف أقصاها فالدستور مصون والحياة النيابية متصلة . وعلى هذا الحكم في كثير من الدساتير^(١) .

ويرى تعديل حكم المادة ٩١ الخاصة بالتوكيل على سبيل الالتزام لتعريضه اطلاقا وأيا كان مصدره دون تخصيص بالتأخيرين أو بالسلطة المعنية . فان تكليف الأعضاء مثلا بالتصويت على وجه خاص يرسم لهم في شأن قرارات أمدت في مجامع سرية وحرمت عليهم المناقشة فيها ، فضلا عن أنه يحيل البرلمان سخرية ، هو أدخل في باب التوكيل على سبيل الالتزام من التوصيات التي قد يفرضها الناخبون أو السلطة المعنية .

ومما يرى تعديله أخذنا عن بعض الدساتير^(٢) المادة ١٠٩ لاجازة مؤاخذة عضو البرلمان عند القذف في المجلسين في الحياة العائلية أو في الحياة الشخصية أو عند العيب في ذات الملك أو في أعضاء الأسرة المالكة والمادة ١١٠ لاجازة المخالفات من حكم الاستئذان .

كذلك رأى الإشارة بصورة واضحة الى تحريم التدخل في أعمال السلطة التنفيذية على أعضاء البرلمان . ومثل هذا التحريم نتيجة لازمة لفصل

(١) باقاريا وبروسيا والنمسا والهندك وإيطاليا وليتوانيا وتشيكوسلوفايا الخ .

(٢) ليتوانيا وليتوانيا وفرفسا .

السلطات وكل ما يملكه أعضاء البرلمان هو الرقابة على أعمال تلك السلطة بطريق السؤال أو الاستجواب .

والإشارة الواضحة الى النهى عن التداخل تكون عادة من الترييد . ولكن ما جرى من المساوىء فى هذا الشأن يجعلها ضرورية للفت العضو الى حدوده . ولتمكين المجلس التابع له العضو من حسابه على مخالفة النهى بل ومن فصله اذا وقع منه ما يستدعى ذلك . وناهيك دليلا على ضرورة هذه الاشارة وعلى معيار الأمانة فى أداء النيابة عند البرلمان الحالى ان المرسوم بقانون الذى سن عقوبة على ائتمار أعضاء المجالس بنفوذهم اعتبره فريق الأوتوقراطية قانونا حزيا وقرر لذلك ابطاله .

ومن المسائل التى تكثر الاشارة اليها عند الكلام عن أزمة الأنظمة البرلمانية تهافت صياغة القوانين البرلمانية سواء ما كان منها من وضع الأعضاء وما كان من وضع الحكومة بسبب ما يدخل عليها من التعديلات المرتجلة من الأعضاء . ويقترح عادة لعلاج هذا العيب انشاء لجنة فنية تقوم الى جانب البرلمان على أحكام وضع القوانين . وقد أخذت بعض الدساتير الحديثة^(١) بهذا المبدأ ورؤى ادخاله كذلك فى الدستور المصرى لشديد الحاجة اليه وترك أمر تنفيذه لقانون يوضع مفعلا لتشكيل اللجنة وطريقة اتصاها بأعمال المجالس النيابية . على أنه يجب أن يحتاط بتحديد ميعاد لعمل اللجنة حتى لا يكون تأخيرها فى انجاز عملها سبيلا الى تعطيل ارادات المجالس فى شؤون القوانين .

وفى الدستور أحكام اجرائية كالمواد ١٠١ — ١٠٦ و ١١٦ وبعض ١٠٧ و ١١٧ ليست فى متلة سائر أحكام الدستور فى الأهمية وهى متعلقة ببيان طريقة سير المجلسين فى تأدية أعمالها ، متصلة بأحكام أخرى توجد عادة فى اللائحة الداخلية . وقد جرى الدستور أخذنا بما هو متبع فى دساتير أخرى على أن يترك لكل مجلس وضع لائحته . وآلت هذه الطريقة فى مصر الى محاولة اتخاذ اللائحة كبعض أحكام الدستور أداة للمساوىء التى تدمن.

(١) رومانيا وليتوانيا .

وجه الحياة النيابية . فإذا أريد أن تستقيم الأمور وجب أن يحال بين المجلسين وبين الحرية في أن يعضا ما يشاؤون باللائحة ولها ما لها من الخطر . وليس من طريق الى ذلك إلا أن يتبع ما أخذت به بعض البلاد الدستورية (١) من جعل اللائحة قانونا وتطبيقه على المجلسين على السواء ويمكن إذن نقل الأحكام الاجرائية التي سبقت الاشارة اليها الى ذلك القانون . بهذا يكون للسلطة التنفيذية من الشأن في أمور اللائحة ما لها من الشأن في أمور القوانين الأخرى . فلا يرى ما نراه الآن من الاستهتار في وضع ميزانية المجلس وزيادتها في غير ضرورة أو مصلحة ، ومن العبث في شؤون التوظيف الجارية في المجلسين عتبا أصبحت القاعدة معه الاستثناء مما أدخل بكل توازن في الوظائف العامة . ويتناول قانون المجلسين عددا شؤون أخرى تنظيم حق الاقتراح والتعديل وتشكيل اللجان وتاديب الأعضاء ومكافاتهم وبالنسبة للسألة الأخيرة يرى أن يظل مبدأ استحقاق المكافاة ثابتا بالدستور ويترك لذلك القانون تحديد مقدارها . على أنه يحسن أن يوجب الدستور ، أسوة بغيره (٢) واتقاء لما حدث عندنا ، أنه اذا عدل مقدار المكافاة لا تتفع الهيئة التي عدلته بالمقدار الجديد وانما يسرى هذا المقدار على الهيئة التي تليها .

ولوحظ أنه وقع خطأ في ترجمة لفظة في عبارة من المادة ١٣٧ كانت اللجنة التشريعية عدلتها عن الأصل الذي وضعت به لجنة الدستور ويحسن تصحيح الترجمة اتقاء لما أثاره النص العربي من المشاكل .

وترى الوزارة أن ينص في الدستور على حقوق الملك في تعيين الرؤساء الدينيين المسلمين . فقد كان المعمول به لغاية سنة ١٩٢٧ أن تعيين شيخ الجامع الأزهر وشيوخ المذاهب الأربعة بالأزهر وشيخ مشايخ الطرق الصوفية وقيسب الأشراف وشيخ السادة الوفاة ومن على شاكلتهم من شيوخ المعاهد كان متوطا بالملك الا أن القانون نمرة ١٥ لسنة ١٩٢٧ نص على أن يكون استعمال السلطة التي للملك فيما يختص بالجامع الأزهر والمعاهد الدينية بواسطة رئيس مجلس الوزراء .

(١) اليابان وفنلندا .

(٢) استونيا .

على أنه — ومن الجائز أن يكون رئيس مجلس الوزراء غير مسلم —
لا يتصور أن يكون ذلك الرئيس هو الذى يختص باختيار شيخ الجامع الأزهر
أو الرؤساء الدينيين المسلمين خصوصا والاسلام دين الدولة الرسمى .
لذلك وجب الرجوع الى ما كان متبعا أصلا قبل ذلك القانون من أن
يكون تعيين هؤلاء منوطا بالملك وحده .

ومما تجب الاشارة اليه ان ماعدا تعيين هؤلاء الرؤساء — وعلى الأخص
ميزانية المعاهد وادارتها — باقى كما هو تحت رقابة الحكومة والبرلمان .

كذلك ينص على حقوق الملك بصفته الرئيس الأعلى للدولة فى تعيين
الرؤساء الدينيين الآخرين على أن يكون ذلك وفقا للتقاليد والعادات المرعية
لدى هذه الطوائف .

هذه هى التعديلات الثانوية التى ترى الوزارة انتهاز فرصة التعديلات
الأساسية لادخالها على الدستور .

ويتبين مما تقدم أن باب الحقوق العامة لا يرى أن يتناوله التعديل والواقع
أنه قلما تعرض حاجة الى تعديل هذا الباب اذ كان يكتفى بتقرير الحقوق
من حيث مبدؤها ويحيل فى كيفية استعمالها الى قوانين. وهى القوانين التى
يمكن أن يعترض عليها بأنها تسرف فى التوسيع والتضييق وملاجهما على أى حال
مرهون بآرادة الهيئة التشريعية ولا تعنى الباحث فى الدستور .

على أن الوزارة ترى أن حكم المادة ١٥ — بالتأويل الذى أولته به وهو
تأويل صحيح لا غبار عليه — قاصر غير كاف فى الظروف الحاضرة . والواقع
أن طائفة من الصحف المصرية هى التى تبوء بقبلة استمراء المحنة التى
امتحنَت البلاد بها فى وحدتها وهى المسئولة عن كثير من فساد الآداب العامة
ومن تسميع العقول وحشد الأنهال بمختلف الأوهام والمفتريات .

نعم قد كفل ويكفل قانون العقوبات لهذا النوع أسباب الزجرا بما حدد من جرائم ورتب من عقوبات . غير أن متتهك الأحكام الخاصة بمجرائم الصحف يختلف عمن يتتهك أحكام القانون الأخرى في أن فعلته أوسع أثرا وأنفذ فعلا وأوسع دائرة وأعصى علاجا . ومن جهة أخرى ليست أداة المدل في شأن من الشؤون أبعد عن تحقيق أغراض الدفاع الاجتماعى تحقيقا كاملا منها في شأن الصحافة .

وإذا كانت الوزارة لا ترى أن يكون العمل بعد نفاذ الدستور على أن للإدارة حق تعطيل الصحف أو إلغائها بلا تعقيب على تصرفها ، فإن يسمها من جانب آخر أن ترك الأمر في الخطوات الأولى للحياة النيابية لحض المحاكمات القضائية فعدم كفايتها لا تحتاج الى بيان أو تدليل .

وهى ترى أن تأخذ في هذا الشأن بحل وسط أساسه ان تمت شؤوننا يجب ألا تترك الصحافة تعبت بها . فالدستور الجديد وهو ثمرة رغبة صادقة في إسماعاد البلاد وبحث طويل دقيق في سبيل تحقيق تلك الرغبة يجب أن يكون وأن يظل محترما مطاعا . والآداب العامة والسكينة والسلام العام أحوج ما كانوا وما يكونان الى الصون والوقاية . وليس من شك في أن ما للصحافة من السرعة والتكرار وقوة الانتشار لا يقوى عليه الا السهولة والسرعة في إصدار قرار بالتعطيل لمدة تكفى في إزالة أثر الاعتداء وفي الردع عن معاودته .

ولكى يؤمن أن يقع هذا التعطيل على خير وجه بعيدا عن شبهة التحيز أو التمسف روى أن يحتكم الى القضاء في أمره للحصول على إذن به بحيث اذا لم يأذن القاضي بالتعطيل لم يكن للإدارة — مهما يكن تقديرها لما نشر في تلك الجرائد — أن تبأشر ذلك التعطيل^(١) . ويكاد الحد من حرية الصحافة على هذه الصورة لا يخرج عن أن يكون طريقة من طرق المنع والوقاية وهو على أى حال لا يتافى بوجه من الوجوه أحكام المادة ١٥

(١) يورغسلافيا

ولا تقصد الوزارة مع ذلك الى أكثر من حماية الدور الذى يكون فيه الدستور غضا قويا فليس ما يمنع الهيئة التشريعية فى أى وقت بعد ذلك من أن تعدل عن هذا النظام بقانون عادى ولو لم تكن قد انقضت العشر سنين التى حظر الدستور أن يمس قبلها بالتعديل .

ويقضى الانتقال من النظام الحاضر الى النظام الجديد عدة أحكام فيجب طبعا أن يعرف تاريخ نفاذ الدستور الجديد ، وهو كسابقه لا يمكن على العموم تنفيذه الا حين يشكل البرلمان ويجتمع ، وأن تبين طريقة التشريع فى فترة ما بين النظامين ، وهى فى هذه المرة عين الطريقة التى اتبعت بعد اصدار الدستور الأول ، كما يجب اعادة تقرير بقاء الأحكام السابقة على الدستور الأول معمولا بها ، ولا حاجة للإشارة الى أن ماصدر فى ظل دستور سنة ١٩٢٣ يبقى معمولا به فانه بلا شك كذلك مادام هذا الدستور لا يلغى الا من يوم اصدار الدستور الجديد ، وان تكن ثمت حاجة الى اعلان أن أحكام المراسيم التى أجازها قانون رقم ٢ لسنة ١٩٢٦ لا تنسخ ولا تعدل إلا بقانون والى اعلان مثل ذلك عن المراسيم التى صدرت فى ظل الأمر الملكى نمرة ٤٦ لسنة ١٩٢٨ ، والتى يجب أن تظل معمولا بها قائمة الآثار بلا انقطاع فى الماضى إذ كان البرلمان السابق قد هم تطبيقا لذلك الدستور بإبطال بعضها وكان على وشك اتمام ذلك .

وترى الوزارة قياسا على حكم المادة ١٦٨ من الدستور أن تعرض ما صدر ويصدر من القوانين منذ تولت الحكم حتى اجتماع البرلمان .

الى هنا ينتهى الكلام فيما تعرضه الوزارة من وجوه التعديل فى دستور سنة ١٩٢٣ وبينان حكمتها أو أسبابها أو الغاية منها . وترى أن تنتقل بعد ذلك الى الكلام عن قانون الانتخاب . وقد تقدم القول فى معرض الكلام عن الدستور فيما تراه الوزارة من تغيير أسسه فلم يبق الا أن تجمل البيان فيما تراه من التعديل فى أحكامه التفصيلية الأخرى .

ومن المعلوم أنه قد مر بالبلاد من عهد اصدار الدستور ثلاثة قوانين انتخاب : الأول قانون نمرة ١١ لسنة ١٩٢٣ والثانى قانون نمرة ٤ لسنة ١٩٢٤ والثالث مرسوم بقانون صدر فى ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٥ وأدركه الانقضاء

بقانون نمرة ٢ لسنة ١٩٢٦ وقانون ١٩٢٣ ومرسوم ١٩٢٥ وإن اختلفا في كثير من التفاصيل ينظران الانتخاب ذا الدرجتين. أما قانون ١٩٢٤ فينظم الانتخاب المباشر. ولا حاجة الى القول، وقد اعتمد نظام الدرجتين، بأن قانون ١٩٢٣ ومرسوم ١٩٢٥ هما اللذان يصح أن يتخذا أساسا. وانهما أضبط صياغة وأوفى احكاما وقد وضع على هدى تجارب انتخابات ١٩٢٣ و ١٩٢٥

وترى الوزارة أن تحتفظ بمبدأ الاقتراع العام اذ هي تجد فيه السبيل لتربية طبقات الناخبين تربية سياسية صالحة. نعم ان مهمة الناخب الأول هي أن ينتخب مندوبا لا أن ينتخب النائب فان ذلك شأن المندوب ولكن مباشرة الانتخابات مستدعوه على مدى الزمن الى أن يعرف ما يعرفه المندوب نفسه. على أن استعمال حق الانتخاب يجب أن يبدأ مع تمام السنة الخامسة والعشرين، أسوة بما هو متبع في كثير من البلاد، وتفريقا بين سن الرشد المدني وسن الرشد السياسي، اذ كان الأخير يقتضى ممارسة أطول للرجال ولأسباب الحياة.

وقد عرف المواطن السياسي في قوانين الانتخاب المختلفة بأنه الجهة التي يقيم فيها الناخب دائما. وسبيل الحكم على دوام الإقامة هو في العادة القرائن، وخير القرائن في هذا الشأن طول مدة الإقامة الماضية. وعلى ذلك يكاد ينعقد اجماع قوانين الانتخاب وإن اختلفت في طول المدة.

وترى الوزارة لذلك تعريف المواطن بأنه الجهة التي يقيم فيها الناخب منذ سنة على الأقل. على أن يجوز له أن يطلب اختيار موطن آخر في المواعيد السنوية لتعديل جداول الانتخاب.

وللاستيثاق من أن المندوبين يكونون على العموم من طبقات أدنى الى صحة الحكم على صفات المرشحين رؤى ألا يكتفى في شأنهم بأنهم مختارو بلد معين من الناخبين — وبالتالي أفضلهم — بل أن يشترط فيهم شروط تكوّن على أن مكاتبتهم في الحياة من حيث أسباب المعاش أو التعليم في ذاتها تسوغ من حسن الظن في صدق حكمهم وصائب اختيارهم.

وحتى يكون للناخبين فسحة في اختيار المندوبين رؤى، أن يكون الجائز انتظامهم كمندوبين عشر مجموع الناخبين على الأقل فإذا كان الذين اجتمعت

لهم الشروط المطلوبة لا يبلغون ذلك العدد — وهم على العموم يربون عليه
حتا — وجب أن يزدادوا حتى يبلغوا النسبة المشار إليها . وقد جعل لهم
جدول خاص يعرض كما يعرض الجدول العام للتعديل كل عام وذلك لكي
تكون مراقبة توفر الشروط المطلوبة في المندوبين أسهل وأيسر وليمكن اجراء
الزيادة التي سبق الكلام عنها .

ونظرا لاتساع دوائر الانتخاب على أثر انقاص عدد اعضاء مجلس النواب
وحرصا على استصفاء المندوبين رؤى أن يكون لكل خمسين ناخبا مندوب
واحد يختارونه من بينهم ممن توفرت فيهم الشروط ويجب لذلك أن يراعى
في تقسيم الناخبين الى أقسام خمسينية أن يكون في كل قسم العدد المناسب
من الجائز انتخابهم مندوبين .

ولم ير محل لاستمرار الأخذ بما أخذ به قانون سنة ١٩٢٣ ومرسوم
سنة ١٩٢٥ من جواز الطعن في انتخاب المندوبين لأن هذه الطعون فضلا
عن ندرتها وتعقدها لعملية الانتخاب وإطالتها لها بلا ضرورة أو فائدة قد لا
تقف عند حد فطعن فيمن ينتخبون بعد الطعون الأولى وهكذا . ثم أن
صحة انتخابات المندوبين أو بطلانها لا محل لأن يتم بها الا بقدر ما يؤثر
في صحة انتخاب النائب بعد ذلك . فاذا أثرت فيه دخلت في وجوه الطعن
في صحة نيابة الأعضاء التي رؤى أن ينص الدستور على إحالتها الى المحاكم .

كذلك لم ير أن يكون للمندوب مدة نيابة لا أكثر من عملية الانتخابات
العامة أو التكميلية التي ينتخب المندوب من أجلها إلا في صورة خاصة سيأتي
ذكرها بعد . وكان قانون الانتخاب لسنة ١٩٢٣ قد ورث عن النظام الذي
كان متبعاً منذ سنة ١٩١٣ أن المندوب تظل نيابته قائمة مدة خمس سنوات
ولما كانت هذه المدة مساوية لمدة نيابة عضو مجلس النواب فالمفهوم
أنه على وجه العموم لا ينتخب مندوبون جدد الا للانتخابات العامة التي تجرى
على أثر نهاية مدة المجلس أو تجرى لتجديد نصف مجلس الشيوخ . ومن آثار
هذا النظام أن كل انتخاب يقع في مدى الخمس سنين — سواء أكان انتخاباً
عاماً جاء نتيجة لحل مجلس النواب أم انتخاباً جزئياً بسبب خلو مكان عضو —
يتولاه عين المندوبين الذين باشرُوا أول انتخاب في هذه المدة .

ومن أكبر ما يشفع لهذا النظام أن عملية انتخاب المندوبين طويلة بسبب أن الطعن فيهم جائز وأنها تستتبع تعقيدا في عملية انتخاب النواب يكون من المستحب بقدر الامكان تجنبه ، وكان سبيل هذا التجنب أن جعلت نيابة المندوبين قائمة لزمن مساو للزمن المقرر لنيابة النواب ، فاستغنى بذلك عن انتخاب مندوبين جدد لما يمكن أن يعرض أثناء ذلك الزمن من الحاجة لانتخاب نواب . ولا شك في أن تبسيط عملية الانتخاب بحذف جواز الطعن في المندوبين يذهب بالعلة التي وضع من أجلها ذلك النظام .

ومن جانب آخر قد لوحظ أن النظام المذكور يحدث انقطاعا بين انتخاب النواب وتيارات الرأي العام المختلفة اذ في حالة الحل يتولى الانتخاب مندوبون سبق لهم أن انتخبوا المجلس الذي صدر الأمر بحله وقد يؤيدون انتخابه بسبب ما قامت بينهم وبين أعضائه من الروابط أو الصلات فتضيع الحكمة التي قرر لها الحل من استفتاء الرأي العام في الشؤون الجديدة التي عرضت منذ الانتخاب الأول ، لذلك أوجب مرسوم ١٩٢٥ أنه في حالة حل مجلس النواب ينتخب مندوبون جدد. فلم يبق إذن لاستمرار نيابة المندوبين من فائدة الا في الانتخابات الجزئية . والانتخابات الجزئية هي أيضا ينبغي أن يكون معيار الرأي العام في الآونة التي تجري فيها فيجب أن تكون لها بهذه المثابة حكم حالة الحل . لهذه الاعتبارات المختلفة ترى الوزارة أن مهمة المندوب يجب ألا يكون مناطها زمنا معينا بل عملية انتخاب واحدة بما تستتبعه من اقتراع ثان عند عدم توفر الأغلبية المطلوبة في الاقتراع الأول أو من اقتراع لاحق اذا قبل الطعن وأجريت انتخابات جديدة .

عل أنه رضى من المستحسن أن يوضع حكم وقفي للانتخابات الأولى يقضى بأن يكون المندوبون الذين ينتخبون النواب هم الذين يتولون انتخاب الشيوخ بل أن يعمم هذا الحكم كلما جرت انتخابات لأي المجلسين ثم لايهما الآخر وكان لا يفصل بين مياعديهما أزيد من ستة أشهر .

وترى الوزارة ان تشترط في العضو علنا شرط السن المعروف واحسان القراءة والكتابة شروطا أخرى ليس من بينها على أى حال أى شرط مالى خاص . وبما يستحق الاشارة اليه من هذه الشروط شرط التقيد مسكتين في

جدول انتخاب المديرية أو المحافظة التي يتقدم فيها المرشح . وقد كان القيد في الجدول شرطاً مطلوباً في قانون ١٩٢٣ ومرسوم ١٩٢٥ غير أنه كان بلا مدة معينة فرؤى تحقيقاً لحكمة اشتراطه وللدلالة على جدية اتصال المرشح بموطن الإقامة الذي اتخذهُ أو بموطنه المختار أن تشترط للقيد مدة لها تلك الدلالة . ووضع حكم وقى يبيح أن يحتسب في الانتخابات للبرلمان الجديد ما كان للمرشح من قيد في الجداول القديمة .

ومنها أن المرشح لا يجوز أن يكون مباشراً لصناعة حرة في مكان غير القاهرة فان هذه الصناعات تقوم بطبيعتها على الثقة الشخصية بصاحبها وتقتضى حضوراً دائماً وواجبات مستمرة في المكان الذي تتخذ فيه . فإذا انتخب صاحب هذه الصناعة نائباً أو شيخاً أصبح موزعاً بين واجب حضور أعمال المجلس المختلفة في أى وقت من النهار أو الليل وبين واجب الحضور في مكان صناعته في أى وقت كذلك . وبين الواجبين تعارض لا سبيل لتجنبه . ولا شك في أن محاولة التوفيق بينهما تستدعى حتماً تضحية أحدهما وسوء القيام به . وليس الذي يضحى عادة بالأعمال النيابة ، والتجارب الماضية ناطقة بذلك ، فقد كان يحلّس النواب وحده ما يقرب من ستين عمالاً وعشرة أطباء وكان زهاء ثلثهم يقيمون في القاهرة ويحتاج في الجمع بين العاملين إلى التنقل المستمر بين المكانين . وكانت اللجان (بل المجلس نفسه) لا تستطيع القيام بأعمالها بسبب تخلف أعضائها المستمر فإذا حضروا جعل يساورهم القلق كلما دنت ساعة قيام القطار وهم يرون أن يسجلوا انتهاء الجلسة عند ما تقترب الساعة أو ينسلوا إلى القطار .

ومنها ألا يكون المرشح من رجال القضاء أو النيابة . فان ما يقتضيه التشريع غالباً من الانتماء لحزب معين من شأنه أن يخل بواجب الثقة في طائفة من الموظفين عهد اليهم بقدر ذى خطر من التصرف في حريات الأفراد ومصالحهم الأدبية والمادية واعتمد على حيادهم المطلق وبعدهم عن أسباب التشيع والتحيز . ولقد استراب بحق في القاضى الذى نجح في الانتخاب بعد أن تقدم باسم حزب أو تحت لواء حزب بأنه كان في ماضى أعماله متأثراً

بالحزبية التي أعلنها وقت الانتخاب كما يخشى أنه إذا لم ينجح وعاد الى عمله كان لتلك الحزبية سبيل على أعماله المستقبلية .

وقد رؤى تبسيطا لعملية الانتخاب أن تكون لعملية الانتخاب قسميها (انتخاب المندوبين وانتخاب النائب) مدة واحدة وأن تكون قصيرة (شهر) وان تتداخل في سياقها ، في غير ارتباطك أو تنافر ، اجراءات العمليتين . ففى الوقت الذى يجرى فيه الاستعداد لعملية انتخاب المندوبين يكون باب الترشيح لعضوية المجلس مفتوحا . وقد رؤى أن تطل مدة الترشيح فبدلا من أن تكون عشرة أيام تبدئ من اليوم التالى لاعلان مرسوم الانتخاب أو قراره يظل الترشيح ممكنا من ذلك اليوم الى ما قبل الانتخاب بعشرة أيام وأن يجعل لاعلان أسماء المرشحين وعرضها في مختلف الجهات أربعة أيام وباقي مدة الشهر يترك للمندوبين للتدبر في أمر النائب الذى ينتخب .

ومن المساوىء التي شوهدت في أمور الانتخابات حرص بعض المرشحين على الحصول بخلف الطرق على تنازل منافسيهم وتجاره آخرين بالترشيح والتنازل وما يترتب على هذه التنازلات من افساد معنى الانتخاب وتفويت حق التمثيل على الناخبين وعلى الأحزاب . وقد رؤى أن تعالج هذه الحالة بأن كل تنازل يقع في الأربعة عشر يوما السابقة على ميعاد الانتخاب يترتب عليه فتح ميعاد لانتخاب جديد ويموز في هذا الميعاد تقديم ترشيحات جديدة فاذا حصل التنازل قبل ذلك كان في الأربعة الأيام الباقية من ميعاد الترشيح ما يسمح بدخول مرشحين جدد . بذلك تفوت على من يجرى وراء مثل هذا التنازل الفوائد التي يتوقعها منه . وقد سويت حالة الوفاة بحالة التنازل من هذه الوجهة حرصا على تحقيق أكل معاني التمثيل .

وقد كان محظورا دائما الترشيح في أكثر من دائرتين أو في مديرتين أو محافظتين أو في مديرية ومحافظة وكان يترك للرشح الاختيار ولكن رؤى عملا على اقتصاد الوقت واتقاء للعبث — أن تعتبر الترشيحات كلها باطلة . كما رؤى — لحسن تشكيل اللجنة النهائية لعملية انتخاب النائب ورغبة في إزالة كثير من أسباب الشكوى في الانتخابات الماضية — أن يكون من الواجب

على المرشح أن يبين حاله من حيث استقلاله عن الأحزاب أو انتمائه الى أحدها ، كذلك رؤى أن توضع أحكام تفصيلية لتشكيل اللجنة المذكورة على الوجه الذى يحقق معنى العدالة بين المرشحين وتضمن معه سلامة الانتخاب وحسن سيرها .

وقد دلت التجارب على أنه ليس من المصلحة أن يستغنى عن اجراءات الانتخاب حيث لا يكون فى الدائرة غير مرشح واحد . وإذا كان لا يتوقع نضال انتخابى فى هذه الظروف فيجب على الأقل أن يتبين بصورة واضحة أن المرشح يلقى تأييدا حقيقيا فإذا ظهر بعد التجربة انفراده بالترشيح فسواء أ كانت دلالة ذلك هى امتياز على كل منافس آخر أم كانت هى عدم اهتمام أو تفریط من جانب المنافسين أو الناخبين لم يكن بد فى هذه الحالة من الاستغناء عن عملية الانتخاب والنداء به تأثبا .

ونظرا لأن الطعون قل نظرها الى المحاكم ولأن ذلك يقتضى أن تكون لديها قواعد تفصيلية تهتدى بها فى أحكامها رؤى أن تبين الأحوال التى يبطل فيها الانتخاب وأن يبين منها ما تستطيع المحكمة علاجه بدون إعادة عملية الانتخاب . وأن يمهّد بذلك جميعه الى أعلى المحاكم (محكمة الاستئناف منعقدة بهيئة محكمة نقض وإبرام) وأن تشرك النيابة العمومية فى الدعوى . وأن تتخذ الحيلة قبّل الطاعن والمطعون فيه معا لى لا تتأثر الدعوى بما يمكن أن يقع من جانبها من المداورات .

وقد عنيت الوزارة بالنظر فى تحديد الجرائم الانتخابية فتقصت أدوار الانتخاب المختلفة لتبين ما يمكن أن يقع فى كل دور منها من المخالفات التى ترمى الى الاخلال بصديق عملية الانتخاب أو صحتها أو بحريته أو بسلامته من وجوه الضغط والاكراه أو أسباب التفرير والرشوة أو ما الى ذلك . وهى ترى أن يكون هذا الباب من قانون الانتخاب أكثر تفصيلا من أمثاله فى القوانين السابقة . وقد استمدت معظم أحكامه من قوانين الانتخاب الأجنبية المختلفة . ومن المسائل التى ترى الوزارة العناية بالنص عليها — زيادة عما ورد فى مرسوم ١٩٢٥ ، وهو أوفى القوانين الثلاثة من هذه الناحية — الحصول على التنازل عن الترشيح أو على تأييد أحزاب أو جمعيات أو جماعات لترشيح مرشح ،

في مقابل مال أو وعد بمال الخ ، واستعمال الأخبار الكاذبة في أهر ساعات الانتخاب حين لا يكون سبيل لتعرف الحق وتمحيص الاشاعة ، والاحتشاد والنظاهر والاعتداء في جماعات أو بالقوة وغير ذلك من الوسائل المختلفة التي ترمى الى التأثير في الناخبين أو الانتخابات ، كل أولئك لحماية الانتخابات ولتكون على قدر الامكان أصدق حكاية لارادات الناخبين والمندوبين .

وقد رؤى أن يوكل نظر الجرائم الانتخابية لمحاكم الجنائيات اللهم إلا اذا كانت مرتبطة بطعن فيعهد بالنظر في الطعن وفي الجريمة معا الى محكمة الاستئناف منعقدة بهيئة محكمة نقض وإبرام .

ولا ترى الوزارة بعد ذلك أن تجعل تحديد الدوائر عملا مؤقتا بل ترى أن يصدره قانون يظل كغيره عملا نهائيا الى حين ترى الهيئة التشريعية أن تعمله .

هذه هي وجوه التعديل التي ترى الوزارة ادخالها على الدستور وعلى قانون الانتخاب . وهي ترجو أن يكون من قواعدهما الأصلية ومن هذه التعديلات مجموعة من الأحكام جديدة بأن تقيم النظام النيابي على أساس صالح وأن توفر له المرونة اللازمة للملابسة الأحوال المختلفة ولتنمو والتطور في رفق ولين . كما ترجو أن هذه الصبورة الجديدة للنظام النيابي تجعله أحمد أثرا في شؤون البلاد وأطيب ثمرة مما كان حتى الآن .

اسماعيل صدق

محمد توفيق رفعت	على ماهر	ابراهيم فهمي كريم
عبد الفتاح يحيى	توفيق دوس	مراد سيد أحمد
حافظ حسن	محمد حلمي عيسى	

أمر ملكي رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠ بوضع نظام دستوري للدولة المصرية

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على أمرنا رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٣ ؛

وبما أن أمر رغباتنا وأعظم ما يتجه اليه عزيمتنا توفير الرفاهية لشعبنا
في نظام وسلام ؛

واعتبارا بتجارب السبع السنين الماضية ، وعملا بما توجبه ضرورة التوفيق
بين النظم الأساسية وبين أحوال البلاد ومساكناتها ؛

وبعد الاطلاع على الكتاب والبيان المرفوعين إلينا من الوزارة بتاريخ
٢١ أكتوبر سنة ١٩٣٠ ؛

أمرنا بما هوآت :

مادة ١ — يظل العمل بالدستور القائم ويستبدل به الدستور الملحق
بهذا الأمر .

ويحل المجلسان الحاليان .

مادة ٢ — مع مراعاة تطبيق المادتين ٤٨ و ٦٠ كما هو منصوص عليه
في المادة التالية ، يعمل بالدستور الجديد من تاريخ انعقاد البرلمان .

مادة ٣ — من تاريخ نشر الدستور الى حين انعقاد البرلمان تتولى نحن
السلطة التشريعية والسلطات الأخرى التي خص بها البرلمان بمقتضى الدستور

ونباشرها وفقا لأحكام المادتين ٤٨ و ٦٠ من الدستور بمراسيم من لدنا ، على أن يراعى عدم مخالفة مآسنه من الأحكام للبادئ الأساسية المقررة بالدستور .

مادة ٤ — في الفترة المشار إليها في المادة السابقة ، يجوز مع ذلك ، محافظة على النظام العام أو الدين أو الآداب تعطيل أية جريدة أو نشرة دورية أو نفاؤها بقرار من وزير الداخلية بعد انذارين وقرار من مجلس الوزراء بلا انذار .

مادة ٥ — تعرض القوانين التي صدرت منذ ٢١ يونيو سنة ١٩٣٠ حتى اجتماع البرلمان على المجلسين في دور الانعقاد الأول للبرلمان ، فان لم تعرض ، بطل العمل بها في المستقبل .

ولا يجوز أن تنسخ القوانين المعروضة أو أن تعدل الا بقانون .

مادة ٦ — كل ما قرره القوانين والمراسيم والأوامر واللوائح والقرارات من الأحكام وكل ماسن أو اتخذ من قبل من الأعمال والاجراءات طبقا للأصول والأوضاع التي كانت متبعة حتى نشر أمرنا رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٣ ، وكل ماقرره المراسيم ، التي اعتبرها قانون نمرة ٢ لسنة ١٩٢٦ في حكم الصحيحة ، من الأحكام ، يبقى نافذا بشرط أن يكون نفاذها متفقا مع مبادئ الحرية والمساواة التي يكفلها الدستور ، وكل ذلك بدون اخلال بما للسلطة التشريعية من حق النائها وتعديلها في حدود سلطتها على ألا يمس ذلك بالمبدأ المقرر بالمادة السابعة والعشرين من الدستور بشأن عدم سرمان القوانين على الماضي .

وكل الأحكام وكل ماسن أو اتخذ من الأعمال والاجراءات طبقا للأصول والأوضاع التي قررها أمرنا رقم ٤٦ لسنة ١٩٢٨ ، تبقى كذلك نافذة بدون اخلال بما للسلطة التشريعية من الحق المتقدم ذكره في الفقرة السابقة ، وتظل تنج آثارها غير منقطعة الحكم في الماضي .

وكذلك يكون الحال في الأحكام وكل ما سن أو اتخذ من الأعمال والاجراءات منذ ٢١ يونيه سنة ١٩٣٠ حتى نشر الدستور .

مادة ٧ — على وزرائنا تنفيذ أمرنا هذا والدستور الملحق به كل منهم فيما يخصه ما

صدر بمرأى المنزه في ٣٠ جمادى الأولى سنة ١٣٤٩ (٢٢ أكتوبر سنة ١٩٣٠) من أميلين يحفظ أحدهما بديواننا والآخر برئاسة مجلس الوزراء .

قواد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

وزير المالية	وزير الداخلية	رئيس مجلس الوزراء
اسماعيل صدق	اسماعيل صدق	اسماعيل صدق
وزير الزراعة	وزير الخارجية	وزير الحربية والبحرية
حافظ حسن	عبد الفتاح يحيى	محمد توفيق رفعت
وزير الأوقاف	وزير الموصلات	وزير الحفانية
محمد حلمى عيسى	توفيق دوس	على ماهر
وزير المعارف العمومية	وزير الأشغال العمومية	
مراد سيد احمد	ابراهيم فهمى كريم	

الباب الاول

الدولة المصرية ونظام الحكم فيها

مادة ١ — مصر دولة ذات سيادة وهي حرة مستقلة ملكها لا يجزأ ولا يترل عن شىء منه وحكومتها ملكية وراثية وشكلها نيابى .

الباب الثانى

فى حقوق المصريين وواجباتهم

مادة ٢ — الجنسية المصرية بمجدها القانون .

مادة ٣ — المصريون لى القانون سواء . وهم متساوون فى التمتع بالحقوق المدنية والسياسية وفيما عليهم من الواجبات والتكاليف العامة لا تميز بينهم فى ذلك بسبب الأصل أو اللغة أو الدين . واليهم وحدهم يمهذ بالوظائف العامة مدنية كانت أو عسكرية ولا يولى الأجانب هذه الوظائف إلا فى أحوال استثنائية يعينها القانون .

مادة ٤ — الحرية الشخصية مكفولة .

مادة ٥ — لا يجوز القبض على أى انسان ولا حبسه إلا وفق أحكام القانون .

مادة ٦ — لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون . ولا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة لصدور القانون الذى ينص عليها .

مادة ٧ — لا يجوز إبعاد مصرى من الديار المصرية .

ولا يجوز أن يحظر على مصرى الإقامة في جهة ما ولا أن يلزم الإقامة في مكان معين إلا في الأحوال المبينة في القانون .

مادة ٨ — للنازل حرمة . فلا يجوز دخولها إلا في الأحوال المبينة في القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه .

مادة ٩ — للكية حرمة . فلا يتزع عن أحد ملكه إلا بسبب المنفعة العامة في الأحوال المبينة في القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه وبشرط تعويضه عنه تعويضا عادلا .

مادة ١٠ — عقوبة المصادرة العامة للأموال محظورة .

مادة ١١ — لا يجوز إفشاء أسرار الخطابات والتلغرافات والمواصلات التليفونية إلا في الأحوال المبينة في القانون .

مادة ١٢ — حرية الاعتقاد مطلقة .

مادة ١٣ — تحمي الدولة حرية القيام بشعائر الأديان والعقائد طبقا للعادات المرعية في الديار المصرية على أن لا يتخل ذلك بالنظام العام ولا يتنافى الآداب .

مادة ١٤ — حرية الرأي مكفولة . ولكل انسان الاعراب عن فكره بالقول أو الكتابة أو بالتصوير أو بغير ذلك في حدود القانون .

مادة ١٥ — الصحافة حرة في حدود القانون . والرقابة على الصحف محظورة . وإنذار الصحف أو وقفها أو إلغاؤها بالطريق الإداري محظور كذلك إلا اذا كان ذلك ضروريا لوقاية النظام الاجتماعي .

مادة ١٦ — لا يسوغ تقييد حرية أحد في استعماله أية لغة أراد في المعاملات الخاصة أو التجارية أو في الأمور الدينية أو في الصحف والمطبوعات أيما كان نوعها أو في الاجتماعات العامة .

- مادة ١٧ — التعليم حر ما لم يخجل بالنظام العام أو ينافي الآداب .
- مادة ١٨ — تنظيم أمور التعليم العام يكون بالقانون .
- مادة ١٩ — التعليم الأولي إلزامي للمصريين من بنين وبنات . وهو مجاني في المكاتب العامة .
- مادة ٢٠ — للمصريين حق الاجتماع في هدوء وسكينة غير حاملين سلاحا . وليس لأحد من رجال البوليس أن يحضر اجتماعهم ولا حاجة بهم الى إشعاره . لكن هذا الحكم لا يجرى على الاجتماعات العامة فانها خاضعة لأحكام القانون . كما أنه لا يقيد أو يمنع أى تدبير يتخذ لوقاية النظام الاجتماعى .
- مادة ٢١ — للمصريين حق تكوين الجمعيات . وكيفية استعمال هذا الحق يبينها القانون .
- مادة ٢٢ — لأفراد المصريين أن يخاطبوا السلطات العامة فيما يعرض لهم من الشؤون وذلك بكلمات موقع عليها بأسمائهم . أما مخاطبة السلطات باسم المجاميع فلا تكون إلا للهيئات النظامية والأشخاص المعنوية .

الباب الثالث

السلطات

الفصل الأول — أحكام عامة

- مادة ٢٣ — جميع السلطات مصدرها الأمة واستعمالها يكون على الوجه المبين بهذا الدستور .
- مادة ٢٤ — السلطة التشريعية يتولاها الملك بالاشتراك مع مجلسي الشيوخ والنواب .

مادة ٢٥ — لا يصدر قانون إلا اذا قرره البرلمان وصدق عليه الملك .

مادة ٢٦ — تكون القوانين نافذة في جميع القطر المصرى باصدارها من جانب الملك ويستفاد هذا الاصدار من نشرها في الجريدة الرسمية .

وتنفذ في كل جهة من جهات القطر المصرى من وقت العلم باصدارها .

ويعتبر لإصدار تلك القوانين معلوما في جميع القطر المصرى بعد نشرها بثلاثين يوما . ويجوز قصر هذا الميعاد أو مده بنص صريح في تلك القوانين .

مادة ٢٧ — لا تجرى أحكام القوانين إلا على ما يقع من تاريخ نفاذها ولا يقرب عليها أثر فيا وقع قبله ما لم ينص على خلاف ذلك بنص خاص .

مادة ٢٨ — للملك وللمجلس الشيوخ والنواب حق اقتراح القوانين . على أن اقتراح القوانين المالية خاص بالملك .

مادة ٢٩ — السلطة التنفيذية يتولاها الملك في حدود هذا الدستور .

مادة ٣٠ — السلطة القضائية تتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها .

مادة ٣١ — تصدر أحكام المحاكم المختلفة وتنفذ وفق القانون باسم الملك .

الفصل الثانى — الملك والوزراء

الفرع الأول — الملك

مادة ٣٢ — عرش المملكة المصرية وراثى في أسرة محمد على .
وتكون وراثه العرش وفق النظام المقرر بالأمر الكريم الصادر في ١٥ شعبان سنة ١٣٤٠ (١٣ أبريل سنة ١٩٢٢) .

مادة ٣٣ — الملك هو رئيس الدولة الأعلى وراثته مصونة لا تمس .

مادة ٣٤ — الملك يصدق على القوانين ويصدرها .

مادة ٣٥ — اذا لم ير الملك التصديق على مشروع قانون أقره البرلمان رده اليه في مدى شهرين لأعادة النظر فيه .

فاذا لم يرد القانون في هذا الميعاد مد ذلك رفضا للتصديق .

ولا يجوز أن يعيد البرلمان في دور الانعقاد نفسه النظر في مشروع رفض التصديق عليه .

مادة ٣٦ — اذا أقر البرلمان ذلك المشروع في دور انعقاد آخر من الفصل التشريعي نفسه بموافقة ثلثي الأعضاء الذين يتألف منهم كل من المجلسين صار له حكم القانون وأصدر .

كذلك اذا عاد البرلمان بعد انتخابات جديدة الى إقرار ذلك المشروع بأغلبية الآراء المطلقة صار له حكم القانون وأصدر .

مادة ٣٧ — الملك يضع اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لما أو إعفاء من تنفيذها .

مادة ٣٨ — للملك حق حل مجلس النواب . على أنه لا يجوز حله أكثر من مرة لسبب واحد .

اذا حل المجلس وجب أن تجرى الانتخابات في ميعاد لا يتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ الحل وأن يدعى المجلس الجديد للاجتماع في ميعاد لا يتجاوز أربعة أشهر من ذلك التاريخ . وميعاد الانتخابات يحدد بالأمر الصادر بالحل أو بأمر لاحق .

مادة ٣٩ — للملك تأجيل انعقاد البرلمان . على أنه لا يجوز أن يزيد التأجيل على ميعاد شهر ولا أن يتكرر في دور الانعقاد الواحد بدون موافقة المجلسين .

مادة ٥ ٤ — الملك عند الضرورة أن يدعو البرلمان الى اجتماعات غير طادية .

وهو يدعو متى طلب ذلك عند الضرورة أيضا بعريضة موقع عليها من الأغلبية المطلقة للأعضاء الذين يتألف منهم كل من المجلسين .
ويعلن الملك فض الاجتماع غير العادى .

مادة ١ ٤ — اذا حدث فيما بين أدوار الانعقاد أو في فترة حل مجلس النواب ما يوجب اتخاذ تدابير عاجلة فللملك أن يصدر في شأنها مراسيم تكون لها قوة القانون بشرط ألا تكون مخالفة للدستور . ويجب أن تعرض هذه المراسيم على البرلمان في ميعاد لا يتجاوز الشهر من اجتماعه التالى . فاذا لم تعرض على البرلمان في ذلك الميعاد أو لم يقرها أحد المجلسين انتهى ما كان لها قبل من قوة القانون .

ويجب أن ينشر في الجريدة الرسمية أمر عدم عرض المراسيم أو عدم إقرارها .

مادة ٢ ٤ — الملك يفتح دور الانعقاد العادى للبرلمان بمخاطبة العرش في المجلسين مجتمعين يستعرض فيها أحوال البلاد . ويقدم كل من المجلسين كتابا يضم منه جوابه عليها .

مادة ٣ ٤ — الملك ينشئ ويمنح الرتب المدنية والعسكرية والنياشين وألقاب الشرف الأخرى . وله حق سك العملة تنفيذا للقانون . كما أن له حق العفو وتخفيض العقوبة .

مادة ٤ ٤ — الملك يرب المصالح العامة ويولى ويعزل الموظفين على الوجه المبين بالقوانين .

مادة ٥ ٤ — الملك يعلن الأحكام العرفية . ويجب أن يعرض اعلان الأحكام العرفية فوراً على البرلمان ليقرر استمرارها أو إلغاؤها . فاذا وقع ذلك الاعلان في غير دور الانعقاد وجبت دعوة البرلمان للاجتماع على وجه السرعة .

مادة ٦٤ — الملك هو القائد الأعلى للقوات البرية والبحرية وهو الذى يولى ويعزل الضباط ويعلن الحرب ويقعد الصلح ويبرم المعاهدات ويبلغها البرلمان متى سمحت مصلحة الدولة وأمنها مشفوعة بما يناسب من البيان .

على أن اعلان الحرب الهجومية لا يجوز بدون موافقة البرلمان . كما أن معاهدات الصلح والتحالف والتجارة والملاحة وجميع المعاهدات التى يترتب عليها تعديل فى أراضى الدولة أو تقص فى حقوق سيادتها أو تحميل نزاعاتها شيئاً من النفقات أو مساس بحقوق المصريين العامة أو الخاصة لا تكون نافذة إلا اذا وافق عليها البرلمان .

ولا يجوز فى اى حال أن تكون الشروط السرية فى معاهدة ما متناقضة للشروط العلنية .

مادة ٦٧ — لا يجوز للملك أن يتولى مع ملك مصر أمور دولة أخرى دون أن يوافق على ذلك البرلمان بأغلبية ثلثى أعضائه كل من المجلسين .

مادة ٦٨ — الملك يتولى سلطته بواسطة وزرائه .

مادة ٦٩ — الملك يعين وزرائه ويقيلمهم . ويعين الممثلين السياسيين ويقيلمهم بناء على ما يعرضه عليه وزير الخارجية .

مادة ٧٠ — قبل أن يباشر الملك سلطته الدستورية يحلف اليمين الآتية أمام هيئة المجلسين مجتمعين : "أحلف بالله العظيم أنى أحترم الدستور وقوانين الأمة المصرية وأحافظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيه" .

مادة ٧١ — لا يتولى أوصياء العرش عملهم إلا بعد أن يؤدوا لدى المجلسين مجتمعين اليمين المنصوص عليها فى المادة السابقة مضافاً اليها : "وأن تكون مخلصين للملك" .

مادة ٧٢ — اثر وفاة الملك يجتمع المجلسان بحكم القانون فى مدة عشرة أيام من تاريخ اعلان الوفاة . فاذا كان مجلس النواب منحلًا ولم يكن المجلس

الجلد قد دعى بعد للاجتماع أو كان قد دعى الى ميعاد يتجاوز اليوم العاشر فان المجلس القديم يعود للعمل حتى يجتمع المجلس الذى يخلفه .

مادة ٥٣ — اذا لم يكن من يخلف الملك على العرش فللملك أن يعين خلفا له مع موافقة المجلسين مجتمعين فى هيئة مؤتمر بأغلبية ثلثى أعضاء المجلسين .

مادة ٥٤ — فى حالة خلو العرش لعدم وجود من يخلف الملك أو لعدم تعيين خلف له وفقا لأحكام المادة السابقة يجتمع المجلسان بحكم القانون فوراً فى هيئة مؤتمر لاختيار الملك . ويقع هذا الاختيار فى مدى ثمانية أيام من وقت اجتماعهما بأغلبية ثلثى أعضاء المجلسين .

فاذا لم يتسن الاختيار فى الميعاد المتقدم فى اليوم التاسع يشرع المجلسان مجتمعين فى الاختيار . وفى هذه الحالة يكون الاختيار صحيحا بالأغلبية النسبية وإذا كان مجلس النواب متعلا وقت خلو العرش فإنه يعود للعمل حتى يجتمع المجلس الذى يخلفه .

مادة ٥٥ — من وقت وفاة الملك الى أن يؤدى خلفه أو أوصياء العرش اليمين تكون سلطات الملك الدستورية لمجلس الوزراء يتولاها باسم الأمة المصرية وتحت مسؤوليته .

مادة ٥٦ — عند تولية الملك تعين مخصصاته ومخصصات البيت المال بقانون وذلك لمدة حكمه . ويعين القانون مرتبات أوصياء العرش على أن تؤخذ من مخصصات الملك .

الفرع الثانى — الوزراء

مادة ٥٧ — مجلس الوزراء هو المهيمن على مصالح الدولة .

مادة ٥٨ — لا يلى الوزارة إلا مصرى .

مادة ٥٩ — لا يلى الوزارة أحد من الأسرة المالكة .

مادة ٦٠ — توقيعات الملك فى شؤون الدولة يجب لنفاذها أن يوقع عليها رئيس مجلس الوزراء والوزراء المختصون .

مادة ٦١ — الوزراء مسئولون متضامتين لدى مجلس النواب عن السياسة العامة للدولة وكل منهم مسئول عن أعمال وزارته .

مادة ٦٢ — أوامر الملك شفوية أو كتابية لا تخلى الوزراء من المسؤولية بحال .

مادة ٦٣ — للوزراء أن يحضروا أى المجلسين ويجب أن يسمعوا كلما طلبوا الكلام . ولا يكون لهم رأى معنود فى المداولات إلا اذا كانوا أعضاء . ولم أن يستعينوا بمن يرون من كبار موظفى دوائيتهم أو أن يستنيبهم عنهم .. ولكل مجلس أن يحتم على الوزراء حضور جلساته .

مادة ٦٤ — لا يجوز للوزير أن يشتري أو يستأجر شيئاً من أملاك الحكومة ولو كان ذلك بالمزاد العام كما لا يجوز له أن يقبل إنشاء وزارته العضوية . يجلس ادارة أية شركة ولا أن يشترك اشتراكاً فعلياً فى عمل تجارى أو مالى .

مادة ٦٥ — اذا قرر مجلس النواب بالأغلبية المطلقة لأعضائه عدم الثقة بالوزارة وجب عليها أن تستقيل ، فاذا كان القرار خاصاً بأحد الوزراء وجب عليه اعتزال الوزارة .

مادة ٦٦ — لا مكان النظر فى طلب الاقتراع بعدم الثقة صريحاً كان أو ضمناً يجب أن يوقع عليه ثلاثون نائباً على الأقل وأن تين فيه الشؤون التى ستجرى فيها المناقشة بياناً واضحاً .

ولا يجوز أن يطرح هذا الطلب للمناقشة إلا بعد ثمانية أيام على الأقل من يوم تقديمه ، ولا أن تؤخذ الآراء عنه إلا بعد يومين على الأقل من تمام المناقشة فيه . ويجب على أى حال أن يصدر بشأنه قرار فى ميعاد لا يتجاوز أربعة عشر يوماً من يوم تقديمه .

ويجوز تقصير المواعيد المتقدمة ذكرها بناء على طلب الوزراء المختصين أو بموافقتهم .

ويجوز الاقتراع على مسألة الثقة بطريق المتادة على الأعضاء بأسمائهم .

مادة ٦٧ — لمجلس النواب وحده حق اتهام الوزراء فيما يقع منهم من الجرائم في تأدية وظائفهم ولا يصدر قرار الاتهام إلا بأغلبية ثلثي الأعضاء .
ومجلس الأحكام المخصوص وحده حق محاكمة الوزراء عما يقع منهم من تلك الجرائم . ويعين مجلس النواب من أعضائه من يتولى تأييد الاتهام أمام ذلك المجلس .

مادة ٦٨ — يؤلف المجلس المخصوص من رئيس المحكمة الأهلية العليا رئيساً ومن ستة عشر عضواً ثمانية منهم من أعضاء مجلس الشيوخ يعينون بالقرعة وثمانية من قضاة تلك المحكمة المصريين بترتيب الأقدمية . وعند الضرورة يكمل العدد من رؤساء المحاكم التي تليها ثم من قضائها بترتيب الأقدمية كذلك .

مادة ٦٩ — يطبق مجلس الأحكام المخصوص قانون العقوبات أو القوانين الخاصة بجرائم الوزراء . على أنه لا يجوز أن تقضى هذه القوانين بعقوبة غير الحرمان من الحقوق الوطنية حرماناً مؤقتاً أو دائماً .

مادة ٧٠ — تصدر الأحكام بالعقوبة من مجلس الأحكام المخصوص بأغلبية اثني عشر صوتاً .

مادة ٧١ — إلى حين صدور قانون خاص ، ينظم مجلس الأحكام المخصوص بنفسه طريقة السير في محاكمة الوزراء .

مادة ٧٢ — الوزير الذي يتهمه مجلس النواب يوقف عن العمل إلى أن يقضى مجلس الأحكام المخصوص في أمره . ولا يمنع استعفاؤه من إقامة الدعوى عليه أو الاستمرار في محاكمته .

مادة ٧٣ — لا يجوز العفو عن الوزير المحكوم عليه من مجلس الأحكام
المختص إلا بموافقة مجلس النواب .

الفصل الثالث — البرلمان

مادة ٧٤ — يتكوّن البرلمان من مجلسين : مجلس الشيوخ ومجلس
النواب .

الفصل الأول — مجلس الشيوخ

مادة ٧٥ — يؤلف مجلس الشيوخ من مائة عضوين الملك ستين منهم
ويُنتخب الأربعون الآخرون طبقاً لأحكام المادة ٨١ وقانون الانتخاب .
والجدول (١) الملحق بهذا الدستور وهو جزء منه يتضمن بياناً لتوزيع
العدد المقرر انتخابه من الأعضاء بين المديريات والمحافظات . أما النوائر
الانتخابية فتحدد بقانون .

مادة ٧٦ — يشترط فيمن ينتخب أو يعين عضواً لمجلس الشيوخ حداً
ما يقرر بقانون الانتخاب :

أولاً — أن يكون بالغاً من السن أربعين سنة ميلادية على الأقل .

ثانياً — أن يكون من إحدى الطبقات الآتية :

(١) الوزراء ، الممثلين السياسيين ، وكلاء الوزارات ، رؤساء
ومستشارى محكمة الاستئناف أو أية محكمة أخرى من
درجتها أو أعلى منها ، النواب العموميين ، موظفى الحكومة
الذين يكون مرتبهم ١٥٠٠ جنيه على الأقل — سواء
فى ذلك الحاليون والسابقون .

(ب) هيئة كبار العلماء والرؤساء للروحانيين ، رؤساء مجلس النواب، النواب الذين اشتركوا في خمسة فصول تشريعية وقضوا في النيابة عشر سنين على الأقل ، كبار الضباط المتقاعدين من رتبة لواء فصاعدا ، نقيب المحامين الحاليين والسابقين ، من لا يقل دخلهم السنوي عن ألف وخمسمائة جنيه من المشتغلين بالأعمال المالية أو التجارية أو الصناعية أو المهن الحرة، من يدفع ضرائب سنوية لا يقل مقدارها عن ١٥٠ جنيها . وفي المديریات والمحافظات التي لا يبلغ فيها دافعو هذا المقدار نسبة واحد الى عشرة آلاف من الأهالي من يدفع أعلى مقدار من الضرائب الى أن يبلغوا النسبة المذكورة .

وذلك كله مع مراعاة ماقرره الدستور أو قانون الانتخاب من أحكام مدم الجمع بين النيابة والوظائف أو عدم القابلية للانتخاب .

مادة ٧٧ — مدة العضوية في مجلس الشيوخ عشر سنين .

ويتجدد اختيار نصف الشيوخ المعينين ونصف المنتخبين كل خمس سنوات . ومن انتهت مدته من الأعضاء يجوز اعادة انتخابه أو تعيينه .

مادة ٧٨ — رئيس مجلس الشيوخ يعينه الملك ويكون تعيينه لمدة سنتين ويجوز اعادة تعيينه .

مادة ٧٩ — اذا حل مجلس النواب توقف جلسات مجلس الشيوخ .

الفرع الثاني — مجلس النواب

مادة ٨٠ — يؤلف مجلس النواب من مائة وخمسين عضوا ويوزع هذا العدد بين المديریات والمحافظات بحسب الجدول (ب) الملحق بهذا الدستور وهو جزء منه .

وينتخب أعضاء مجلس النواب طبقاً لأحكام المادة التالية وقانون الانتخاب . وتحدد الدوائر الانتخابية بقانون .

مادة ٨١ — يكون الانتخاب من درجتين . فانتخاب الدرجة الأولى يجرى على أساس الاقتراع العام . أما الدرجة الثانية فيجب أن يتوفر في ناخبها شرط نصاب مالى . ويحدد قانون الانتخاب مدى هذا الشرط ويجوز أن يعفى منه الناخبين الذين توفرت فيهم حالة كفاة خاصة .

مادة ٨٢ — يشترط في النائب عدا ما يقتر بقانون الانتخاب أن يكون بالغاً من السن ثلاثين سنة ميلادية على الأقل .

مادة ٨٣ — مدة عضوية النائب خمس سنوات .

مادة ٨٤ — ينتخب مجلس النواب رئيساً في أول كل دور انعقاد عادى . ويجوز إعادة انتخابه .

الفرع الثالث — أحكام عامة للمجلسين

مادة ٨٥ — مركز البرلمان مدينة القاهرة . على أنه يجوز عند الضرورة جعل مركزه في جهة أخرى بقانون . واجتماعه في غير المكان المعين له غير مشروع وباطل بحكم القانون .

مادة ٨٦ — عضو البرلمان ينوب عن الأمة كلها . ولا يجوز أن يوكل بأمر على سبيل الالتزام .

مادة ٨٧ — لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الشيوخ ومجلس النواب وما عدا ذلك من أحوال عدم الجمع يحلله قانون الانتخاب .

مادة ٨٨ — يجوز تعيين أمراء الأسرة المالكة ونبلائها أعضاء لمجلس الشيوخ ولا يجوز انتخابهم بأحد المجلسين .

مادة ٨٩ — قبل أن يتولى أعضاء مجلسي الشيوخ والنواب عملهم يقسمون أن يكونوا مخلصين للوطن وللأمة مطيعين للدستور ولقوانين البلاد وأن يؤديوا أعمالهم بالذمة والصدق .
وتكون تأدية اليمين في كل مجلس علنا بقاعة جلساته .

مادة ٩٠ — تقضى محكمة الاستئناف منعقدة بهيئة محكمة تقض وإبرام ، أو محكمة النقض والإبرام ، إذا أنشئت ، في الطلبات الخاصة بصحة نيابة النواب والشيوخ أو بسقوط عضويتهم .
ويحدد قانون الانتخاب طريقة السير في هذا الشأن .

مادة ٩١ — يدعو الملك البرلمان سنويا الى عقد جلساته العادية قبل يوم السبت الثالث من شهر ديسمبر . فإذا لم يدع الى ذلك يجتمع بمحکم القانون في اليوم المذكور .

ويوم دور انعقاده العادي مدة خمسة شهور على الأقل . ويعلن الملك فسخ انعقاده .

مادة ٩٢ — أدوار الانعقاد واحدة للمجلسين فإذا اجتمع أحدهما أو كلاهما في غير الزمان القانوني فالاجتماع غير شرعي والقرارات التي تصدر فيه باطلة بمحکم القانون .

مادة ٩٣ — جلسات المجلسين علنية على أن كلا منهما ينعقد بهيئة سرية بناء على طلب الحكومة أو على طلب رئيسه أو عشرة من الأعضاء . ثم يقرر ما إذا كانت المناقشة في الموضوع المطروح أمامه تجري في جلسة علنية أم لا .

مادة ٩٤ — لا يجوز لأى المجلسين أن يقرر قرارا إلا اذا حضر الجلسة أغلبية أعضائه .

مادة ٩٥ — في غير الأحوال المشترط فيها أغلبية خاصة تصدر القرارات بالأغلبية المطلقة وعند تساوى الآراء يكون الأمر الذي حصلت المداولة بشأنه مرفوضا .

مادة ٩٦ — تعرض مشروعات القوانين ، عدا ما كان منها خاصا بالاعتمادات المالية ، على لجنة من رجال القانون قبل أن يقترح عليها نهائيا ، وذلك لضبط صياغتها القانونية وللتوفيق بينها وبين التشريع القائم . وتقرر طريقة تشكيل اللجنة ونظام سيرها بقانون يبين أيضا عددا من أعضاء البرلمان يضمون اليها .

فاذا لم تبد اللجنة رأيها في الميعاد الذي يحدده القانون المشار اليه جاز للمجلسين أن يعضيا في اتمام مناقشة المشروعات واقرارها .

مادة ٩٧ — لا يجوز لأى عضو من أعضاء البرلمان أن يتدخل في الأعمال التى تكون من شؤون السلطة التنفيذية .

على أن لكل عضو أن يوجه الى الوزراء أسئلة أو استجوابات وذلك على الوجه الذى يبين فى القانون المشار اليه فى المادة ١٠٨ .

مادة ٩٨ — لكل مجلس حق إجراء التحقيق ليستنير فى مسائل معينة داخلية فى حدود اختصاصه .

مادة ٩٩ — لا يجوز مؤاخذة أعضاء البرلمان بما يبدون من الأفكار والآراء فى المجلسين . على أنه تجوز محاكمتهم من أجل ما يقع منهم فى المجلسين من القذف فى الحياة العائلية أو الخاصة لأى شخص كان أو من العيب فى ذات الملك أو فى أعضاء الأسرة المالكة .

مادة ١٠٠ — لا يجوز أثناء دور الانعقاد اتخاذ إجراءات جنائية نحو أى عضو من أعضاء البرلمان ولا القبض عليه فى أمور الجنائيات والجحجح إلا بأذن المجلس التابع هو له . وذلك فيما عدا حالة التلبس بالجريمة .

مادة ١٠١ — لا يمنع أعضاء البرلمان رتبا ولا نياشين أثناء مدة عضويتهم . ويستثنى من ذلك الأعضاء الذين يتقلدون مناصب حكومية لا تتنافى مع عضوية البرلمان كما تستثنى الرتب والنياشين العسكرية .

مادة ١٠٢ — فيما عدا أحوال ابطال الانتخاب وعدم الجمع والسقوط ،
التي ينظم قانون الانتخاب إجراءات فصل الأعضاء فيها ، لا يجوز فصل أحد
من عضوية البرلمان إلا بقرار صادر من المجلس التابع هوله وبأغلبية ثلثي
أعضائه .

مادة ١٠٣ — اذا خلا محل أحد أعضاء البرلمان بالوفاة أو الاستقالة
أو غير ذلك من الأسباب يختار بدله بطريق التعيين أو الانتخاب على حسب
الأحوال وذلك في مدى شهرين من يوم إشعار البرلمان الحكومة بمحلول المحل .
ولا تقوم نيابة العضو الجديد إلا الى نهاية مدة سلفه .

مادة ١٠٤ — تجرى الانتخابات العامة لتجديد مجلس النواب في خلال
الستين يوما السابقة لانتفاء مدة نيابته وفي حالة عدم إمكان إجراء الانتخابات
في الميعاد المذكور فان مدة نيابة المجلس القديم تمتد الى حين الانتخابات
المذكورة .

مادة ١٠٥ — يجب تجديد نصف مجلس الشيوخ سواء أكان التجديد
بطريق الانتخاب أم بطريق التعيين في خلال الستين يوما السابقة على
تاريخ انتهاء مدة نيابة الأعضاء الذين انتهت مدتهم . فان لم يتيسر التجديد
في الميعاد المذكور امتدت نيابة الأعضاء الذين انتهت مدتهم الى حين انتخاب
الأعضاء الجدد أو تعيينهم .

مادة ١٠٦ — لا يجوز لقوة مسلحة الدخول في أى المجلسين ولا الاستقرار
على مقربة من أبوابه إلا بطلب رئيسه .

مادة ١٠٧ — يتناول كل عضو من أعضاء البرلمان مكافأة سنوية يحدد
مقدارها بالقانون المشار اليه في المادة الآتية . فاذا قررت زيادة هذا المقدار
في فصل تشريعى فلا تنفذ الزيادة إلا في الفصول التالية .

مادة ١٠٨ — القواعد الخاصة بالنظام الداخلي للمجلسين وبطريقة
السير في تأدية أعمالهما تين بقانون .
ولكل من المجلسين أن يضع لائحته تنفيذا لذلك القانون .

- الفرع الرابع — أحكام خاصة بانعقاد البرلمان بهيئة مؤتمر
- مادة ١٠٩ — فيما عدا الأحوال التي يجتمع فيها المجلسان بحكم القانون فانهما يجتمعان بهيئة مؤتمر بناء على دعوة الملك .
- مادة ١١٠ — كلما اجتمع المجلسان بهيئة مؤتمر تكون الرئاسة لرئيس مجلس الشيوخ .
- مادة ١١١ — لا تعدّ قرارات المؤتمر صحيحة إلا اذا توفرت الأغلبية المطلقة من أعضاء كل من المجلسين اللذين يتألف منهما المؤتمر . ويراعى المؤتمر في الاقتراع على هذه القرارات أحكام المادة ٩٥ .
- مادة ١١٢ — اجتماع المجلسين بهيئة مؤتمر في خلال أدوار انعقاد البرلمان العادية أو غير العادية لا يحول دون استمرار كل من المجلسين في تأدية وظائفه الدستورية .

الفصل الرابع — السلطة القضائية

- مادة ١١٣ — القضاة مستقلون لاسطان طليهم في قضائهم لغير القانون وليس لأية سلطة في الحكومة التدخل في القضايا .
- مادة ١١٤ — ترتيب جهات القضاء وتحديد اختصاصها يكون بقانون .
- مادة ١١٥ — تعيين القضاة يكون بالكيفية والشروط التي يقرها القانون .
- مادة ١١٦ — عدم جواز عزل القضاة أو قتلهم تتعين حدوده وكيفيته بالقانون .
- مادة ١١٧ — يكون تعيين رجال النيابة العمومية في المحاكم وعزلهم وفقا للشروط التي يقرها القانون .
- مادة ١١٨ — جلسات المحاكم علنية إلا اذا أمرت المحكمة ببسليها سرية مراعاة للنظام العام أو للحفاظة على الآداب .

مادة ١١٩ — كل متهم بجناية يجب أن يكون له من يدافع عنه .
مادة ١٢٠ — يوضع قانون خاص شامل لترتيب المحاكم العسكرية
وبيان اختصاصها والشروط الواجب توفرها فيمن يتولون القضاء فيها .

الفصل الخامس — مجالس المديرية والمجالس البلدية

مادة ١٢١ — تعتبر المديرية والمدن والقرى فيما يختص بمباشرة
حقوقها أشخاصا معنوية وفقا للقانون العام بالشروط التي يقرها القانون .
وتمثلها مجالس المديرية والمجالس البلدية المختلفة .
ويعين القانون حدود اختصاصها .

مادة ١٢٢ — ترتيب مجالس المديرية والمجالس البلدية على اختلاف
أنواعها واختصاصاتها وعلاقتها بجهات الحكومة تتيها القوانين . ويراعى
في هذه القوانين المبادئ الآتية :

(أولا) اختيار أعضاء هذه المجالس بطريق الانتخاب إلا في الحالات
الاستثنائية التي يبيح فيها القانون تعيين بعض أعضاء غير
منتخبين .

(ثانيا) اختصاص هذه المجالس بكل ما يهم أهل المديرية أو المدينة
أو الجهة وهذا مع عدم الإخلال بما يجب من اعتماد أعمالها
في الأحوال المبينة في القوانين وعلى الوجه المقرر بها .

(ثالثا) نشر ميزانياتها وحساباتها .

(رابعا) علنية الجلسات في الحدود المقررة بالقانون .

(خامسا) تدخل السلطة التشريعية أو التنفيذية لمنع تجاوز هذه المجالس
حدود اختصاصها أو إضرارها بالمصلحة العامة وإبطال ما يقع
من ذلك .

الباب الرابع

في المالية

مادة ١٢٣ — لا يجوز إنشاء ضريبة ولا تعديلها أو إلغاؤها إلا بقانون.
ولا يجوز تكليف الأهالي بتأدية شيء من الأموال أو الرسوم إلا في حدود القانون .

مادة ١٢٤ — لا يجوز إعفاء أحد من أداء الضرائب في غير الأحوال المبينة في القانون .

مادة ١٢٥ — لا يجوز تقرير معاش على خزانة الحكومة أو تعويض أو إعانة أو مكافأة إلا في حدود القانون .

مادة ١٢٦ — لا يجوز عقد قرض عمومي ولا تعهد قد يترتب عليه إتفاق مبالغ من الخزانة في سنة أو سنوات مقبلة إلا بموافقة البرلمان .

وكل التزام موضوعه استغلال مورد من موارد الثروة الطبيعية في البلاد أو مصلحة من مصالح الجمهور العامة وكل احتكار لا يجوز منحه إلا بمقتضى القانون وإلى زمن محدود .

يشترط اعتماد البرلمان مقدما في إنشاء أو إبطال الخطوط الحديدية والطرق العامة والترع والمصارف وسائر أعمال الري التي تهم أكثر من مديرية وكذلك في كل تصرف مجاني في أملاك الدولة .

مادة ١٢٧ — الميزانية الشاملة لايرادات الدولة ومصروفاتها يجب تقديمها الى البرلمان قبل ابتداء السنة المالية بثلاثة شهور على الأقل لفحصها واعتمادها .
والسنة المالية يعينها القانون .

وتقر الميزانية بابا بابا .

مادة ١٢٨ — تكون مناقشة الميزانية وتقريرها في مجلس النواب أولا .

مادة ١٢٩ — اعتمادات الميزانية المخصصة لسداد أقساط الدين العمومي لا يجوز تعديلها بما يمس تعهدات مصرفي هذا الشأن . وكذلك الحال في كل مصروف وارد بالميزانية تنفيذا لتعهد دولي .

مادة ١٣٠ — إذا لم يصدر القانون بالميزانية قبل ابتداء السنة المالية يعمل بالميزانية القديمة حتى يصدر القانون بالميزانية الجديدة .

ومع ذلك إذا أقر المجلسان بعض أبواب الميزانية أمكن العمل بها مؤقتا .
مادة ١٣١ — كل مصروف غير وارد بالميزانية أو زائد على التقديرات الواردة بها يجب أن يأذن به البرلمان . ويجب استئذانه كذلك كلما أريد نقل مبلغ من باب الى آخر من أبواب الميزانية .

مادة ١٣٢ — يجوز فيما بين أدوار الانعقاد وفي فترة حل مجلس النواب تقرير المصروف والنقل المشار اليهما في المادة السابقة مؤقتا بمراسيم اذا كان ذلك لضرورة مستعجلة . ويجب أن تعرض هذه المراسيم على البرلمان في ميعاد لا يتجاوز الشهر من اجتماعه التالي .

مادة ١٣٣ — الحساب الختامي للإدارة المالية عن العام المنتقضى يقدم الى البرلمان في مبدأ كل دور انعقاد عادي لطلب اعتماده .

مادة ١٣٤ — ميزانية إيرادات وزارة الأوقاف ومصروفاتها وكذلك حسابها الختامي السنوي تجري عليهما الأحكام المتقدمة الخاصة بميزانية الحكومة وحسابها الختامي .

الباب الخامس

القوة المسلحة

مادة ١٣٥ — قوات الجيش تقرر بقانون .

مادة ١٣٦ — يبين القانون طريقة التجنيد ونظام الجيش وما لرجالها من الحقوق وما عليهم من الواجبات .

مادة ١٣٧ — بين القانون نظام هيئات البوليس والمهام
الاختصاصات .

الباب السادس

أحكام عامة

- مادة ١٣٨ — الاسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية .
- مادة ١٣٩ — مدينة القاهرة قاعدة المملكة المصرية .
- مادة ١٤٠ — تسليم اللاجئين السياسيين محظور وهذا مع عدم الاخلال
بالاتفاقات الدولية التي يقصد بها المحافظة على النظام الاجتماعى .
- مادة ١٤١ — العفو الشامل لا يكون إلا بقانون .
- مادة ١٤٢ — يباشر الملك سلطته فيما يختص بالمعاهد الدينية والأوقاف
التي تديرها وزارة الأوقاف وعلى العموم بالمسائل الخاصة بالأديان المسموح
بها في البلاد طبقا للقانون ، وإذا لم توضع أحكام تشريعية فطبقا للعادات
المعمول بها الآن .
- على أن يكون تعيين شيخ الجامع الأزهر وغيره من الرؤساء الدينيين مسلمين
وغير مسلمين منوطا بالملك وحده .
- تبقى الحقوق التي يباشرها الملك بنفسه بصفته رئيس الأسرة المالكة
كما قررها القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٢ الخاص بوضع نظام الأسرة
المالكة .
- مادة ١٤٣ — لا يخل تطبيق هذا الدستور بتعهدات مصر للدول
الأجنبية ولا يمكن أن يمس ما يكون للأجانب من الحقوق في مصر بمقتضى
القوانين والمعاهدات الدولية والعادات المرعية .
- مادة ١٤٤ — لا يجوز لأية حال تعطيل حكم من أحكام هذا
الدستور إلا أن يكون ذلك وقتا في زمن الحرب أو أثناء قيام الأحكام
العرفية وعلى الوجه المبين في القانون .

وعلى أى حال لا يجوز تعطيل انعقاد البرلمان متى توفرت فى انعقاده الشروط المقررة بهذا الدستور .

مادة ١٤٥ — لملك ولكل من المجلسين اقتراح تنقيح هذا الدستور بتعديل أو حذف حكم أو أكثر من أحكامه أو إضافة أحكام أخرى ومع ذلك فإن الأحكام الخاصة بشكل الحكومة التاني البرلمان وبمنظام وراثه العرش وبمبادئ الحرية والمساواة التى يكفلها هذا الدستور لا يمكن اقتراح تنقيحها .

مادة ١٤٦ — لأجل تنقيح الدستور يصدر كل من المجلسين بالأغلبية المطلقة لأعضائه جميعا قرارا بضرورته وبتعديد موضوعه .

فإذا صدق الملك على هذا القرار يصدر المجلسان بالاتفاق مع الملك قرارهما بشأن المسائل التى هى محل للتنقيح بأغلبية ثلثى أعضاء كل من المجلسين .

مادة ١٤٧ — لا يجوز إحداث أى تنقيح فى الدستور خاص بحقوق مسند الملكية مدة قيام وصاية العرش .

مادة ١٤٨ — تجرى أحكام هذا الدستور على الملكة المصرية بدون أن يخل ذلك مطلقا بما لمصر من الحقوق فى السودان .

الباب السابع

أحكام ختامية وأحكام وقتية

مادة ١٤٩ — يعين اللقب الذى يكون لملك مصر بعد أن يقرر المندوبون المفوضون نظام الحكم التاني للسودان .

مادة ١٥٠ — مخصصات جلالة الملك الحالي هي ١٥٠,٠٠٠ جنيه مصري ومخصصات البيت المال هي ١١١,٥١٢ جنيه مصري وتتبع كما هي لمدة حكمه وتجوز زيادة هذه المخصصات بقرار من البرلمان .

مادة ١٥١ — يكون تعيين من يخرج من أعضاء مجلس الشيوخ في نهاية الخمس السنوات الأولى بطريق القرعة ويقترح على الأعضاء المعينين بالاسم .

أما ما يتعلق بالأعضاء المنتخبين فتقسم المديريات والمحافظات الى قسمين متساويين من حيث عدد الأعضاء ويقترح بين القسمين .

ومدة نيابة هؤلاء الشيوخ ونيابة النواب المنتخبين للفصل التشريعي الأول تنتهي في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٦ .

مادة ١٥٢ — اذا استحكم الخلاف بين المجلسين على تقرير باب من أبواب الميزانية يحل بقرار يصدر من المجلسين مجتمعين هيئة مؤتمرة بالأغلبية المطلقة .

ويعمل بذلك الى أن يصدر قانون بما يخالفه .

مادة ١٥٣ — يجوز أن تعطل الجرائد والنشرات اليومية من شهر الى ثلاثة بقرار من محكمة الاستئناف بناء على طلب النيابة العمومية اذا انتهكت حرمة الآداب انتهاكا خطيرا أو اذا استرسلت — بالأخبار الكاذبة أو بالكتابات الشديدة أو بنشر ذلك من وجوه التحريض والإثارة — في حملة من شأنها أن تعرض النظام الذي قرره الدستور للكراهية أو الاحقار أو أن تهدد السلام العام .

وتنظر طلبات التعطيل في جلسة غير علنية وعلى وجه الاستعجال . ولا يحل قرار المحكمة بما قد يترتب على ما نشر من المحاكمة الجنائية .

وقضى المحاكم المختصة بهذه المحاكمة فيها دون أن تكون مقيدة بقرار المحكمة في أمر التعطيل .

ويمحور أن تنسخ الأحكام المتقدمة بقانون تقترحه السلطة التنفيذية .

مادة ١٥٤ — فيما يتعلق بالانتخابات تلحق الجهات التابعة لمصلحة الحدود بالمديريات والمحافظات على الوجه المبين في الجدولين (أ) و(ب) الملحقين بهذا الدستور ويستمر ذلك الى أن يقرر خلافه بقانون . فإذا رأى فصلها تولى القانون إجراء التعديلات اللازمة في توزيع الأعضاء بين المديريات والمحافظات .

ويمحور أن تطبق الأحكام عينها على محافظات القتال والسويس ودمياط .

مادة ١٥٥ — تعتبر أحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٢ الخاص بتصفية أملاك الخديوى السابق عباس حلمى باشا وتضيق ما له من الحقوق كان لها صبغة دستورية ولا يصح اقتراح تنقيحها .

مادة ١٥٦ — لا يحوز اقتراح تنقيح هذا الدستور في العشر السنوات التى تلى العمل به .

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

وزير المالية	وزير الداخلية	رئيس مجلس الوزراء
اسماعيل صدق	اسماعيل صدق	اسماعيل صدق
وزير الزراعة	وزير الخارجية	وزير البحرية والبحرية
حافظ حسن	عبد الفتاح يحيى	محمد توفيق رفعت
وزير الأوقاف	وزير المواصلات	وزير الحفانية
محمد حلمى عيسى	توفيق دوس	على ماهر
وزير المعارف العمومية	وزير الأشغال العمومية	
مراد نسيد أحمد	ابراهيم فهمى كريم	

جدول (١)

عن توزيع أربعين شيخاً بين المديريات والمحافظات والجهات
التابعة لمصلحة الحدود

المديرية أو المحافظة	عدد شيوخها	جهات الحدود الملحقة
محافظة القاهرة	٢	...
» الاسكندرية...	١	قنا مطروح والسليم
محافظة القناة والسويس	١	سينا وقسم البحر الأحمر
مديرية القليوبية	٢	...
» الشرقية	٣	...
» الدقهلية ومحافظة دمياط	٣	...
» المنوفية	٣	...
» الغربية	٥	...
» البحيرة	٣	قسم واحات سيوه والقسم الشرق (ماعد الواحات البحرية)
» الجيزة...	٢	...
» بنى سويف	١	...
» الفيوم...	٢	...
» المنيا...	٢	الواحات البحرية
» أسيوط	٣	الصحراء الجنوبية
» جرجا...	٣	...
» قنا	٣	...
» أسوان	١	...
المجموع	٤٠	...

جدول (ب)

عن توزيع مائة ونمسين نائباً بين المديريات والمحافظات
والجهات التابعة لمصلحة الحدود

المديرية أو المحافظة	عدد نوابها	جهات الحدود الملحقة
محافظة القاهرة	١٠	
» الاسكندرية	٥	قنا مطروح والسلم
محافظتا القنال والسويس	٢	سينا وقسم البحر الأحمر
مديرية القليوبية	٦	
» الشرقية	١١	
» الدقهلية ومحافظة دمياط	١٢	
» المنوفية	١٢	
» الغربية	١٩	
» البحيرة	١١	{ قسم واحات سيوه والقسم الشرق (ما عدا الواحات البحرية)
» البحيرة	٧	
» بني سويف	٥	
» الفيوم	٦	
» المنيا	٩	الواحات البحرية
» أسيوط	١٢	الصحراء الجنوبية
» جرجا	١٠	
» قنا	١٠	
» أسوان	٣	
المجموع	١٥٠	

قانون الانتخاب رقم ٣٨ لسنة ١٩٣٠

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على الأمر الملكي رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠ الخاص بالنظام
الدستوري ؛

وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

الباب الأول

فيمن لهم حق الانتخاب

الفصل الأول — في الناخبين

مادة ١ — لكل مصري من الذكور بالغ من العمر نحسا وعشرين سنة
ميلادية كاملة حق الانتخاب .

مادة ٢ — على كل ناخب أن يتولى حقوقه الانتخابية بنفسه في الدائرة
الانتخابية التي بها موطنه .

وموطن الانتخاب لكل شخص هو الجهة التي يقيم فيها منذ سنة على الأقل
ومع ذلك فانه يجوز له أن يستعمل حقوقه الانتخابية في الجهة التي بها مركز
أعماله أو مصالحه أو في الجهة التي بها مقر أسرته ولو لم يكن مقيما فيها بنفسه
بشرط أن يكون ، قبل انتهاء المدة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة
الثالثة عشرة ، قد طلب قيد اسمه في جدول الانتخاب في إحدى تلك الجهات

بالطريقة الميينة بالمادة المذكورة فإذا تم هذا القيد حذف اسمه من جدول الانتخاب الذى كان مقيدا فيه من قبل (١١) .

مادة ٣ — لا يجوز للناخب أن يعطى رأيه أكثر من مرة فى الانتخاب الواحد .

مادة ٤ — يحرم حق الانتخاب أبدا المحكوم عليهم بسبب فعل يعده القانون جنائية مهما تكن العقوبة المحكوم بها .

يحرم كذلك حق الانتخاب للدد الميينة بعد :

(١) المحكوم عليهم فى سرقة أو إخفاء أشياء معروفة أو نصب أو خيانة أمانة أو غدر أو رشوة أو فضالس بالتدليس أو تزوير أو استعمال أوراق مزورة أو شهادة زور أو اغراء شهود أو هتك عرض أو افساد لأخلاق الشباب أو تشرد أو فى جريمة ارتكبت للتخلص من الخدمة العسكرية وكذلك المحكوم عليهم لشروع منصوص عليه لاحدى الجرائم المذكورة، وذلك لمدة خمس عشرة سنة من تاريخ الحكم النهاى؛

(ب) المحكوم عليهم فى جريمة من الجرائم الانتخابية المنصوص عليها فى المواد ٧٤ و ٧٥ و ٧٦ و ٧٨ و ٨٠ و ٨٢ و ٨٣ فقرة أولى و ٨٤ و ٨٥ و ٨٦ و ٨٧ و ٨٩ من هذا القانون أو فى الشروع فى جريمة

(١١) أزيلت هذه الفقرة (بمقتضى المرسوم بقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٣١) ، كالنص الآتى :

”لا ينصرف موطن الانتخاب المشار اليه فى الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون المقدم ذكره الا الى مدينة أو قرية .“

فإذا كان موطن انتخاب أكثر من جدول بسبب تقسيم المدينة أو القرية الى أقسام أو أجزاء أقسام أو الى أجزاء أو حصص فينبغى أن يتولى الناخب حقوقه الانتخابية فى القسم الذى يكون اسمه مقيدا فيه .

وفى حالة تغيير محل الإقامة أو مركز الأعمال أو المصالح من قسم الى آخر يجب أن يطلب قيد الاسم فى جدول انتخاب المحل الجديد قبل انتهاء المدة المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة الثالثة عشرة من القانون المقدم ذكره ووفقا للشروط الميينة به“ .

من تلك الجرائم ، وذلك لمدة ست سنوات من تاريخ الحكم النهائي^(١).

والأحكام الصادرة بعقوبة من جهات الحكم غير العادية لا يترتب عليها سقوط الحق في الانتخاب .

مادة ٥ — يوقف استعمال الحقوق الانتخابية للعدد الميئة بعد بالنسبة للأشخاص الآتى ذكرهم :

(أولا) المحجور عليهم مدة الحجر ، والمصابون بأمراض عقلية المحجورون مدة مجزهم .

(ثانيا) الذين أشهر افلاسهم مدة خمس سنوات من تاريخ اشهار افلاسهم الا اذا رد اليهم اعتبارهم قبل ذلك .

مادة ٦ — يوقف كذلك استعمال الحقوق الانتخابية بالنسبة للضباط وصف الضباط والجنود في الجيش والبحرية وسلاح الطيران الذين بسوا في الاستيداع أو في اجازة حرة ما داموا تحت السلاح . وكذا الضباط وصف الضباط والجنود في البوليس ومصلحة خفر السواحل وكل شخص داخل في أية هيئة ذات نظام عسكرى .

مادة ٧ — يكون بكل مدينة أو قرية تابعة للديرية جدول انتخاب دائم تحرره لجنة مؤلفة من العملة أو من مندوب يعينه المدير رئيسا . ومن المأذون ومن واحد من الأعيان يعرف القراءة والكتابة يعينه مأمور المركز . فان لم يكن مأذون يعين المأمور بدلا منه عينا يعرف القراءة والكتابة .

أما في كل قسم من أقسام القاهرة والاسكندرية وبور سعيد وفي مقر باقى المحافظات فتؤلف لجنة تحرير جدول الانتخاب من مندوب يعينه المحافظ رئيسا ، ومن اثنين من الأعيان يعرفان القراءة والكتابة يعينهما المحافظ أيضا .

(١) أضيفت الى هذه المادة فقرة قبل الفقرة الأخيرة (بمقتضى المرسوم بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣١) نصها كالاتى :

” (ج) المحكوم عليهم في احدى الجنح المنصوص عليها في قانون المخدرات رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ وذلك لمدة خمس سنوات من تاريخ اقضاء العقوبة “.

ويجوز لوزير الداخلية أن يقسم بقرار يصدره المدن والقرى الى أجزاء أو حصص، وأقسام المحافظات الى أجزاء لأجل تحضير جداول الانتخاب .
مادة ٨ — يشتمل جدول الانتخاب على اسم كل ناخب توافرت فيه في أول ديسمبر الصفات المطلوبة لتولى الحقوق الانتخابية وعلى لقبه وصناعته وسنه ومحل سكنه .

ويحذف الجدول من نسختين على ترتيب حروف الهجاء اما للمدينة أو القسم أو القرية واما للجزء أو للحصة من المدينة أو القرية أو للجزء من القسم .
مادة ٩ — للجنة أن تطلب ممن قيد اسمه في الجدول أو ممن يراد قيد اسمه فيه أن يثبت سنه أو جنسيته أو أى شرط آخر من الشروط اللازمة لتولى الحقوق الانتخابية .

مادة ١٠ — على اللجان أن تراجع في شهر ديسمبر من كل سنة جداول الانتخاب وتضيف إليها :

(أولاً) أسماء الذين أصبحوا حائزين للصفات التى يشترطها القانون لتولى الحقوق الانتخابية .

(ثانياً) أسماء من أهلوا بغير حق في المراجعات السابقة .
وتحذف منها :

(أولاً) أسماء المتوفين .

(ثانياً) أسماء من فقدوا الصفات المطلوبة منذ آخر مراجعة أو من كانت أسماؤهم أدرجت بغير حق .

مادة ١١ — يعرض جدول الانتخاب في كل مدينة أو قرية أو قسم بالأماكن التى تتعين بقرار من المدير أو المحافظ .

ويكون العرض كل سنة من أول يناير الى اليوم الخامس عشر منه .
وتحضر اللجنة محضراً لاثباته .

مادة ١٢ — يبعث للدير أو المحافظ باحدى نسختي جدول الانتخاب مؤقفاً عليها من أعضاء اللجنة ومصحوبة بمحضر اثبات العرض وذلك في اليوم نفسه .

ويوقع المدير أو المحافظ على هذه النسخة . ولا يجوز تعديلها أثناء السنة
الا فيما يتعلق بالتصحيح الذى يحصل طبقا لقرار اللجنة المشار اليها
فى المادة ١٤ أو لحكم المحكمة أو بالتصحيح الذى يطلب اثر وفاة أو حكم
نهائى ثبتا بمسنداتهما الرسمية . ويجب أن يوقع المدير أو المحافظ على التعديل .
أما نسخة الجدول الثانية فتبقى فى المدن والقرى بالمديريات عند رئيس
اللجنة وفى محافظات القاهرة والاسكندرية وبور سعيد عند مأمور القمم
وفى المحافظات الأخرى عند موظف يعينه المحافظ . وعليهم تصحيحها
على حسب التعديلات المدخلة عليها عملا بأحكام الفقرة السابقة والتي يبلغها
اليهم المدير أو المحافظ .

مادة ١٣ — لكل مصرى أهمل ادراج اسمه فى جدول الانتخاب بغير
حق أن يطلب ادراجها كما أن لكل ناخب مدرج اسمه فى أحد جداول دائرة
الانتخاب أن يطلب ادراج اسم من أهمل بغير حق أو حذف اسم من أدرج
كذلك . وله أيضا أن يطلب تصحيح أى خطأ وقع فى البيانات الخالصة
بادراج اسمه أو بادراج اسم أى ناخب آخر .

ويكون تقديم هذه الطلبات لفاية اليوم الحادى والثلاثين من شهر يناير
من كل سنة . وتقدم كتابة للدير فى المديريات وللحافظ فى المحافظات وتهدى
بحسب تواريج ورودها فى دفتر خاص . وتعطى ايصالات لمقدمها .

كل ناخب عورض فى ادراج اسمه بطلنه المدير أو المحافظ بذلك بلا رسوم
ليقدم ملاحظاته كتابة الى اللجنة الآتى ذكرها فى المادة التالية .

ويودع كشف الطلبات بالمديرية أو المحافظة من اليوم السادس من شهر
فبراير الى الخامس عشر منه ولكل ناخب مدرج الاسم أن يطلع عليه .

مادة ١٤ — تحكم فى الطلبات المذكورة لجنة مؤلفة من المدير أو المحافظ
رئيسا ومن قاض يعينه رئيس المحكمة الابتدائية ومن واحد من الأعيان يعرف
القرأة والكتابة يعينه وزير الداخلية . ويكون الحكم فيها من السادس عشر
من فبراير الى الخامس عشر من مارس من كل سنة وبغير رسوم .

وإذا غاب المدير أو المحافظ تكون الرئاسة للقائم بأعماله .

وتعرض قرارات اللجنة من اليوم السادس عشر الى الحادى والثلاثين من مارس فى مقر المديرية أو المحافظة . وإذا لم يصدر قرار اللجنة فى طلب من الطلبات المقدمة الى المدير أو المحافظ فى الميعاد المنصوص عليه فى المادة السابقة أو لم يعرض قرارها اعتبر ذلك رفضا لهذا الطلب .

مادة ١٥ — لكل ذى شأن ولكل ناخب مدرج اسمه فى أحد جداول دائرة الانتخاب أن يستأنف قرارات اللجان الى المحكمة الابتدائية الواقع فى دائرة اختصاصها مقر اللجنة التى أصدرت القرار ، وذلك من أول أبريل الى العاشر منه .

ويكون الحال كذلك اذا لم يعرض قرار اللجنة الصادر بشأن أحد الطلبات . ويرفع الاستئناف بعريضة مصحوبة بصورة الأوراق التى يستند اليها المستأنف .

ويوقع رئيس المحكمة فى ذيل العريضة بتاريخ الجلسة . وتعلن صورة تلك العريضة والأمر الموقع عليها الى ذوى الشأن قبل الجلسة المحددة بخمسة أيام . ويقضى فى هذه الطلبات على وجه السرعة وبعد سماع أقوال النيابة العمومية .

ويكون قرار المحكمة نهائيا وبلا رسوم .

ويحوز الحكم بفرامة لا تتجاوز خمسمائة قرش على من يرفض استئنافه .
مادة ١٦ — تخضع المحكمة المدير أو المحافظ بما أصدرته من القرارات نافضا لقرارات اللجان فى الخمسة الأيام التالية لقضاؤها .

والى أن يبلغ هذا الاخطار يكون لقرارات اللجان كل ما يترتب عليها من الآثار .

مادة ١٧ — يجوز لكل ناخب مدرج اسمه فى أحد جداول دائرة الانتخاب أن يدخل خصما أمام اللجنة المنصوص عليها فى المادة الرابعة عشرة فى أى نزاع بشأن ادراج اسم ما أو حذفه وأن يدخل خصما فيه أمام المحكمة ولو لم يدخل أمام اللجنة .

مادة ١٨ — لكل من أدرج اسمه فى جدول الانتخاب حق الاشتراك فى الانتخاب ، ولا يجوز لأحد الاشتراك فيه ما لم يكن اسمه مقيدا فى الجدول .

الفصل الثانى — فى المندوبين

مادة ١٩ — يقسم الناخبون المقيدون فى كل جدول انتخاب الى اقسام يتألف كل منها من خمسين ناخبا وكل قسم ينتخب مندوبا من بين أعضائه .
فاذا بقى خمسة وعشرون فأكثر كان لهم أن ينتخبوا مندوبا .
واذا بقى أقل من خمسة وعشرين اشتركوا فى الانتخاب مع آخر قسم
نحسنى .

مادة ٢٠ — يجب أن يتوفر فيمن ينتخب مندوبا ، علما الشروط
المطلوبة فى الناخب ، أحد الشروط الآتية :

(١) أن يكون مالكا لأموال ثابتة مربوط عليها ضريبة عقارية بجانب
الحكومة لا تقل عن جنيه مصرى سنويا أو لعقارات مبلية قيمة
ايجارها السنوى لا تقل عن اثنى عشر جنيها مصرى ؛

ويعتبر الشركاء فى ملك على الشيوخ والمستحقون فى وقف
حائزين للشروط المتقدمه متى كانت حصتهم الشائعة أو نصيبهم
فى ريع الوقف يعادل مبلغ جنيه على الأقل سنويا فى الضريبة
المربوطة على الأملاك أو مبلغ اثنى عشر جنيها سنويا من قيمة
ايجارها ؛

(ب) أن يشغل بصفته صاحب حق انتفاع أو مستحقا فى وقف أو
بطريق الاستيجار ، لعائلته أو لحرفته أو لمهنته ، منزلا للسكنى
أو قسما من منزل أو محلا آخر قيمة ايجاره السنوى لا تقل عن
اثنى عشر جنيها مصرى ؛

(ج) أن يكون مستأجرا لمدة سنة على الأقل أرضا زراعية مربوطة عليها

ضريبة عقارية لا تقل عن جنيهن سنويا ؛

(د) أن يكون حائزا لشهادة دراسة ابتدائية أو شهادة تماثلها .

فلذا لم يبلغ الناخبون المقيدة أسمائهم في جدول انتخاب والذين توفرت فيهم الشروط السابقة عشرة في المائة بالنسبة الى مجموع الواردين بذلك الجدول فان الناخبين الذين تكون حالتهم أدنى الى تلك الشروط يصبحون ، بقدر ما يقتضيه بلوغ النسبة المذكورة ، من الجائز انتخابهم مندوبين^(١) .

مادة ٢١ — لتطبيق المادة السابقة تكون قيمة الايجار هي القيمة المحددة في التقديرات التي تعمل لربط العوائد على الألاك المبنية . أما في الجهات التي لم تربط عوائد على مبانيها فقيمة الايجار تقدرها اللجنة المنصوص عليها في المادة السابقة .

مادة ٢٢ — يقيد الناخبون الجائز انتخابهم مندوبين في جدول انتخاب مستقل تحرره اللجنة المشار اليها في المادة السابقة وذلك فضلا عن قيد أسمائهم في جدول الانتخاب المنصوص عليه في تلك المادة .

وتطبق على ذلك الجدول الخاص الأحكام المنصوص عليها في المواد ٨ — ١٧ .

مادة ٢٣ — يكون انتخاب المندوبين في المحل واليوم والساعة المعينة في المرسوم أو القرار المشار اليه في المادة ٢٨ ويكون الانتخاب بأغلبية الآراء النسبية مهما يكن عدد من حضروا لاعطاء آرائهم .

وتناط ادارة الانتخاب في كل قرية أو مدينة أو قسم أو حصة أو جزء بلجنة أو عدة لجان يتألف كل منها من مندوب يعينه المدير أو المحافظ رئيسا ومن أربعة ناخبين يعرفون القراءة والكتابة يختارون من جدول الانتخاب ويتعهم اللجنة المنصوص عليها في المادة الرابعة عشرة من هذا القانون .

(١) أضيفت الى هذه المادة قرة أخيرة (بمقتضى المرسوم بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣١) ،

نصها كالآتي :

” فاذا لم يبلغ في جدول انتخاب مجموع عدد الناخبين المشار اليهم في الفقرة السابقة ٦ ٪ / جاز انتخاب أى ناخب مندوبا “ .

وتجتمع هذه اللجنة قبل الميعاد المعين للانتخابات بأسبوع لاختيار هؤلاء الأربعة الناجحين وتعرض أسمائهم على الفور .

وتتبع طريقة الانتخاب وإجراءاته بمشور يصدره وزير الداخلية مستأنا فيه بما نص عليه في الباب الآتي .

وعلى المدير أو المحافظ أن يتخذ الإجراءات اللازمة للحفاظ على حرية إعطاء الآراء وضبط عملية الانتخاب .

مادة ٢٤ — يعطى المديرون والمحافظون لمن انتخبوا مندوبين تذكرة اعتماد يذكر في كل منها اسم صاحبها ومحل توطنه وبيان القسم الجماعي الذي ينوب عنه .

الباب الثاني

في انتخاب أعضاء مجلس النواب

مادة ٢٥ — ينتخب مندوبو كل دائرة من دوائر الانتخاب عضوا واحدا لمجلس النواب .

مادة ٢٦ — يشترط فيمن ينتخب عضوا بمجلس النواب :

(أولا) أن يحسن القراءة والكتابة .

(ثانيا) أن يكون اسمه مدرجا منذ سنتين على الأقل بمجدول الانتخاب في المديرية أو المحافظة التي ينتخب فيها .

(ثالثا) ألا يكون من الضباط المستودعين ولا من الجنود الذين في الإجازة الحرة .

(رابعا) أن يرشح نفسه للانتخاب وأن يودع خزانة المديرية أو المحافظة وقت الترشيح مبلغ ٥٠ جنيا مصريا ويخصص هذا المبلغ للأعمال

الخيرية المحلية في المديرية أو المحافظة التابعة لها الدائرة الانتخابية اذا عدل أصلا عن الترشيح أو اذا لم يحز في الانتخاب عشر ما أعطى من الأصوات الصحيحة على الأقل .

مادة ٢٧ — لا يجوز لآتى ذكرهم أن يرشحوا أنفسهم أو أن يشخبوا نوابا :

(١) القضاة وأعضاء النيابة الا اذا استقالوا مقدما من وظائفهم بالكتابة .

(٢) الذين يزاولون احدى المهن الحرة في بلد غير القاهرة .

مادة ٢٨ — يحدد ميعاد الانتخابات العامة لأعضاء مجلس النواب بمرسوم، والتكليف بقرار من وزير الداخلية . ويجب أن يكون نشر المرسوم أو القرار سابقا للميعاد المذكور بشهر على الأقل .

ويحدد المرسوم أو القرار كذلك مواعيد انتخاب المنبوين .

مادة ٢٩ — لا يجوز ترشيح أحد في أكثر من دائرتى انتخاب ولا في مديريتين أو محافظتين أو مديرية ومحافظة ، والا كانت كل الترشيحات باطلة .

مادة ٣٠ — لا يجوز أن يرشح الموظف نفسه في دائرة عمله الخاصة ويستثنى من ذلك العمد والمشايخ .

مادة ٣١ — يجب أن يقدم الترشيح كتابة الى المديرية أو المحافظة في الفترة التالية ليوم نشر المرسوم أو القرار المشار اليهما في المادة ٢٨ الى ما قبل ميعاد الانتخابات المحدد بذلك المرسوم أو القرار بعشرة أيام، وأن يكون مصحوبا بإيصال ايداع المبلغ المنصوص عليه في المادة السادسة والعشرين، وبأقرار من المرشح يبين فيه الحزب التابع له أو الذى ينتمى اليه في ترشيحه أو يبين فيه أنه مستقل ، والا كان الترشيح باطلا .

وتتميد الترشيحات بحسب تواريخ ورودها في دفتر خاص وتعطى عنها ايصالات .

مادة ٣٢ — اذا توفى أو تنازل أحد المرشحين في دائرة انتخابية في الأربعة عشر يوما السابقة على الميعاد المحدد للانتخابات يحدد ميعاد جديد للانتخاب بقرار من وزير الداخلية .

مادة ٣٣ — يحضر المدير أو المحافظ كشف المرشحين لكل دائرة انتخابية ويعرض هذا الكشف قبل ميعاد الانتخابات بستة أيام في مقر دائرة الانتخاب وفي كل المدن والقرى والأقسام والأجزاء والحصص التي تتألف منها الدائرة والتي يكون لها جدول انتخاب .

ويحصل العرض في الأماكن التي يعينها المدير أو المحافظ بقرار منه .

ويبين في الكشف المعروض ميعاد الانتخابات .

مادة ٣٤ — تطبع أوراق الانتخاب على نفقة الحكومة بالصورة التي توضع بقرار من وزير الداخلية .

مادة ٣٥ — تناط إدارة الانتخاب في كل دائرة عامة أو فرعية بلجنة تؤلف من قاض أو عضو نيابة أو موظف في الحكومة يعينه وزير الداخلية وتكون له الرئاسة ومن مندوب من قبل وزير الداخلية ومن ثلاثة إلى خمسة مندوبين ليسوا مرشحين وذلك بحسب عدد المرشحين .

مادة ٣٦ — يختار رئيس لجنة الانتخاب ومندوب الداخلية المشار إليهما في المادة السابقة متفقين قبل يوم الانتخاب ، من كشف مندوبي الدائرة العامة أو الفرعية اذا كانت الدائرة مقسمة إلى دوائر فرعية ، ثلاثة مندوبين يعرفون القراءة والكتابة غير مرشحين ، ليكونوا معهما اللجنة المؤقتة التي تقوم يوم الانتخاب بالاجراءات اللازمة لتأليف لجنة الانتخاب النهائية المنصوص عليها في المادة السابقة .

وإذا غاب يوم الانتخاب واحد أو أكثر من المندوبين الذين وقع عليهم الاختيار ليكونوا اللجنة الوقتية أكلها الرئيس من الحاضرين بقدر من غاب .

مادة ٣٧ — يكون اختيار المندوبين الذين تتألف منهم اللجنة النهائية بالكيفية الآتية :

لكل مرشح أن يعين مندوبا يمثلها في اللجنة المذكورة . ويجب عليه لهذا الغرض أن يبلغ اسمه كتابة الى رئيس اللجنة الوقتية في اليوم السابق ليوم الانتخاب .

فاذا وجد أكثر من مرشحين اثنين وكانوا تابعين لأحزاب مختلفة أوتقدموا بصفة متمين الى أحزاب مختلفة وجب أن يتفق مرشحو كل حزب على تعيين مندوب واحد يمثلهم جميعا . فاذا لم يتفقوا يقترح فيما بين المندوبين المعينين من قبلهم لاختيار المندوب الذي يمثلهم جميعا . ولتطبيق هذه الفقرة يعتبر المرشحون المستقلون أنهم تابعون لحزب واحد .

وفي جميع الأحوال اذا زاد عدد المندوبين المعينين أو المختارين طبقا لقواعد هذه المادة على خمسة يختار من بينهم بالاقتراع خمسة مندوبين فقط ليكونوا أعضاء في اللجنة النهائية .

وتجرى اللجنة الوقتية عملية الاقتراع المنصوص عليها فيما تقدم يوم الانتخاب .

مادة ٣٨ — اذا لم يعين المرشحون مندوبين عنهم في اليوم السابق للانتخاب تصبح اللجنة الوقتية نهائية وتولى عملية الانتخاب .

وكذلك تصبح اللجنة الوقتية نهائية اذا لم يكن أحد من المندوبين الذين عينهم المرشحون حاضرا في قاعة الانتخاب بعد الميعاد المحدد للبدء في عملية الانتخاب بساعة .

وإذا تعذر تكوين اللجنة النهائية اما لأن المرشحين أقل من ثلاثة أو لأن البعض فقط من المرشحين عين ممثلها بالطريقة القانونية أو لأن البعض فقط من

الممثلين المعيّنين كان حاضرا في قاعة الانتخاب عند انقضاء ساعة من الميعاد المحدد للبداية في عملية الانتخاب أو لأى سبب آخر فإن الرئيس يشكل اللجنة النهائية من الممثلين المعيّنين الذين حضروا ويكملها بأعضاء من اللجنة الوقتية يختارهم بنفسه وذلك مع مراعاة أحكام الفقرة الثالثة من المادة السابقة .

وتختار اللجنة وقتية كانت أو نهائية من بين أعضائها كاتب مرفيق يقوم بتحرير محاضر عملية الانتخاب التي قامت بها اللجنة وتبلاوتها عليها في آخر الجلسة .

مادة ٣٩ — حفظ النظام في قاعة الانتخاب منوط برئيس اللجنة وله في ذلك طلب رجال البوليس أو القوة العسكرية عند الضرورة . وللمدير أو المحافظ أو من يتوب عنهما في جميع الأحوال مراقبة اجتماعات الانتخاب والتدخل عند الحاجة لاقرار النظام العام، على أنه لا يجوز أن يدخل البوليس أو القوة العسكرية قاعة الانتخاب الا بناء على طلب رئيس اللجنة .

مادة ٤٠ — لا يدخل قاعة الانتخاب سوى المندوبين ولا يجوز حضورهم جمعية الانتخاب حاملين سلاحا من أى نوع كان .

مادة ٤١ — يجب أن يكون حاضرا من أعضاء اللجنة أثناء عملية الانتخاب ثلاثة على الأقل منهم كاتب السر .

وإذا نقص العدد عن ثلاثة أثناء الاجراءات فعلى الرئيس اكتماله من المندوبين الحاضرين .

وإذا غاب الرئيس قام مقامه العضو الذى يعينه هو .

وكذلك يعين الرئيس العضو أو المندوب الذى يقوم مقام كاتب السر اذا غاب مؤقتا .

مادة ٤٢ — تدوم عملية الانتخاب من الساعة الثامنة صباحا الى الساعة الخامسة مساء .

فاذا وجد مع ذلك في محل الانتخاب مندوبون لم يبدؤوا رأيهم حتى انتهاء الساعة الخامسة مساء حررت اللجنة كشفا بأسمائهم واستمرت عملية الانتخاب الى ما بعد ابداء آرائهم .

مادة ٤٣ — يكون الانتخاب بالاقتراع السرى .

وأول من يبدى رأيه المندوبون من أعضاء لجنة الانتخاب .

وإذا قسمت دائرة انتخاب الى دوائر فرعية وكان رئيس اللجنة ومندوب وزير الداخلية مندوبين فى تلك الدائرة أبديا رأيهما فى الدائرة الفرعية اتى اختيرا لها ولو كانا تابعين لدائرة فرعية أخرى .

مادة ٤٤ — على كل مندوب أن يقدم للجنة تذكرة اعتماده عند ابداء رأيه .

ومن أضعاف ذكرته قبلت اللجنة رأيه بعد تحققها من شخصه .

مادة ٤٥ — يبدى كل مندوب رأيه فى ورقة انتخاب أو شفويا .

ففى الحالة الأولى يتلقى المندوب من يد الرئيس ورقة انتخاب مفروحة وضع فى ظهرها ختم لجنة الانتخابات وتاريخ الانتخاب ، ويتجى المندوب جانبها من النواحي المخصصة لابداء الرأى فى قاعة الانتخاب نفسها وبعد أن يثبت رأيه على الورقة يعيدها مطوية الى الرئيس وهو يضعها فى الصندوق الخاص بأوراق الانتخاب ، وفى الوقت عينه يضع كاتب السر فى كشف المندوبين اشارة أمام اسم المندوب الذى أبدى رأيه .

وفى الحالة الثانية يجب أن يبدى المندوب رأيه بحيث يسمعه أعضاء اللجنة وحدهم ويثبت كاتب السر رأى المندوب فى ورقة يوقع عليها الرئيس .

ويجوز أيضا للمندوب أن يختار عضوا من اللجنة يسر اليه برأيه على مسمع من الرئيس فيثبتها العضو فى ورقة يوقع عليها الرئيس .

مادة ٤٦ — جميع الآراء المعلقة على شرط تعتبر باطلة وكذلك الآراء التى تعطى لشخص لم يكن اسمه مدرجا فى كشف المرشحين والتى تعطى لأكثر من شخص فى ورقة واحدة والتى تثبت على ورقة غير التى سلمت من اللجنة أو على ورقة أمضاها المندوب الذى أبدى رأيه أو على ورقة فيها أية علامة أو اشارة تدل عليه .

مادة ٧ ٤ — يعلن الرئيس ختام عملية الانتخاب متى حانت الساعة المقررة لتلك الا في الحالة المنصوص عليها في المادة الثانية والأربعين .

ثم يؤخذ في فرز الآراء التي أعطيت .

واذا كانت دائرة الانتخاب مقسمة الى دوائر فرعية وجب ان يتم على صناديق أوراق الانتخاب لفرزها معا في الأربع والعشرين ساعة التالية ليوم الانتخاب بمعرفة لجنة انتخاب مقر الدائرة العامة منتضا اليها عضو عن كل لجنة فرعية ينتخبه أعضاؤها .

مادة ٨ ٤ — تفصل اللجنة في جميع المسائل المتعلقة بعملية الانتخاب وفي صحة اعطاء كل مندوب رأيه أو بطلانه ، وذلك مع عدم الاخلال بالأحكام الواردة في الباب الرابع .

وتكون مداولة اللجنة سرية . ويجوز للرئيس عند الاقتضاء أن يأمر باخلاء القاعة أثناء المداولة .

وتصدر القرارات بالأغلبية . فاذا تساوت الآراء ربح رأى الفريق الذى منه الرئيس وذكر ذلك في المحضر . ويجب أن تذكر فيه أسباب القرارات وأن يتلوها الرئيس علنا .

مادة ٩ ٤ — يجب تدوين كل طلب وكل قرار في المحضر .

ومع ذلك فان عدم اشتغال المحضر على شيء مما وقع أو تقرر في عملية الانتخاب لا يترتب عليه إلغاء اجراءات الانتخاب .

مادة ١٠ ٥ — ينتخب عضو مجلس النواب بالأغلبية المطلقة لعدد الأصوات التي قررت اللجنة صحتها .

فاذا لم يحصل أحد المرشحين في المرة الأولى على الأغلبية المطلقة يعاد الانتخاب في مدى خمسة أيام بين المرشحين الذين نالا العدد الأكثر من الأصوات . فاذا تساوى معهما أو مع أحدهما واحد أو أكثر من المرشحين الآخرين اشترك معهما في المرة الثانية .

وفي هذه المرة الثانية يكون الانتخاب بالأغلبية النسبية لعدد الأصوات التي قررت اللجنة صحتها .

فإذا حصل اثنان فأكثر من المرشحين على أصوات متساوية اقترعت اللجنة بينهم وكانت الأولوية لمن تعينه القرعة .

مادة ٥١ — يعلن رئيس اللجنة اسم العضو المنتخب .

ويمضي جميع أعضاء اللجنة في الجلسة نسختين من محضر الانتخاب ترسل أحدهما مع أوراق الانتخاب كلها الى وزير الداخلية مباشرة في ثلاثة أيام من تاريخ الجلسة وتحفظ الثانية بالمديرية أو المحافظة .

مادة ٥٢ — اذا لم يتقدم في دائرة انتخاب أكثر من مرشح ، أو اذا تقدم مرشحان فأكثر ولم يبق في الدائرة الا مرشح واحد لتنازل الآخرين أو وفاتهم قبل المواعيد المشار اليها في المادة ٣٢ ، وحصل هذا المرشح في الانتخاب على ربع أصوات المندوبين في الدائرة أعلن اسمه عضوا منتخبا عنها .

فانما لم يحصل على ذلك العدد حدد ميعاد جديد لانتخاب العضو بقرار من وزير الداخلية ويجوز أن تقدم ترشيحات جديدة بالشروط المبينة في المادة ٣١ والمواد التالية .

فإذا ظل المرشح الأول وحيدا أعلن وزير الداخلية اسمه عضوا منتخبا عند انقضاء الميعاد المحدد لتقديم الترشيحات وبلا حاجة لمباشرة إجراءات الانتخاب .

مادة ٥٣ — يرسل وزير الداخلية بدون تأخير الى كل من الأعضاء الذين انتخبوا شهادة بانتخابه .

مادة ٥٤ — اذا كان انتقال المندوب من محل اقامته الى مكان الانتخاب بطريق سكة حديد الحكومة فيعطى عند تقديمه تذكرة اعتماده تذكرتين بلا مقابل للسفر بالدرجة الثالثة ذهابا وإيابا .

مادة ٥٥ — ابتداء من يوم نشر المرسوم أو القرار المشار إليه في المادة ٢٨ في الجريدة الرسمية وإلى نهاية عملية الانتخاب فكل نشرة أو وسيلة من وسائل العلنية المنصوص عليها في المادتين ١٤٨ و ١٥٠ من قانون العقوبات الأهل زى إلى ترويج الانتخاب يجب أن تشتمل على اسم محررها واسم الطابع والناشر .

وإذا ظهرت النشرات أو وسائل العلنية المشار إليها تحت اسم لجان أو هيئات أيا كانت تمثل أحزابا أو جمعيات أو غير ذلك من الجماعات فيجب أن تشتمل على أسماء أعضاء تلك اللجان أو الهيئات فضلا عن اسم الطابع والناشر .

وتطبق أحكام هذه المادة أيضا في حالة النشر في الصحف أو غيرها من الرسائل الدورية .

الباب الثالث

في انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ

مادة ٥٦ — يشترط فيمن ينتخب عضوا في مجلس الشيوخ الشروط المنصوص عليها في المادتين ٢٦ و ٢٧ على أنه يجب أن يكون المبلغ المودع للترشيح مائة جنيه . وينقص هذا المبلغ إلى النصف لمرشحي مديرية أسوان .

مادة ٥٧ — ينتخب المندوبون في كل دائرة من دوائر الانتخاب لمجلس الشيوخ عضوا واحدا .

وتجرى أحكام الباب الثاني على انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ إلا ما كان منها مخالفا لما نص عليه في هذا الباب .

الباب الرابع

في الفصل في صحة نيابة أعضاء المجلسين وفي عدم الجمع
وفي سقوط العضوية

مادة ٥٨ — لكل مندوب أن يطلب ابطال الانتخاب الذي حصل
في دائرته بعريضة يقدمها الى رئيس المجلس تستعمل على الأسباب التي يبنى
عليها الطلب . ويكون توقيع الطالب مصادقا عليه .

ويجب تقديم الطلب في الخمسة عشر يوما التالية لاعلان نتيجة الانتخاب
على الأكثر .

ويجوز كذلك لكل مرشح حصل على أصوات في الانتخاب أن ينازع
بالطريقة عنها في صحة انتخاب العضو الذي أعلن انتخابه .

مادة ٥٩ — يبلغ الرئيس الطلب في الثمانية الأيام التالية الى النائب العمومي
وبعد تحقيقه ، اذا كان ثمة ما يقتضى ذلك ، يرفعه النائب الى محكمة
الاستئناف منعقدة بهيئة محكمة تقض وإبرام .

وتقضى المحكمة في هذه الطلبات على وجه الاستعجال بعد تكليف الشخص
المنتخب بالحضور تكليفا رسميا وسماع أقوال النيابة العمومية . ويكون
قرار المحكمة نهائيا وبلا رسوم .

ويجوز الحكم على من يرفض طلبه بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيها كما يجوز
الحكم عليه بتعويضات لمصلحة الشخص المنتخب اذا تبيلت المحكمة أن
الطلب كيدى .

مادة ٦٠ — يبطال الانتخاب لعضوية مجلس النواب أو الشيوخ :

(أولا) اذا كان الشخص المنتخب ممن لا يجوز انتخابهم .

(ثانيا) اذا كان هو أو مندوبه في شؤون الانتخاب قد ارتكب بصفته فاعلا أو شريكا جريمة من الجرائم المنصوص عليها في الباب الخامس .

(ثالثا) اذا لحق انتخابات الدرجة الأولى أو الثانية عيب سواء أكان هذا العيب ناتجا من عدم مراعاة الأحكام الخاصة بعمليات الانتخاب أم من قرارات خاطئة أصدرتها بلان الانتخاب أم من آراء أبدت على وجهه من الوجوه المبينة في المادة ٨٠

(رابعا) اذا ارتكبت جريمة أو أكثر من الجرائم المنصوص عليها في الباب الخامس ولم يكن الشخص المنتخب أو مندوبه الانتخابي فاعلا أصليا أو شريكا في ارتكابها .

على أنه لا يجوز ابطال الانتخاب في الحالتين الأخيرتين الا اذا كانت المخالفات المذكورة أثر في نتيجة الانتخاب أو فيما يتعلق بضرورة إعادة الاقتراع .

مادة ٦١ — اذا أبطل الانتخاب عن دائرة من دوائر الانتخاب أجرى انتخاب جديد لتلك الدائرة .

على أنه اذا كان من الممكن تصحيح المخالفات بإضافة أصوات أو بيان وجه الحقيقة في نتيجة الانتخاب تولت المحكمة هذا العمل وأعلنت انتخاب من ترى أن انتخابه هو الصحيح .

مادة ٦٢ — تبلغ المحكمة في جميع الأحوال قرارها الى المجلس وفي حالات ابطال الانتخاب غير التي نص عليها في الفقرة الثانية من المادة السابقة يعلن المجلس خلوه المحل .

مادة ٦٣ — تطبق المحكمة في دعاوى بطلان الانتخاب القواعد المقررة في قانون المرافعات المدنية والتجارية ما لم ينص على خلاف ذلك .

مادة ٦٤ — اذا كان الطلب المشار اليه في المادة ٥٨ مبذلا على وقوع جريمة من الجرائم المنصوص عليها في الباب الخامس تقيم النيابة أيضا عند الإقتضاء

الدعوى العمومية أمام المحكمة عينها ضد كل شخص له يد في الجريمة وتحكم المحكمة حيثئذ في الدعوى بين حكما واحدا .

وفي هذه الحالة تكون اجراءات الجلسة على الوجه المين في الفقرة الثانية من المادة ٩٢ .

مادة ٩٥ — اذا تنازل الطالب عن طلب بطلان الانتخاب فتحكم المحكمة فيه من تلقاء نفسها .

مادة ٩٦ — يجوز للعضو المطعون في انتخابه أن يحضر جلسات المجلس إلى أن تصدر المحكمة قرارها في الطعن انخاص به غير أنه لا يجوز له أن يقبض المكافأة البرلمانية .

مادة ٩٧ — اذا انتخب عضو أحد المجلسين في دائرتين وجب عليه في ظرف الثمانية الأيام التالية لليوم الذي يصير فيه انتخابه نهائيا أن يقرر في المجلس أية الدائرتين يريد أن يكون نائبا عنها .

فاذا لم يفعل في الميعاد المذكور تولى المجلس بطريق القرعة تعيين الدائرة التي يكون عليها انتخاب عضو جديد .

مادة ٩٨ — كل عضو في أحد المجلسين انتخب عضوا في المجلس الآخر يعتبر مستقila من المجلس الموجود فيه من اليوم الذي يصير فيه انتخابه نهائيا .

وكل من انتخب في انتخابات واحدة عضوا في كلا المجلسين يجب عليه أن يصرح في الثمانية الأيام التالية لليوم الذي يصير فيه انتخابه نهائيا في أى المجلسين يريد الجلوس . فاذا لم يصرح في الميعاد المذكور اعتبر أنه اختار مجلس الشيوخ .

وعلى رئيس المجلس الذي وقع الاختيار عليه أو الذي اعتبر أنه وقع الاختيار عليه أن يخطر رئيس المجلس الآخر وهو يعلن خلو المحل .

واذا عين أحد النواب في أثناء دور انعقاد البرلمان عضوا في مجلس الشيوخ اعتبر متخليا عن عضويته في مجلس النواب الا اذا أعلن كتابة لرئيس مجلس الشيوخ في الثمانية الأيام التالية لنشر مرسوم التعيين رغبته بعدم قبوله التعيين في المجلس المذكور .

مادة ٦٩ - مع مراعاة القواعد الخاصة بعدم القابلية للانتخاب والمتصوص عليها في هذا القانون لا يجمع بين عضوية أى المجلسين وبين تولى الوظائف العامة بأنواعها عدا وظائف الوزراء .

وكذلك لا يصح الجمع بين العضوية في أحد المجلسين والعضوية في مجالس المديرات والمجالس البلدية والمحلية ولجان الشياخات .

مادة ٧٠ - يقصد بالوظائف العامة الوظائف التي يتناول أصحابها رواتبهم من الأموال العامة ويدخل ضمنهم جميع الموظفين والمستخدمين التابعين لمجالس المديرات والمجالس البلدية والمحلية ووزارة الأوقاف والتابعين للماهد الدينية . وذلك ما عدا هيئة كبار العلماء والعمد والمشايخ .

مادة ٧١ - كل موظف أو مستخدم عام ممن أشير إليهم في المادة السابقة وكذلك كل عضو في مجالس المديرات أو المجالس البلدية أو المحلية أو لجان الشياخات انتخب أو عين عضوا بأحد المجلسين يعتبر متخليا عن وظيفته أو عن عضويته في هذه المجالس أو اللجان إذا لم يتنازل في الثانية الأيام التالية ليوم الذى يصير فيه انتخابه نهائيا عن عضويته في أحد المجلسين المذكورين وفي حالة قبول هذه العضوية يعطى الموظف أو المستخدم حقه في المعاش أو المكافأة على حسب الأحوال .

وكل عضو في أحد المجلسين قبل وظيفة من الوظائف العامة المشار إليها في المادة المذكورة أو قبل العضوية في أحد مجالس المديرات أو المجالس البلدية أو المحلية أو لجان الشياخات يعتبر متخليا عن عضويته في مجلس النواب أو مجلس الشيوخ من تاريخ تعيينه في إحدى تلك الوظائف أو من التاريخ الذى يصير فيه انتخابه في أحد تلك المجالس أو اللجان نهائيا . ويعلن المجلس حينئذ خلو المحل الذى كان يشغله .

مادة ٧٢ - إذا وجد عضو من أعضاء المجلسين في حالة من أحوال عدم الأهلية المنصوص عليها في المادتين الرابعة والخامسة من هذا القانون ، سواء أعرضت له أثناء نيابته أم كانت لم تعلم إلا بعد انتخابه ، تسقط عضويته .

وكذلك تسقط عضوية :

- (١) من فقد الصفات المشترطة في العضو .
 - (٢) من تحققت فيه حالة من الحالات المانعة من قابلية الانتخاب مما نص عليه في هذا القانون .
 - (٣) من خالف صراحة أو ضمنا الاقرار المشار اليه في المادة ٣١ وذلك منذ اليوم الذي يحصل فيه الاقرار المذكور الى نهاية الشهر التالي لليوم الذي يصير فيه انتخابه نهائيا .
- مادة ٧٣ — يقدم طلب سقوط العضو الى رئيس المجلس .
وتجرى على هذه الطلبات أحكام المواد ٥٩ و ٦٢ و ٦٣ و ٦٥

الباب الخامس

في جرائم الانتخاب

مادة ٧٤ — يعاقب بالحبس لمدة لا تقل عن خمسة عشر يوما ولا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تتجاوز خمسين جنيها أو بإحدى هاتين العقوبتين :

- (أولا) كل من تعمد إدراج اسم في جداول الانتخاب أو حذفه منها على خلاف أحكام هذا القانون أو تعمد إهمال إدراج اسم أو حذفه كذلك .
- (ثانيا) كل من توصل الى إدراج اسمه أو اسم غيره دون أن تتوافر فيه أو في ذلك الغير الشروط المطلوبة لاستعمال حق الانتخاب وهو يعلم ذلك . وكذلك من توصل على الوجه المتقدم الى حذف اسم آخر .
- (ثالثا) كل من استعمل حقونا أو مستندات أو أوراقا أخرى مزورة أو صورية من أجل الحصول على قيد اسمه في الجدول الخاص المنصوص عليه في المادة ٢٢.

مادة ٧٥ — يعاقب بالحبس لمدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على سنة وبغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تتجاوز مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين :

(أولا) كل من أعطى أو منح ناخبا أو مندوبا عطية أو هبة من نقود أو أوراق أو عروض أو فوائد أخرى أو عرض عليه شيئا من ذلك أو وعده به سواء أكان ذلك بالذات أم كان بواسطة الغير وسواء أكان للناخب أو للمندوب نفسه أم كان للغير وذلك لحمله على الامتناع عن التصويت أو للتأثير عليه في رأيه . وكذلك كل من فعل بنفسه أو بواسطة غيره شيئا من ذلك بالنسبة لمرشح لحمله على العدول عن ترشيح نفسه .

(ثانيا) كل من قبل أو طلب شيئا من تلك العطايا أو الهبات أو الفوائد لنفسه أو لغيره .

(ثالثا) كل من استعمل مع ناخب أو مندوب القوة أو التهديد أو أهانه أهانه ينطوى فيها التهديد أو أخافه باسم الدين أو أخافه من فقد خدمة أو من تعريض نفسه أو أسرته أو ماله الى أذى أو ضرر وذلك لحمله على الامتناع عن التصويت أو للتأثير عليه في رأيه . وكذلك كل من فعل شيئا من ذلك مع مرشح لحمله على عدم تقديم ترشيحه أو على العدول عن ترشيح نفسه .

(رابعا) كل من حاول بطرق احتيالية أو بغير ذلك من الطرق غير المشروعة أن يمنع ناخبا أو مندوبا من استعمال حقوقه الانتخابية أو أن يوق ذلك أو أن يؤثر عليه في رأيه أو أن يحمله على الامتناع عن التصويت .

ولا يجوز أن تكون العقوبة على من يرتكب الجرائم المتقدم ذكرها باسم حزب أو جمعية أو لجنة أو أى جماعة أخرى أقل من نصف العقوبة المنصوص عليها في هذه المادة .

مادة ٧٦ — يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسين جنيهات ولا تزيد على خمسمائة جنيه كل من أعطى أو منح حزبا أو جمعية أو لجنة أو غير ذلك من الجماعات عطية أو هبة أو أى فائدة أخرى أو عرض عليها شيئا من ذلك

أو وعد لها به وذلك للحصول على تأييد الحزب أو الجمعية أو اللجنة أو الجماعة في الانتخابات .

مادة ٧٧ — كل مخالفة لحكم من أحكام المادة الخامسة والخمسين من هذا القانون يعاقب عليها بغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تتجاوز خمسين جنيها .

ويعاقب بهذه العقوبة نفسها كل من اتحل باطلا في تلك النشرات أو غيرها من وسائل العلنية صفة ممثل لحزب أو جمعية أو لجنة أو غير ذلك من الجماعات .

ويعاقب بها أيضا كل من وزع أو عرض في الأماكن التي تجرى فيها الانتخابات أو فيها حولها خطابات أو مطبوعات أو صوراً هزلية مهينة سواء أكان عليها اسم أم لم يكن .

مادة ٧٨ — كل من نشر أو أذاع بين الناخبين أو المندوبين أقوالاً كاذبة عن سلوك أحد المرشحين أو عن أخلاقه بقصد التأثير في نتيجة الانتخاب وكل من أذاع بذلك القصد أخباراً كاذبة يعاقب بالحبس لمدة لا تقل عن خمسة عشر يوماً ولا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تتجاوز خمسين جنيهاً أو بإحدى هاتين العقوبتين .

فإذا أذيعت تلك الأقوال أو الأخبار في وقت لا يستطيع فيه الناخبون أو المندوبون أن يتبينوا الحقيقة ضوعفت العقوبة .

مادة ٧٩ — يعاقب بغرامة لا تقل عن جنيه ولا تتجاوز عشرة جنيهات :

(أولاً) من دخل في المكان المخصص لاجتماع الناخبين حاملاً سلاحاً من أي نوع .

(ثانياً) من دخل القاعة المخصصة للانتخابات بلا حق ولم يخرج عند أمر الرئيس له بذلك .

مادة ٨٠ — يعاقب بالحبس لمدة لا تقل عن خمسة عشر يوما ولا تريد حل مئة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تتجاوز خمسين جنيها أو بأحدى هاتين العقوبتين :

(أولا) كل من أبدى رأيه في انتخاب وهو يعلم أن اسمه أدرج في الجدول بغير حق أو أنه فقد الصفات المطلوبة لاستعمال حق الانتخاب أو أن حقه موقوف .

(ثانيا) كل من تعمد إبداء رأيه باسم غيره .

(ثالثا) كل من استعمل حقه في الانتخاب أكثر من مرة في انتخاب بعينه .

مادة ٨١ — يعاقب بالعقوبات المتقدمة كل من أهان لجنة الانتخاب أو أحد أعضائها أثناء عملية الانتخاب .

مادة ٨٢ — يعاقب بالحبس لمدة لا تقل عن شهرين ولا تزيد على ستين وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تتجاوز مائتي جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين .

كل من ارتكب فعلا من الأفعال الآتية بقصد تغيير الحقيقة في نتيجة الانتخاب أو بقصد إيجاد ما يستوجب إعادة الانتخاب :

(أولا) أن يسمح لشخص ليس مقيدا بجدول الانتخاب أو بالجدول الخاص بأن يبدى رأيه أو أن يسمح بذلك لشخص يعلم أنه ليس صاحب الاسم الذي يبدى الرأي به أو يعلم أنه سبق له إبداء رأيه .

(ثانيا) ألا يسمح لناخب مقيد اسمه بجدول الانتخاب أو بالجدول الخاص بأن يبدى رأيه .

(ثالثا) أن يحتلس أو يخفى أو يعلم أو يزيد أو يبدل أو يفسد أو يزور أو يغير جدول انتخاب أو ورقة انتخاب أو أى ورقة أخرى تتعلق بالانتخاب .

(رابعاً) أن يكون وهو مكلف من ناخب أو مندوب بكتابة رأيه قد أثبت اسماً غير الاسم الذي ذكره .

(خامساً) أن يثبت أو أن يحسب الأصوات المعطاة للمرشحين المختلفين على غير الحقيقة .

(سادساً) أن يقرأ أسماء غير الأسماء المكتوبة .

(سابعاً) أن يغير الحقيقة في نتيجة الانتخاب بأي طريقة أخرى .

مادة ٨٣ — يعاقب بالحبس لمدة لا تقل عن خمسة عشر يوماً ولا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات، ولا تتجاوز خمسين جنيهاً أو باحدى هاتين العقوبتين كل من استأجر أو جمع أو أوقف أشخاصاً ولو غير مسلحين على وجه يخيف به الناخبين أو المندوبين أو يخل بالنظام وكذلك كل من ينظم مظاهرة عدائية ضد مرشح في الانتخابات .

ويعاقب من شارك في هذه الجماعات بالحبس لمدة لا تقل عن سبعة أيام ولا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن جنيهاً ولا تتجاوز عشرين جنيهاً أو باحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٨٤ — يعاقب بالحبس لمدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على سنة وبغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تتجاوز مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من منع ناخباً أو مندوباً واحداً أو أكثر من استعمال حقوقه الانتخابية بطريق التجمهر أو الصياح أو المظاهرات أو باستعمال القوة أو التهديد .

مادة ٨٥ — يعاقب بالعقوبات نفسها الاقترام على لجنة الانتخاب بالقوة بقصد تعطيل عملية الانتخاب ، ويعاقب بها أيضاً استعمال الناخبين أو المندوبين للقوة أو التهديد نحو اللجنة بمثل ذلك القصد .

فإذا كان الجاني حاملاً سلاحاً كانت العقوبة الحبس لمدة لا تقل عن شهرين ولا تزيد على سنتين وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيهاً ولا تتجاوز مائتي جنيه أو احدى هاتين العقوبتين .

ويعاقب كل من نظم جماعة لارتكاب هذه الجرائم بهذه العقوبة مضاعفة .

مادة ٨٦ — كل من أغرى بواسطة إحدى الطرق الميينة في المادتين ١٤٨ و ١٥٠ من قانون العقوبات بارتكاب عمل من الأعمال المنصوص عليها في المادتين ٨٤ و ٨٥ يعاقب عقاب الشريك فيه .

فإذا لم يترتب على الإغراء أية نتيجة كانت عقوبة المغرى المحبس لمدة لا تقل عن خمسة عشر يوما ولا تزيد على ستة أشهر وغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تتجاوز خمسين جنيا أو إحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٨٧ — يعاقب من خطف الصندوق المحتوى على أوراق الانتخاب أو احتجازه أو ألقفه بالحبس لمدة لا تقل عن شهرين ولا تزيد على سنتين وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيا ولا تزيد على مائتي جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٨٨ — كل من أفشى سر إعطاء ناخب لرأيه بدون رضاه يعاقب بالحبس لمدة لا تقل عن خمسة عشر يوما ولا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تتجاوز خمسين جنيا أو بإحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٨٩ — يعاقب بالحبس لمدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على سنة وبغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تتجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين من أحدث لناخب ضرا غير جائز بسبب إبداء رأيه أو امتناعه عن التصويت .

مادة ٩٠ — يأمر القاضي علاوة على العقوبات المنصوص عليها في المواد السابقة بمصادرة الرسائل والمطبوعات والنقود وغير ذلك من الأشياء مما يكون قد استعمل في ارتكاب الجريمة .

مادة ٩١ — يعاقب على الشروع في جرائم الانتخاب بالعقوبة المنصوص عليها للجريمة التامة .

مادة ٩٢ — مع مراعاة حكم المادة ٦٤ تحكم محاكم الجنايات في الجرائم المنصوص عليها في المواد المتقدمة ويكون حكمها نهائيا .

وتقدم الدعوى الى المحكمة بالطرق المنصوص عليها في المادة ١٥٧ من قانون تحقيق الجنايات وتبج في الجلسة الاجراءات المقررة في ذلك القانون لمحاكم أول درجة في مواد الجصح .

مادة ٩٣ — تسقط الدعوى العمومية والمدنية في جرائم الانتخاب المنصوص عليها في هذا الباب عدا ما نص عليه في المادتين ٧٤ و ٨٩ بمضى ثلاثة شهور من يوم اعلان نتيجة الانتخاب أو من تاريخ آخر عمل متعلق بالتحقيق . على أنه فيما يتعلق بالجريمة المنصوص عليها في المادة ٨٨ تحسب ثلاثة الشهور من يوم وقوعها أو من تاريخ آخر عمل متعلق بتحقيقها .

مادة ٩٤ — لا تباشر أية اجراءات جنائية بمقتضى المادتين ٧٥ و ٧٦ ضد مرشح قبل اعلان نتيجة الانتخاب .

مادة ٩٥ — يكون لرئيس لجنة الانتخاب السلطة المخولة لأمورى الضبطية القضائية فيما يتعلق بالجرائم التى ترتكب فى قاعة الانتخاب أو يشرع فيها فى ذلك المكان .

الباب السادس

أحكام عامة وأخرى وقتية

مادة ٩٦ — جداول الانتخاب المحررة على حسب قواعد قانون الانتخاب رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ المعدل بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ تصصح وتعدل طبقا لأحكام هذا القانون ، وتعّد طبقا لأحكامه أيضا جداول خاصة للجائز اتقناهم كندوين .

مادة ٩٧ — لتطبيق أحكام المادتين ٥٦ و ٢٦ فيما يتعلق بشرط ادراج الاسم مدة ستين تعتبر مدة ادراج الأسماء في جداول الانتخاب القديمة^(١) .

مادة ٩٨ — بالنسبة للانتخابات الأولى التي تحصل تطبيقا لهذا القانون يجوز تعديل المواعيد المنصوص عليها فيه لاعداد جداول الانتخاب وللترشيح والطلبات وعلى العموم كل ميعاد نص عليه فيه وذلك بقرار من وزير الداخلية .

مادة ٩٩ — في الانتخابات المشار إليها في المادة السابقة يكون المنسوبون الذين ينتخبون أعضاء مجلس النواب هم أنفسهم الذين يتولون انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ .

وكذلك يكون الحال كلما جرت انتخابات طامة لأى المجلسين ثم لأيهما الآخر وكان لا يفصل بين ميعادهما أزيد من ستة أشهر .

مادة ١٠٠ — يجوز تسهيلا لعملية الانتخاب تقسم دائرة الانتخاب الواحدة الى دوائر فرعية بقرار يصدر من وزير الداخلية .

ويراعى في تحديد هذه الدوائر الفرعية عدد السكان وعدد الناخبين وحدود الأقسام الادارية أو القرى وغير ذلك من الشروط التي يتحقق معها خير تنظيم لعملية الانتخاب .

مادة ١٠١ — لوزير الداخلية أن يصدر القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون .

مادة ١٠٢ — يلغى كل ما كان مخالفا لهذا القانون من نصوص القوانين والمراسيم السابقة لصدوره .

(١) أولت هذه المادة (بمقتضى المرسوم بقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٣١) كالنص الآتى :

” يقصد بشرط ادراج الاسم في جداول الانتخاب القديمة المشار اليه في المادة ٩٧ من قانون الانتخاب المتقدم ذكره ادراج الاسم في أحد تلك الجداول ولو لم يكن جدول أو أحد جداول موطن الانتخاب الحال للشرح “ .

مادة ١٠٣ - على وزراء الداخلية، والمالية والحفائية والمواصلات والمعارف العمومية تنفيذ هذا القانون كل في فيما يخصه ويعمل به من يوم نشره في الجريدة الرسمية.

صدر برای المنزه فی ۳۰ جمادی الأولى سنة ۱۳۴۹ (۲۲ اکتوبر سنة ۱۹۳۰)

قواد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

وزير المالية وزير الداخلية رئيس مجلس الوزراء
اسماعيل صدق اسماعيل صدق اسماعيل صدق
وزير المعارف العمومية وزير المواصلات وزير الحاقانية
هراد سيد احمد توفيق دوس على ماهر

مجلس الشيوخ

مرسوم بقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٣١
خاص بالنظام الداخلى للبرلمان

المطبعة الأميرية بالقاهرة

١٩٣١

مرسوم بقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٣١

خاص بالنظام الداخلى للبرلمان

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على أمرنا رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠ ؛

وعلى المادة ١٠٨ من الدستور ؛

وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء، وموافقة رأى ذلك المجلس؛

رسمنا بما هو آت :

الفصل الأول

فى مكتبى المجلسين

مادة ١ — يكون لكل مجلس مكتب مؤلف من رئيس ووكيلين وأربعة
سكرتيرين ومراقبين اثنين. وفيما عدا رئيس مجلس الشيوخ الذى يعينه الملك
لستين يتولى كل مجلس انتخاب مكتبه .

مادة ٢ — عند افتتاح الجلسة الأولى لكل دور انعقاد عادى لمجلس النواب
يشغل كرمى الرئاسة أكبر أعضائه سنا . وكذلك الشأن فى مجلس الشيوخ عند
غياب الرئيس أو قيام مانع من حضوره . ويساعد الرئيس المذكور فى أعمال

السكرتيرية أربعة أعضاء يكونون أصغر الأعضاء سنا ومن هؤلاء جميعا يتألف المكتب الموقت .

مادة ٣ — يباشر كل مجلس انتخاب المكتب النهائى فى الجلسة التى تحدد بعد الافتتاح .

مادة ٤ — فيما هذا انتخاب رئيس مجلس النواب يقوم كل من المجلسين بانتخاب الوكيلين والسكرتيرين والمراقبين على التعاقب طبقا لأحكام الفصل العاشر وبالقائمة . ويكون انتخاب الرئيس والوكيلين بالأغلبية المطلقة وانتخاب الآخرين بالأغلبية النسبية .

مادة ٥ — يباشر بالسكرتيرين ، بمراقبة الرئيس ورئيس السن ، جمع الأصوات وفرزها ومتى تمت الانتخابات أعلن الرئيس نتيجتها وأبلغها الى الملك والمجلس الآخر .

مادة ٦ — ينتخب أعضاء المكتب النهائى لمدة دور الانعقاد ويظلون فى أعمالهم مدى أدوار الانعقاد غير العادية وحتى افتتاح دور الانعقاد العادى التالى .

مادة ٧ — اذا غاب الرئيس قام مقامه أحد الوكيلين بالتناوب فاذا غاب الاثنان كانت الرئاسة لأكبر الأعضاء الحاضرين سنا .

واذا غاب أحد السكرتيرين دما الرئيس أصغر الأعضاء الحاضرين ليحل محله .

مادة ٨ — لا يجوز الجمع بين الوزارة وبين أى وظائف المكتب .

الفصل الثانى

فى اختصاصات المكتب

مادة ٩ — يتولى الرئيس المحافظة على نظام المجلس وأمنه والأخذ بمراعاة هذا القانون واللائحة . وهو الذى يمثل المجلس ويتكلم باسمه وطبقا لرغباته .

يدير المناقشات ويأذن بالكلام ويضع الأسئلة ويعلن نتائج الاقتراع . وله الكلام فى أى وقت اذا رأى فى ذلك فائدة لنظام المناقشة أو لايضاحتها . وهو الذى يحدد موضوع البحث ويرد اليه من خرج عنه من المتكلمين . وينبئ الى المحافظة على النظام . ويراقب أعمال السكرتيرين والمراقبين وبوجه عام يشرف على حسن سير أعمال المجلس .

مادة ١٠ — يناط بالسكرتيرين تحرير محاضر الجلسات السرية . والاشراف على تحرير محاضر الجلسات الأخرى . وقراءة الاقتراحات والتعديلات والأوراق الأخرى . وقيد أسماء الأعضاء الذين يطلبون الاذن بالكلام . ومناداة الأسماء وإثبات التنبيهات الى المحافظة على النظام وجمع الأصوات وفرز أوراق الاقتراع ورصد نتائج القرعة . وتحقيق نصوص مشروعات القوانين وبوجه عام المشاركة بحسب ما يأمر به الرئيس فيما هو من شؤون المكتب .

ولهم أن يشتركوا فى المناقشات بشرط أن يأخذوا بحالهم الى جانب الأعضاء .

مادة ١١ — يناط بالمراقبين تحضير ميزانية المجلس ومراقبة حساباته وأماكنه وأثاثه . ويقومون على المرامم وعلى أعمال الضبط ويتمهلون تنفيذ ما يصدره الرئيس من الأوامر للمحافظة على النظام . ويتولون أمر الدعوات للاجتماع وتوزيع المطبوعات ويشرفون على الأماكن المخصصة للجمهور ويصدرون تذاكر الدخول .

الفصل الثالث

في نظام الجلسات

مادة ١٢ — يحدد كل مجلس عدد جلساته في الأسبوع وساعة افتتاحها.
مادة ١٣ — يفتح الرئيس الجلسة وبموافقة المجلس يقفها أو يرفعها .
ويحدد جدول الأعمال ويخير الأعضاء والحكومة به .
ويعلن الجدول على اللوحة المعدة لهذا الغرض بمقر المجلس ويثبت في الكتب
المرسلة للغائبين لدعوتهم الى الاجتماع .

مادة ١٤ — يجب أن يكون لمشروعات الحكومة الأسبوعية على غيرها
من المشروعات والاقتراحات في جميع جلسات الأسبوع عدا جلسة يحددها
المجلس .

مادة ١٥ — توضع تحت تصرف الأعضاء قبل موعد افتتاح الجلسة
نصف ساعة دفاتر حضور يوقعون عليها متى حضروا ومتى حل موعد
الافتتاح يطلع الرئيس على الدفاتر فاذا تبين أن العدد القانوني لم يتكامل فله أن
يؤخر فتح الجلسة نصف ساعة فاذا لم يتكامل العدد حينئذ أجل الرئيس
عقد الجلسة الى أول يوم يصح فيه اجتماع المجلس واذا تكامل العدد القانوني
افتتح الرئيس الجلسة .

مادة ١٦ — يؤدع محضر الجلسة السابقة المكتتب قبل ميعاد افتتاح
الجلسة بساعة .

ولكل عضو من الأعضاء عند افتتاح الجلسة الحق في الاعتراض على
صيغته .

فاذا قام اعتراض تولى السكرتير ابداء الايضاحات اللازمة واذا استمر
الاعتراض بالرغم من تلك الايضاحات عرض الأمر على المجلس .

مادة ١٧ — اذا قرر المجلس قبول الاعتراض عهد الى المكتب بأن يقدم في الجلسة ذاتها أو في الجلسة التالية على الأكثر صيغة جديدة مطابقة لما قرره المجلس . وإذا لم يعترض على هذه الصيغة الجديدة اعتبر المحضر مصدقا عليه .

مادة ١٨ — قبل البدء في جدول الأعمال يخبر الرئيس المجلس بما ورد اليه من المكاتبات وغير ذلك من الأوراق .

مادة ١٩ — لا يجوز لأحد الأعضاء أن يتكلم الا اذا استأذن الرئيس وأذن له . وليس للرئيس أن يمنع أحدا من الكلام لغير سبب قانوني . وعند اختلافه يرجع الرئيس الى رأى المجلس .

مادة ٢٠ — يقيد السكرتيرون أسماء من يستأذن من الأعضاء في الكلام بحسب ترتيب طلبهم . فاذا كان طلب الاذن خاصا بمشروع أو اقتراح أرسل الى لجنة فلا يجوز قبول قيد الأسماء الا بعد ايداع التقرير .

مادة ٢١ — يأذن الرئيس في الكلام بحسب ترتيب القيد والطلبات ولا يعطل عن هذا النظام الا للناوالة بين المتكلمين في المشروع أو الاقتراح ليكون الكلام أولا لمن يؤيده فلن يطلب تعديله فلن يعترض عليه وهكذا .

مادة ٢٢ — لا يتقيد الوزراء ومندوبو الحكومة والمقررون بالترتيب المشار اليه في المادة السابقة ويكون لهم الكلام كلما طلبوه .

مادة ٢٣ — يجوز دائما طلب الكلام :

(١) لبدء الدفع بعدم المناقشة .

(٢) لطلب تأجيل المناقشة .

(٣) لطلب ارجاء النظر في الموضوع المطروح للبحث الى ما بعد الفصل

في موضوع آخر يجب البت فيه أولا .

- (٤) للمناقشة في وضع السؤال .
- (٥) للفت النظر الى مراعاة أحكام هذا القانون أو اللائحة .
- (٦) لتصحيح الرواية بشأن واقعة .
- (٧) للرد على قول يتعلق بشخص طالب الكلام .
- مادة ٢٤ — يكون لكل الطلبات المتقدم ذكرها الأولوية على الموضوع الأصلي فتوقف المناقشة فيه دون أن يقطع على الخطيب مقاله .
- مادة ٢٥ — يتكلم الأعضاء وقفا في أمكتهم ويتكلم المقرر من المنبر . ولا تجوز التسلاوة الا في التقارير ونصوص الاقتراحات والتعديلات وفيما يستأنس به من الأوراق .
- مادة ٢٦ — لا يجوز لغير صاحب المشروع أو الاقتراح أو الاثنخاص المذكورين في المادة ٢٢ أن يتكلم أكثر من ثلاث مرات في المسألة الواحدة الا اذا أذن المجلس بذلك .
- مادة ٢٧ — لا يسوغ مطلقا مقاطعة المتكلم الا أن يكون ذلك للفت نظره الى مراعاة أحكام هذا القانون أو اللائحة، وللرئيس وحده هذا الحق .
- مادة ٢٨ — اذا بدأ للرئيس أن اقترحا أو مشروع قرار ليس من اختصاص المجلس نهى صاحبه عن الكلام فيه فاذا لم يمثل بت المجلس في مسألة الاختصاص .
- مادة ٢٩ — اذا لوحظ على أحد الأعضاء الاعادة والتكرار فيما أبداه هو أو غيره من الأقوال أو الخروج عن الموضوع المطروح للبحث فللرئيس ان يلفت نظره الى ذلك . فاذا عاد المتكلم في ذلك الموضوع بعينه بعد لفت نظره مرتين الى ما أخذ عليه من التكرار أو الخروج منعه الرئيس من الكلام في ذلك الموضوع بقية الجلسة . فاذا اعترض المتكلم على منعه رجع الرئيس الى رأى المجلس ويصدر القرار في ذلك بدون مناقشة .

مادة ٣٠ — اذا أخل المتكلم بالنظام بخالفة حكم من الأحكام المتقدمة أو بأية طريقة أخرى أو أبدى أقوالا غير لائقة أو عرض في سوء نية بأحد زملائه أو أعضاء الحكومة أو الهيئات النظامية أو وجه الى أحد أولئك اهانة أو عبارة مثيرة أو تهديدا أو خرج بأى وجه من الوجوه عن مقتضيات اللياقة ناداه الرئيس باسمه منها إياه الى المحافظة على النظام ، فإذا اعترض رجع الرئيس الى رأى المجلس .

مادة ٣١ — يجوز للمجلس بناء على طلب الرئيس أن يقرر اخراج عضو من المجلس اذا كان ذلك العضو قد استمر في الاختلال بالنظام أو في ارتكاب عمل من الأعمال المشار اليها في المادة السابقة بالرغم من تنبيهه الى المحافظة على النظام ثلاث مرات في جلسة واحدة أو كانت قد وقعت منه مخالفة للنظام خطية ، ويصدر القرار في ذلك بدون مناقشة وبعد سماع دفاع العضو .

مادة ٣٢ — يقترب على قرار اخراج العضو حرمانه من الاشتراك في أعمال المجلس حتى نهاية الجلسة التي صدر فيها القرار .

مادة ٣٣ — اذا لم يمثل العضو الى الدعوة التي يوجهها اليه الرئيس لخروج من المجلس توقف الجلسة أو ترفع ، وفي هذه الحالة يمتد الحرمان من الاشتراك في أعمال المجلس من تلقاء نفسه الى الجلسات الثلاث التالية للجلسة التي صدر فيها القرار المذكور ، وللرئيس أن يتخذ من التدابير ما يراه لازما لتنفيذ قرار المجلس .

على أنه يسوغ للعضو أن يقف أثر القرار ابتداء من اليوم التالى ليوم اصداره بأن يقرر كتابة " بأنه يأسف على عدم احترام قرار المجلس " ، ويتلو الرئيس هذا القرار على المجلس .

مادة ٣٤ — اذا اضطرب النظام ولم يتمكن الرئيس من اقراره أعلن عزمه على وقف الجلسة فان لم يستقر النظام وقفها مدة لا تزيد على ساعة

فان استمر اضطراب النظام بعد اعادة الجلسة أجلها الرئيس الى أول يوم يصح فيه عقد الجلسة .

مادة ٣٥ — اذا لم يبق أحد يطلب الكلام في موضوع معروض للبحث أعلن الرئيس اقفال باب المناقشة .

واذا طلب أحد من الأعضاء اقفال باب المناقشة وأيده في ذلك عشرة أعضاء على الأقل رجع الرئيس الى رأى المجلس فاذا بدا اعتراض على الاقفال أذن الرئيس بالكلام لواحد من المؤيدين ثم لواحد من المعارضين ، وبعد ذلك يؤخذ رأى المجلس في انهاء المناقشة أو الاستمرار فيها .

الفصل الرابع

في الجلسات السرية

مادة ٣٦ — جلسات المجلسين علنية . على أن كلا من المجلسين يتعقد بهيئة سرية بناء على طلب رئيسه أو على طلب الحكومة أو عشرة من أعضائه على الأقل . وفي الحالة الأخيرة يقدم الطلب كتابة للكتب . ويقرر المجلس بعد اخراج من رخص لهم بالدخول ما اذا كانت المناقشة في الموضوع المطروح أمامه تجري في جلسة علنية أو لا . ويصدر هذا القرار بعد مناقشة يشترك فيها على الأكثر اثنان من مؤيدي السرية واثنان من المعارضين فيها .

مادة ٣٧ — ليس لأحد من موظفي المجلس حضور الجلسات السرية الا اذا قرر المجلس غير ذلك .

مادة ٣٨ — يجوز للمجلس أن يقرر عدم تحرير محاضر لجلساته السرية . فاذا تقرر عمل محاضر تولى تحريرها أحد سكرتيري المجلس وتليت وصتق عليها في نفس الجلسة .

الفصل الخامس

في اللجان

مادة ٣٩ - في مبدأ كل دور من أدوار الانعقاد العادية وبعد تشكيل المكتبين النهائيين للمجلسين يعين كل منهما اللجان الدائمة اللازمة لفحص وتحضير الأعمال ويحدد عدد أعضاء هذه اللجان واختصاصاتها . ويجب على أى حال أن ينتخب كل من المجلسين لجنة لالية ولجنة للاقتراحات والعرائض ولجنة للحاسبة .

ويجوز لكل من المجلسين أن يعين ، بحسب مقتضيات الحاجة ، لجانا خاصة لأغراض معينة .

ويجب أن يراعى في تشكيل اللجان المختلفة أن تكون ممثلة ، على قدر الامكان ، للأحزاب والجماعات التي يتألف منها المجلس . وتحدد اللائحة الداخلية كيفية ذلك التمثيل .

مادة ٤٠ - انتخاب أعضاء اللجان يكون بطريق الانتخاب بالتأمة لكل لجنة وبالأغلبية النسبية . وتنتهى مدة اللجان الدائمة باقتران دور الانعقاد العادى التالى . ولا يجوز أن يكون أحد أعضاء المجلسين عضواً فى أكثر من لجتين دائمتين .

مادة ٤١ - تنتخب كل لجنة من بين أعضائها رئيساً وسكرتيراً يعاونه واحد أو أكثر من موظفى المجلسين . ولوكلى كل من المجلسين حق رئاسة اللجان التى يكونان فيها .

وإذا غاب الرئيس أو السكرتير تنتخب اللجنة من يقوم مقامه بصفة مؤقتة .

مادة ٤٢ - اذا غاب أحد أعضاء اللجان بدون عذر مقبول ثلاث جلسات متوالية أو غاب عشر جلسات غير متوالية ولو بعذر أبلغ رئيس اللجنة ذلك الى المجلس لياشر انتخاب عضو آخر يحل محله .

مادة ٤٣ — جلسات اللجان سرية. ولا يجوز أن يحضرها، فيما حدا الحالات المتصوص عليها في المواد ٤٦ و ٥٠ و ٥٢، من ليس من المجلس. وما لم تقرر اللجنة خلاف ذلك يكون لكل عضو من أعضاء المجلس حق الحضور في جلسات اللجان دون أن يشترك في المناقشة أو أن يبدى أية ملاحظة .

مادة ٤٤ — لا تكون قرارات اللجان صحيحة الا اذا حضر أكثر من نصف أعضائها ما لم يقرر المجلس غير ذلك بقرار خاص .

مادة ٤٥ — يمرر لكل جلسة من جلسات اللجان محضر يدون فيه أسماء الأعضاء الحاضرين والغائبين وملخص المناقشات ونصوص القرارات ويوقع عليه من رئيس اللجنة وسكرتيرها .

مادة ٤٦ — يجب على اللجان عند بحث مشروعات القوانين والتعديلات المرتبطة بها أن تستشير اللجنة المذكورة في المادة ٩٦ من الدستور فيما يتعلق بضبط صياغتها القانونية والتوفيق بينها وبين التشريع القائم .

وحتى يصدر القانون المشار اليه في المادة المتقدم ذكرها الخاص بطريقة تشكيل تلك اللجنة ونظام سيرها تشكل اللجنة من اللجنة الاستشارية التشريعية المنظمة بالأمر العالي الصادر في ١٧ مايو سنة ١٩٠٢ منضما اليها عضوان من مجلس النواب وعضوان من مجلس الشيوخ يعينهم المجلسان .

والى أن يقرر خلاف ذلك ، تحدد المواعيد المشار اليها في المادة ٩٦ من الدستور في كل حالة على حثتها بواسطة المجلس أو اللجنة المنوط بها وضع تقرير عن المشروع أو التعديل .

مادة ٤٧ — تضع كل لجنة تقريراً عن كل مشروع أو اقتراح أحيل عليها ويأشر ذلك رئيس اللجنة أو مقرر ينتخب لهذا الغرض ويناط به ببيان أعمال اللجنة أمام المجلس .

ويجب أن يذكر التقرير رأى الأغلبية ومختلف الاقتراحات المغايرة له وملخص الأسباب التي بنيت عليها. ويقدم التقرير الى رئيس المجلس. وينجز الرئيس المجلس بوروده في أول جلسة .

مادة ٤٨ — تقرير اللجنة مع نص المشروع أو الاقتراح يطبع ويوزع على أعضاء المجلس قبل الجلسة المحددة للنقاش فيه بثمان وأربعين ساعة على الأقل .

مادة ٤٩ — يجب أن يقدم التقرير عن المشروع أو الاقتراح الى رئيس المجلس في الميعاد الذي يحدده المجلس ، وعلى أى حال في ميعاد لا يتجاوز الشهرين من تاريخ إحالته على اللجنة .

فإذا انتهى الميعاد ولم يكن التقرير قد قدم جاز لكل عضو أن يطلب من المجلس التذاول في وضع المشروع أو الاقتراح في جدول الأعمال . ويجوز أن يمنح المجلس أجلا جديدا بناء على طلب رئيس اللجنة أو مقررهما مشفوا بالأسباب المؤيدة له .

مادة ٥٠ — لكل عضو بدا له أن يقترح تعديلا في مشروع أو اقتراح أحيل على لجنة لم يكن هو من أعضائها أن يبعث به كتابة للرياسة وهي تحيله على اللجنة . ويجوز للعضو المذكور أن يحضر الجلسة التي تحددها اللجنة ليبدى ما يطلب اليه من الايضاحات دون أن يكون له رأى معدود في المداولة .

مادة ٥١ — للجان أن تطلب من الوزراء بواسطة رئيس المجلس ما تشاء من المعلومات أو البيانات بشأن المشروعات المحالة عليها .

مادة ٥٢ — للجان كذلك أن تطلب استدعاء الوزير ذي الشأن أو صاحب المشروع أو الاقتراح . ولكل منهما الحق في حضور جلساتها متى طلب ذلك من اللجنة . وللوزير أن يستصحب معه أو ينوب عنه أحد كبار موظفي وزارته .

مادة ٥٣ — لأعضاء المجلس أن يطلعوا على الأوراق والملفات المقدمة للجان دون قفلها وبشرط ألا يترتب على ذلك تعطيل أعمال اللجنة .

الفصل السادس

في الاجراءات الخاصة بمشروعات القوانين

مادة ٥٤ — كل مشروع قانون يجب، قبل المناقشة فيه، أن يحال على إحدى لجان المجلس لفحصه وتقديم تقرير عنه .

مادة ٥٥ — تعرض المشروعات المقدمة من الحكومة أو المرسلة من المجلس الآخر على المجلس ليقرر في أول جلسة احالتها على اللجان المختصة أو على لجنة خاصة .

ويجوز للمجلس أن يقرر تلاوة المشروع قبل احالته على اللجنة .

مادة ٥٦ — تطبع المشروعات والمذكرات الايضاحية المرفقة بها وتوزع على الأعضاء .

مادة ٥٧ — كل اقتراح بقانون أحده أحد أعضاء المجلس يجب أن يقدم كتابة وأن يكون موقعا عليه من صاحبه مصحوبا في مواد ومرفقا بمذكرة ايضاحية .

ولا يجوز أن يوقع أكثر من عشرة أعضاء على أى اقتراح بقانون .

مادة ٥٨ — كل مشروع قانون يقترحه عضو واحد أو أكثر يجب أن يحال في أول جلسة يعرض فيها على لجنة الاقتراحات لفحصه وإبداء الرأى في جواز نظر المجلس فيه . ويجب أن تقدم لجنة الاقتراحات تقريرها في ظرف خمسة عشر يوما .

فاذا رأى المجلس نظر المشروع اتبع في شأنه حكم المادتين ٥٥ و ٥٦ .

مادة ٥٩ — لكل عضو قتم اقتراحا أو مشروعا أن يسترده ولو كان ذلك أثناء المناقشة فيه الا اذا طلب أحد الأعضاء أن يمضى فيه وأيده في ذلك عشرة أعضاء ففي هذه الحالة يستمر النظر فيه .

مادة ٦٠ — المشروعات المقدمة من الأعضاء والتي لم ير المجلس جواز النظر فيها أو التي رفضها لا يجوز اعادة تقديمها في دور الانقضاء نفسه .

مادة ٦١ — للحكومة في أى وقت شاعت أن تسترد مشروعات القوانين المقدمة منها ولا يجوز للأعضاء أن يعضوا فيها أو أن يعرضوها من جديد ولو معجلة أثناء دور الانعقاد نفسه .

مادة ٦٢ — بعد ايداع تقرير اللجنة وتوزيعه يحدد المجلس يوم المناقشة فيه .

ولا يجوز في غير حالات الاستعجال أن يقترح نهائيا على مشروع قانون الا بعد المداولة فيه مرتين يفصل ما بينهما مدة لا تقل عن ثمانية أيام كما يفصل ما بين المداولة الثانية والاقتراع التامى مدة لا تقل كذلك عن ثمانية أيام .

مادة ٦٣ — تفتح المداولة الأولى بمناقشة عامة في مبادئ مشروع القانون . ومتى انتهت هذه المناقشة يستشير الرئيس المجلس فيما إذا كان يرغب الانتقال الى المناقشة في المواد .

فاذا رأى عدم الانتقال الى مناقشة المواد أطن الرئيس أن المشروع لم يصدق عليه . وإذا رأى العكس استمرت المناقشة فيه مادة فمادة أصلا وتعديلا . ويقرر المجلس بعد ذلك ما اذا كان يرى الانتقال الى المداولة الثانية .

مادة ٦٤ — لكل عضو أن يقترح أثناء المداولة الأولى أو الثانية ما يراه من تعديلات (زيادة أو تعديلا أو حذف) ويجب أن توضع هذه التعديلات بالكتابة وأن يوقع عليها صاحبها وأن تقدم الى الرئيس .

فاذا كان التعديل بعد أن يشرحه واضحه لا يؤيد من عشرة من الأعضاء فلا تجرى فيه مناقشة ولا يعرض للاقتراع .

أما التعديلات المؤيدة على الوجه المتقدم فتجرى فيها المناقشة في الحال ثم تحال بعد ذلك الى اللجنة التى عهد اليها بوضع التقرير عن المشروع (الا اذا وافق المقرر على المداولة فيه فورا وأيده في ذلك عضوان من أعضاء اللجنة) .

مادة ٦٥ — اذا أدخل على مشروع أيا كان مصدر اقتراحه تعديلات غيرته عن أصله أحاله المجلس بعد المداولة الثانية وقبل الاقتراع التامى عليه

على اللجنة التي كان قد عهد إليها بفحصه وذلك لاعادة النظر في صياغته القانونية والتوفيق بين أجزائه المختلفة وبينه وبين التشريع القائم .

مادة ٦٦ — يجب قبل الاقتراع النهائي على قانون أن يتلى من جديد ولا يجوز أن يبنى على هذه التلاوة مناقشات جديدة . على أن لكل عضو أن يبدى اعتبارات عامة يؤدي بها قبول المشروع أو رفضه .

مادة ٦٧ — اذا كانت المشروع أو الاقتراح مؤلفا من مادة واحدة اكتفى على العموم بتلاوته والمناقشة بأخذ الرأي فيه مرة واحدة وذلك مع عدم الاخلال بأحكام المادة ٦٤

مادة ٦٨ — اذا عرض على المجلس مشروع قانون للتصديق على معاهدة بين الحكومة ودولة أجنبية فليس له أن يدخل تعديلا على نصوصها ولم يكن له الا أن يقبل المعاهدة أو أن يرفض التصديق عليها أو أن يؤجل النظر فيها . وفي الحالتين الأخيرتين يلفت المجلس نظر الحكومة الى النصوص التي أدت الى التأجيل أو الرفض .

مادة ٦٩ — لا تسرى الأحكام الخاصة بوجوب المداولة مرتين على قانون الميزانية وقوانين فتح الاعتمادات وقوانين الموافقة على الحسابات والقوانين المشار إليها في الفقرة الأخيرة من المادة ١٢٦ من الدستور . ويكتفى للاقتراع على هذه القوانين مداولة واحدة .

مادة ٧٠ — لا يجوز أن يقدم على سبيل التعديل لقانون الميزانية اقتراحات بشأن مسائل خارجة عن تقدير أو تحديد الإيرادات أو المصروفات .

مادة ٧١ — لا يجوز أن تقدم اقتراحات ترمي الى زيادة المصروفات أو تخفيض الإيرادات بعد عشرة الأيام التالية لتوزيع التقرير الخاص بالباب الذي ترد عليه الزيادة أو النقص .

ولا يجوز أن تقترح زيادة المصروف أو تخفيض الإيراد على سبيل الطلب المجرد بل يجب أن يصحب الاقتراح بوسائل تحقيقه .

مادة ٧٢ — مع مراعاة أحكام المادة ٢٨ من الدستور لا يجوز أن تقدم على سبيل التعديل لقانون الميزانية أو لقوانين فتح الاعتمادات اقتراحات

ترى الى الغاء أو تعديل مصروف مقرر في الميزانية تنفيذا لقانون قائم أو الى إنشاء مصالح أو وظائف أو معاشات أو الى التوسع فيها على وجه يخرجها عن الحدود المرسومة في القوانين واللوائح .
ويحظر كذلك أثناء المناقشة في تلك القوانين القرارات والاجراءات التي ترى بالذات أو بالواسطة الى الأغراض المتقدم ذكرها .

الفصل السابع

في تقرير استعجال النظر

مادة ٧٣ — يجوز للوزير عند تقديم مشروع قانون وللعضو الذي قدم اقتراحا رأى المجلس جواز نظره أن يطلب تقرير استعجال النظر .
ويجوز أن يطلب هذا التقرير كتابة عشرة من الأعضاء .
مادة ٧٤ — اذا قرر المجلس استعجال النظر حدد المواعيد التي تباشر فيها اللجنة فحص المشروع أو الاقتراح . ويجوز أيضا للمجلس أن يختصر مواعيد الاجراءات وأوضاعها .

الفصل الثامن

في أخذ الآراء

مادة ٧٥ — لا يجوز للمجلس أن يقرر قرارا الا اذا حضر الجلسة أغلبية أعضائه ويجب عند أخذ الرأى الاستيثاق من تكامل العدد المطلوب لصحة الاقتراح .
مادة ٧٦ — بعد انتهاء المناقشة يعلن الرئيس عند اللزوم الترتيب الذي يعتم أن يضع الأسئلة على مقتضاه لأخذ الرأى . ولكل عضو أن يبدى اقتراحاته بشأن صحة وضع الأسئلة أو ترتيبها أو بشأن تجزئة مسألة الى مسائل غير أنه لا يجوز أخذ الرأى في هذه الاقتراحات الا اذا أبدى عشرة أعضاء .

مادة ٧٧ — يقرأ النص الذي ستؤخذ عنه الآراء قبل الشروع في أخذها مباشرة .

مادة ٧٨ — في الاقتراع يجب أن يسبق الاقتراح الأصلي في أخذ الرأي اقتراح التأجيل أولا . ثم اقتراحات التعديل مع مراعاة أن يكون أسبقها في أخذ الرأي أبعدها عن النص الأصلي .

مادة ٧٩ — اذا رفض النص المقترح من جانب اللجنة طرح لأخذ الرأي النص المقدم من الحكومة أو من صاحب الاقتراح .

مادة ٨٠ — يجب التجزئة في المسائل المتشعبة كلما طلبت .

مادة ٨١ — لا تجوز العودة للمناقشة في موضوع أخذت الآراء عنه الا بقرار من المجلس على أثر طلب كتابي يقدم الى الرئيس وينظر فيه بالجلسة التي تلى تقديمه فان قدم أثناء جلسة نظر بعد استنفاد جدول أعمالها .

مادة ٨٢ — يكون الاقتراع علنيا إما بصوت عال وإما بطريقة القيام والجلوس وإما بالمناداة على الأعضاء بأسمائهم .

مادة ٨٣ — عند الشك في نتيجة أخذ الرأي بطريقة القيام والجلوس يعاد أخذ الرأي بصورة عكسية . فاذا استمر الشك وجب أخذ الرأي بطريقة المناذاة بالاسم .

ويجب كذلك أخذ الرأي بالمناذاة بالاسم :

(١) في الاقتراع على الثقة .

(٢) في الاقتراع النهائي على مشروعات القوانين .

(٣) اذا طلب ذلك عشرة أعضاء على الأقل .

مادة ٨٤ — لا يجوز أن يعرب الأعضاء عن رأيهم الا بكلمة « نعم » أو « لا » دون بيان الأسباب .

ولا تجوز المناقشة أو ابداء رأى جديد أثناء أخذ الرأي .

ومتى تم أخذ الرأي أعلن الرئيس النتيجة .

مادة ٨٥ — لا يجوز أن يتمتع العضو من اعطاء الرأى الا لأسباب معينة يحددها بعد الفراغ من عملية الاقتراع وقبل اعلان النتيجة .

مادة ٨٦ — لكل عضو أبدي رأيا مخالفا لرأى الأغلبية الحق في أن يبين كتابة الأسباب التي يستند اليها وأن يطلب اثباتها في المحضر .

الفصل التاسع

في العلاقات بين المجلسين

مادة ٨٧ — اذا قدم لكل من مجلسي الشيوخ والنواب اقتراح أو مشروع قانون عن موضوع واحد وكان أحد المجلسين قد بدأ المناقشة فيه فلا يدرج في جدول أعمال المجلس الآخر الا بعد أن يكون المجلس الأول قد اتخذ في شأنه قرارا نهائيا .

مادة ٨٨ — كل مشروع قانون قرره أحد المجلسين يبحث به رئيسه الى رئيس المجلس الآخر ويخطر بذلك الوزير المختص .

وكلما قرر مجلس النواب بابا من ابواب الميزانية يبحث به الى مجلس الشيوخ للمناقشة فيه .

مادة ٨٩ — اذا وافق أحد المجلسين بلا تعديل على اقتراح أو مشروع قانون كان قد قرره المجلس الآخر رفع رئيس ذلك المجلس المشروع أو الاقتراح الى الملك بواسطة الوزير المختص .

مادة ٩٠ — اذا أدخل أحد المجلسين تعديلا في اقتراح أو مشروع قانون قرره المجلس الآخر فللهذا المجلس الآخر أن يقرر بناء على اقتراح أحد اعضائه ندب لجنة من قبله للتفاوض مع لجنة من المجلس الذي أدخل التعديل للاتفاق على نصوص قبلها اللجنتان . فاذا اتفقت اللجنتان تعاد المناقشة على النص الجديد ولا تقبل اقتراحات التعديل .

مادة ٩١ - إذا لم يقبل أحد المجلسين اقتراح المفاوضة فلا يجوز أن يدرج المشروع من جديد في جدول الأعمال قبل مضي شهرين ، على أنه يجوز إدراجه قبل الميعاد المذكور بناء على اقتراح الحكومة .
وكذلك الحكم إذا لم تتفق اللجنتان أو إذا ظل المجلس الذي قرر المشروع أولاً مصمماً على قراره الأول .

مادة ٩٢ - إذا رفض أحد المجلسين اقتراحاً أو مشروع قانون قرره المجلس الآخر فلا يجوز إعادة النظر فيه قبل مضي ثلاثة أشهر ، على أنه يجوز إعادة النظر فيه قبل الميعاد المذكور بناء على اقتراح الحكومة .

الفصل العاشر

في الانتخابات

مادة ٩٣ - تكون الانتخابات دائماً سرية سواء جرت فردية أم بالقائمة .
مادة ٩٤ - تجرى الانتخابات بالكيفية الآتية :
يكتب كل عضو اسم الشخص أو أسماء الأشخاص الذين يريد انتخابهم في ورقة بغير توقيع ويضعها عند نداء اسمه في الصندوق المخصص لذلك .
ومتى تم وضع الأوراق يحصر السكرتير الأوراق بمراقبة الرئيس والوكيلين .
مادة ٩٥ - إذا كانت الأغلبية المطلقة مشترطة في انتخاب فردى ولم يحزها أحد يعاد الانتخاب بين الاثنين اللذين نالا العدد الأكثر من الأصوات ، فإذا تساوى معهما أو مع أحدهما واحد أو أكثر من الأعضاء الآخرين اشترك معهما في المرة الثانية .

وفي هذه المرة الثانية يكون الانتخاب بالأغلبية السببية .
فإذا حصل اثنان فأكثر من الأعضاء على أصوات متساوية اقترح بينهم وكانت الأولوية لمن تعينه القرعة .
وتطبق الأحكام المتقدمة في حالة الانتخاب بالقائمة .

الفصل الحادى عشر فى الأسئلة والاستجوابات

مادة ٩٦ - على العضو الذى يريد أن يوجه سؤالاً الى أحد الوزراء أن يصوغه فى عبارة واضحة موجزة وأن يقدمه مكتوباً الى الرئيس وهو يدرجه فى جدول أعمال الجلسة المحددة للإجابة .

مادة ٩٧ - السؤال عبارة عن مجرد الاستعلام عما اذا كانت واقعة معينة صحيحة أو عما اذا كان خبر معين وصل الى علم الحكومة أو كان صحيحاً أو عما اذا كانت الحكومة تنوى أن تضع بين يدى المجلس أوراقاً معينة أو كانت قد اتخذت أو ستأخذ قراراً فى أمور معينة .

مادة ٩٨ - يأمر الرئيس فى بدء الجلسة بتلاوة الأسئلة المقيدة بجدول أعمالها على حسب ترتيبها ويحيب الوزير مباشرة الا اذا أعلن أنه لا يستطيع الإجابة أو أنه يريد تأجيلها وفى الحالة الأخيرة يعين اليوم الذى سيجيب فيه . وإذا لم يكن صاحب السؤال حاضراً عند مجيء دوره اعتبر أنه استرجع سؤاله .

مادة ٩٩ - للعضو الذى وضع السؤال أن يستوضح الوزير مرة واحدة فيما أجاب به .

مادة ١٠٠ - اذا انقضت نصف ساعة منذ افتتاح الجلسة ولم تزل أسئلة باقية بلا إجابة أجّلها الرئيس للجلسة التالية .

مادة ١٠١ - اذا طلب السائل إجابة مكتوبة يرسل الوزير إجابته لرئيس المجلس وهو يبلغها لصاحب الشأن .

مادة ١٠٢ - على العضو الذى يريد أن يستجوب واحداً أو أكثر من الوزراء أن يقدم بذلك طلباً كتابياً الى الرئيس يبين فيه موضوع الاستجواب . ويجب أن يؤيد الطلب عشرة أعضاء على الأقل . ويأمر الرئيس بتلاوته فى الجلسة ويحدد المجلس موعد المناقشة فيه بعد خمسة أيام على الأقل الا اذا رأى المجلس الاستعجال ووافق الوزير .

مادة ١٠٣ — الاستجواب عبارة عن مطالبة الحكومة ببيان أسباب تصرفها أو غايته دون أن ينطوى الطلب على رغبة التدخل في الأعمال التي تكون من شؤون السلطة التنفيذية .

مادة ١٠٤ — تخصص جلسة في الأسبوع لشرح الاستجابات بحسب ترتيب تقديمها وتكون للاستجابات في هذه الجلسة الأولوية على غيرها من المسائل الواردة في جدول الأعمال عدا الأسئلة .

مادة ١٠٥ — يجوز بموافقة المجلس أن تجمع الاستجابات الخاصة بوقائع أو موضوعات متماثلة أو وثيقة الاتصال بعضها ببعض وأن تشرح معا دون اعتبار بترتيب تقديمها .

مادة ١٠٦ — إذا لم يكن صاحب الاستجواب حاضرا عند مجيء دوره اعتبر أنه استرجع استجوابه .

مادة ١٠٧ — يشرح المستجوب موضوع استجوابه ثم يجيب الوزير . ويشترك الأعضاء في المناقشة بشرط ألا يزيد عددهم على خمسة الا اذا قرر المجلس خلاف ذلك .

مادة ١٠٨ — يقرر المستجوب بعد بيان الوزير والمناقشة أسباب اقتناعه أو عدم اقتناعه . ويكون لطلب الانتقال الى جدول الأعمال "إذا قدم" الأولوية في جميع الأحوال .

ويشترط في تقديم طلب القرار المسبب أن يكون مكتوبا وأن يودع مكتب الرئيس وهو يقرأه على المجلس .

فاذا كان الطلب يرمى صراحة أو ضمنا الى إثارة مسألة الثقة وجب أن تتوفر الشروط المنصوص عليها في المادة ٦٦ من الدستور ويكون الاجراء طبقا لأحكام تلك المادة .

الفصل الثانى عشر

فى العرائض

مادة ١٠٩ — تقيد العرائض المقدمة للجلس فى جدول عام بأرقام
مسلسلة حسب تواريخ ورودها مع بيان اسم ومحل سكنى مقدم العريضة
وملخص موضوعها .

مادة ١١٠ — يحيل الرئيس العرائض المقيمة فى الجدول على لجنة
الاقتراحات والعرائض وبعد فحصها تردها تلك اللجنة الى رئيس المجلس
مقسمة الى خمسة أقسام على الوجه الآتى :

(١) العرائض الغفل من التوقيع أو المخالفة لحكم المادة ٢٢ من
الدستور .

(٢) العرائض المخالفة لمبادئ الدستور الأساسية أو المتضمنة سبابا أو
أهانات أو عبارات غير لائقة .

(٣) العرائض الخاصة بموضوعات خارجة عن اختصاص البرلمان
كطلبات الاستخدام أو الاعانة .

(٤) العرائض التى تتضمن شكاوى أو ظلمات بشأن مسائل تتعلق
بمصلحة خاصة أو عامة ولا تكون من اختصاص الحاكم والتى
ينسب فيها الى الادارة أنها رفضت القيام بتلك المسائل أو قصرت
فيها أو أنها تصرفت فيها على وجه مخالف للقوانين واللوائح .

(٥) العرائض التى تتضمن بيانات أو اقتراحات مفيدة ويحوز أن
تكون محلا لعمل من أعمال الاقتراح البرلمانى أو لتدير أو تصرف
من السلطة التنفيذية .

مادة ١١١ — لا يلتفت للعرائض التى تقع فى الأقسام الثلاثة الأولى
وترسل عرائض القسم الرابع الى الوزارة المختصة اذا رأت أنها تستحق النظر .
وترسل عرائض القسم الخامس الى اللجنة المختصة خصوصا حين تكون متعلقة
بمشروع أو اقتراح سبقت احالته عليها أو على الوزارة المختصة .

- مادة ١١٢ — يعرض الرئيس على المجلس رأى اللجنة للفصل فيه .
- مادة ١١٣ — يقدم الوزراء الى المجلس الايضاحات الخاصة بالعرائض التى أرسلت اليهم فى ميعاد لا يتجاوز شهرا الا اذا قرر المجلس خلاف ذلك .
وتشير المجان فى تقاريرها الى العرائض التى أرسلت اليها .
- مادة ١١٤ — يرسل الرئيس الى مقدم العريضة التى لم يرفضها المجلس بيانا بما تم فى أمرها .

الفصل الثالث عشر

فى ضبط نظام المجلس

- مادة ١١٥ — ضبط نظام كل مجلس من اختصاصه وحده ويقوم به الرئيس باسم المجلس .
- مادة ١١٦ — مع مراعاة حكم المادة ٦٣ من الدستور لايسوغ لأحد الدخول لأى سبب كان فى الأمكنة المخصصة للأعضاء وقت اجتماع المجلس صلا موظفيه والمستخدمين المكلفين بتأدية خدمة فيه .
- مادة ١١٧ — تحدد اللائحة الداخلية لكل مجلس شروط القبول فى المكان المعد للجمهور بحسب ما اذا كان طلب الدخول صادرا من أعضاء المجلس أو من الوزراء لموظفى وزاراتهم أو مقبدا من الأفراد لمكتب المجلس .
- مادة ١١٨ — يقوم المراقبان على توزيع تذكرة الدخول توزيعا عادلا وبلا تمييز خصوصا فيما يتعلق بممثلى الصحافة .

مادة ١١٩ — يجب على من يرخص لهم بالدخول في المكان المعد للجمهور أن يلازموا السكوت التام وأن يظلوا جالسين وألا يظهروا علامات استحسان أو استهجان وأن يراعوا الملاحظات التي يبدونها لهم المكلفون حفظ النظام .

مادة ١٢٠ — كل من يقع منه تهوؤ من هؤلاء الأشخاص يكلف الخروج من قاعة الجلسة فإن لم يمثل فللرئيس أن يأمر بإخراجه وتسليمه للجهة المختصة إذا اقتضى الحال .

مادة ١٢١ — يضع بوليس القاهرة تحت تصرف رئيس المجلس العدد اللازم من رجال البوليس وضباطه للمحافظة على النظام . ويقوم هؤلاء الرجال والضباط بتنفيذ أوامر الرئيس دون أن تنقطع تبعيتهم لرؤسائهم .

الفصل الرابع عشر في الميزانية والمحاسبة

مادة ١٢٢ — يناط بالمراقبين تحضير ميزانية المجلس بمراقبة الرئيس والوكيلين . وتولى لجنة المحاسبة فحصها وتقديم تقرير عنها الى المجلس .

مادة ١٢٣ — يوقع على أوامر الصرف من رئيس المجلس ومن المراقب الذي يندبه المكتب لهذا الغرض .

مادة ١٢٤ — يقدم المراقبان في نهاية كل سنة مالية حسابها الختامي الى لجنة المحاسبة لفحصه ومراجعته ورفع تقرير للجلس عنه .

مادة ١٢٥ — تتبع في حسابات المجلسين القواعد والتعليمات التي تجرى عليها حسابات الحكومة وتطبق على مخصصات المجلسين وميزانيتهما القواعد المتبعة في ادارة الأموال العامة والقواعد الخاصة بالميزانية .

مادة ١٢٦ — اذا كان اخطار وزارة المالية أو مجلس الوزراء أو اذنها مشروطا بحسب القواعد المشار اليها في المادة السابقة لاجراء عمل أو لصحته قام مقامهما لإخطار لجنة المحاسبة أو اذنها .

مادة ١٢٧ — في بدء كل دور انعقاد يعين رئيس المجلس بالاتفاق مع وزير المالية أحد موظفي وزارة المالية ليقوم فيما يتعلق بحسابات المجلس بالتفتيش والمراجعة للذين تقوم بهما وزارة المالية بالنسبة لمصالح الحكومة. ويرسل الموظف المذكور تقاريره الى لجنة المحاسبة .

الفصل الخامس عشر في مكافأة الأعضاء

مادة ١٢٨ — يتناول كل عضو من أعضاء المجلسين عدا الوزراء مكافأة سنوية قدرها ٣٦٠ جنيها .

مادة ١٢٩ — يتناول كل من رئيسي المجلسين مكافأة سنوية مساوية لمرتب وزير . ولا يمكن الجمع بينها وبين المكافأة المقررة بالمادة السابقة أو بين ما يكون قد استحقه من معاش .

مادة ١٣٠ — تستحق المكافأة لكل عضو من يوم حلف اليمين وتصرف على أقساط متساوية في آخر كل شهر وذلك مع عدم الاخلال بحكم المادة ٦٦ من قانون الانتخاب رقم ٣٨ لسنة ١٩٣٠

مادة ١٣١ — لا يجوز توقيع الجزاء على المكافأة الا بمقتضى حكم نهائي أو سند واجب التنفيذ .

مادة ١٣٢ — يعطى لكل عضو جواز للسفر مجانا في الدرجة الأولى محمل خطوط سكة حديد الدولة من التيلة التي يختارها في دائرته الانتخابية الى القاهرة . ويعطى لنائب الدر عدا ذلك جواز للسفر في البواخر النيلية الموصلة لمركز دائرته .

فاذا كان العضو معينا وغير مقيم بالقاهرة يعطى له الجواز السابق ذكره من محل اقامته الى القاهرة .

الفصل السادس عشر

في الاجازات

مادة ١٣٣ — لا يجوز لأحد الأعضاء أن يتغيب عن احدى الجلسات
بغير أن يخطر الرئيس بذلك . ولا يجوز للعضو أن يتغيب أكثر من جلسة
الا اذا حصل على اجازة من المجلس لأسباب وجية . وللرئيس في حالة
الاستعجال أن يرخص باجازة ويبلغ المجلس ما فعل .

مادة ١٣٤ — تحال طلبات الاجازة الى المكتب لفحصها وعند عرضها
على المجلس يشير الرئيس الى رأى المكتب في كل منها .

مادة ١٣٥ — تنقطع المكافأة عن كل عضو تغيب بدون اجازة أو لم
يحضر بعد مضي المدة المرخص له بها .

مادة ١٣٦ — يعتبر متغيبا بلا اجازة العضو الذي يتأخر عن ميعاد
انعقاد الجلسة أكثر من نصف ساعة أو يتغيب بدون اذن أثناء أخذ الآراء
وذلك في خمس جلسات متوالية . ويعتبر كذلك متغيبا بلا اجازة العضو الذي
يتغيب عن جلسات اللجنة التي هو عضو فيها على الوجه المبين في المادة ٤٢

ويقوم المراقبان بملاحظة الغياب فاذا لم تكن لغياب العضو أسباب وجية
تبرره نشر اسمه في الجريدة الرسمية وفي مقر دائرة انتخابه باعتباره غائبا بلا
اجازة .

الفصل السابع عشر

أحكام عامة

مادة ١٣٧ — يحدد المجلس عدد أعضاء من يمثل من الوفود . ويعينون بطريق القرعة . على أنه يجب أن يكون من بينهم رئيس المجلس أو أحد وكيله وأن يكون هو المتكلم باسمه .

مادة ١٣٨ — تضع مشروع الرد على خطاب العرش لجنة تتألف من الرئيس ومن ستة أعضاء ينتخبهم المجلس بالأغلبية المطلقة . على أنه يجوز للمجلس أن يمهّد بذلك الى مكتبه .

ويعرض المشروع على المجلس للتصديق عليه .

مادة ١٣٩ — تقدم استقالة العضو الى رئيس المجلس وتعتبر نهائية من وقت تقرير المجلس قبولها ويخطر الرئيس وزير الداخلية بذلك وكذلك يخطر به بخلو كل محل آخر .

مادة ١٤٠ — تحال طلبات الاذن باتخاذ اجراءات جنائية نحو عضو من الأعضاء الى لجنة لفحصها وتقديم تقرير عنها .

ويجب أن تقدم اللجنة تقريرها في مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما . فان لم تستطع ذلك في الميعاد المذكور لتأخر ورود الأوراق اللازمة أو لاي سبب آخر أبلغت الأمر الى المجلس وهو يحدد ميعاد ايداع التقرير .

مادة ١٤١ — يقسم الأعضاء اليمين في أول اجتماع للمجلس بحضوره بعد انتخابهم ولو كان انتخابهم مطعون فيه .

مادة ١٤٢ — يحظر تقديم اقتراحات باجراء أعمال معينة من شؤون السلطة التنفيذية سواء كانت على صورة رغبة أم توصية أم أمر لتلك السلطة .

مادة ١٤٣ — يحدد الجدول المرفق بهذا القانون والذي هو جزء منه عدد الموظفين والمستخدمين المخصصين لأعمال المجلسين والكادر الخاص .

مادة ١٤٤ — تسرى القواعد الخاصة بتعيين موظفي الحكومة ومستخدميها وترقيتهم وفصلهم وغير ذلك من شروط خدمتهم على موظفي المجلسين ومستخدميهما .

ويكون لرئيس كل من المجلسين فيما يتعلق بموظفي مجلسه سلطة الوزير بالنسبة لموظفي وزارته . أما السلطات التي تخولها القوانين والأوامر لمجلس الوزراء تتولاها بالنسبة لهم لجنة تتألف من المكتب ولجنة المحاسبة .
وتحدد اللجنة المذكورة تشكيل مجالس التأديب لموظفي المجلس .

مادة ١٤٥ — لكل من المجلسين أن يضع لائحته تنفيذاً لهذا القانون .
وتبين اللائحة المذكورة الأحكام التفصيلية اللازمة فيما لم يعرض له هذا القانون .

ويشترط في اقتراحات التعديل سواء لهذا القانون أم للائحة أن يكون موقعا عليها من عشرة أعضاء على الأقل .

مادة ١٤٦ — يعمل بهذا القانون من تاريخ انعقاد البرلمان
صدر برأى القبة في ٢٩ المحرم سنة ١٣٥٠ (١٦ يونيو سنة ١٩٣١)

قواد

بأمر حضرة صاحب الجلالة
رئيس مجلس الوزراء
اسماعيل صدقي

الجدول المحدد لعدد الموظفين والمستخدمين المخصصين
للأعمال المجلسين والسكراتير الخاص بهم (المادة ١٤٣)

مجلس الشيوخ

عدد	
١	أولى (ب) .
١	ثانية .
١	ثالثة .
٤	رابعة .
٩	خامسة .
١٥	سادسة .
١١	سابعة .
١٤	ثامنة .
٥٦	

عدد من العمال يمينون بمقود بحيث لا يتجاوز الاعتماد المخصص لهم
٨٠٠ جنيه .

مجلس التواب

عدد	
١	أولى (ب) .
١	ثانية .
١	ثالثة .
٧	رابعة .
٩	خامسة .
١٦	سادسة .
١٨	سابعة .
١٤	ثامنة .
٦٧	
<u>٦٧</u>	

عدد من العمال يعينون بعقود بحيث لا يتجاوز الاعتماد المخصص لهم
١٥٠٠ جنيه (١) .

(١) نظرا لأن العدد الموجود حالا يتجاوز اعتماده المبلغ المقرري في الاعتماد الحالي على أن
تختلف كل وظيفة نحو أن تصل المبالغ إلى ١٥٠٠ جنيه .

52

Bibliotheca Alexandrina



0432428